

واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي

ندوة الفكر العربي
نفذتها جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب
بتاريخ 14/ 12/ 2010

مجموعة باحثين

سلسلة الدراسات (5)
2011

واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي

ندوة الفكر العربي
نفذتها جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب
بتاريخ 2010/12/14

البريد الالكتروني: E-mail net.sy@Vunecri
aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت
http://www.awu-dam.com

الإخراج الفني: سنديا عثمان
وفاء الساطي

تصميم الغلاف: هادي نجم الدين

واقع الإعلام العربي
والتكامل الاقتصادي

ندوة الفكر العربي

نفذتها جميعة البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب

بتاريخ 14/12/2010

مجموعة باحثين

منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق

سلسلة الدراسات (5)

2011

المقدمة

تمرّ أمتنا العربية منذ عدّة قرون بمراحل تاريخية ليست واضحة الرؤية، نتيجة الإحباطات والقهر والتراجعات الكبرى المتتالية في ظل اختلال التوازن لغير صالح الأمة. وقد تداخلت الأمور واختلط ما هو ثانوي بما هو رئيسي، وما هو طارئ بما هو فعلي، ولذلك كان تعايش الأضداد والنقائض تعايشاً عبثياً إن لم نقل عدمياً في مسار الحياة العربية الوسيطة والحديثة والمعاصرة، ونتيجة لهذا الوضع فقد أصبحت القومية والفكر القومي الذي كان عنواناً رئيسياً لمرحلة سابقة أصبح أول ضحية لهذا التراجع وغدا «المتهم الأول» في كل ما وصلت إليه الأنظمة العربية من فساد وقهقرى، وقد عادوا باللائمة على الفكر القومي محمّلين إياه مسؤولية هذا التردي وهربوا من خط المواجهة والتصدي إلى التبعية وإرضاء المحتلين إلى العراء العدمي أو المجهول، بدلاً من أن يقدموا البديل العملي المعقول والتاريخي الممكن.. . وظهر نعاة العروبة في الثقافة العربية منذ ما قبل منتصف القرن العشرين ودعوتهم الصارخة هي ذاتها التي رددها الدعاة السابقون: **موت القوميات والإيديولوجيات**.

ويمكننا التأكيد هنا بأن القومية العربية هي: حركة سياسية فكرية، دعت وما تزال تدعو إلى توحيد العرب، وإقامة دولتهم الموحدة، على أساس رابطة الأرض والشعب والتاريخ واللغة كوعاء للثقافة، وهي في وجه منها صدى للنضال القومي الذي سبق أن ظهر في تاريخنا الوسيط والحديث والمعاصر: ظهرت بواكير الفكر القومي العربي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على شكل حركات سرية عديدة تألفت من جمعيات وخلايا في عاصمة الخلافة العثمانية، ثم في حركة علنية في جمعيات أدبية تتخذ من دمشق وبيروت مقراً لها، ثم في حركة سياسية واضحة المعالم في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس سنة 1913 م.

وشاركت فيه الجمعيات ذات التوجه القومي، وهذا وقد ظلت الدعوة إلى القومية العربية محصورة في نطاق الأقليات الدينية غير المسلمة وعدد محدود من المسلمين الذين تأثروا بفكرتها، ولم تصبح تياراً شعبياً عاماً إلا حين تبنى الدعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حين سخّر لها أجهزة إعلامه وإمكانيات دولته. وهي الآن تعيش فترة انحسار أو جمود على الأقل.

وفي الثلاثينات (في 31 آب 1932) تشكلت عصبة العمل القومي في قرية لبنانية ساحلية هي دير قوبل، حيث عقد المؤتمر التأسيسي في منزل المفكر العروبي علي ناصر الدين. ووضعت دستورها وقد نصّ على الإيمان المطلق بالقومية وأن العرب أمة واحدة، وأن العروبة وجداننا ومصدر المقدسات تنبثق عنه القيم العليا، وأن العربي سيد قدره وهو يمثل طموح الأمة تحت راية عربية قومية وقيادة نبيلة.. . وفتحت هذه الحركة ذراعيها للمناضلين من أجل الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار وأذياله فضمّت الوطنيين والعروبيين كما تسلل إليها رهط من محترفي السياسة، ودعاة الليبرالية اليوربيانية على مختلف اتجاهاتهم ومشاريعهم الفكرية والسياسية ومنهم أعضاء الكتلة الوطنية التي اكتشف أمرها فيما بعد وافتضح سرها وارتباطها بصلات سرية مع فرنسا وصار الكتلويون والموالون لفرنسا يسيطرون عليها، فانشق عنها القوميون والوطنيون وألّف بعضهم أحزاباً وحركات مثل حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي، والحزب القومي السوري. مما أدى إلى تشتت صفوف تلك العصبة وذهب ريحها.. . وقد بلغ تعداد تنظيمها يوم حلت عشرات الآلاف موزعين على محافظات القطر العربي السوري. وقد امتنع منتسبوها عن أي تعاون مع سلطة الانتداب حتى التوظيف الدائم أو المؤقت وقاطعوا المجلس النيابي وواجهوا أصحاب الاقطاعات ورؤوس الأموال الملتهين في البارات والمواخير الليلية من أبناء هذه الأمة الذين عاشوا ولم يزل أمثالهم يعيشون على هامش الواقع العربي ومسؤولياته التاريخية السادرين عن هموم الأمة وقضاياها

الكبرى وهم غارقون في ملذّاتهم وكثير من أبناء الأمة في فقر وضنك مريرين.[1]... إلى أن مات أمينها العام المرحوم الأستاذ عبد الرزاق الدندشي فأخذ بعض الأعضاء دخول المجلس النيابي مثل صبري العسلي ففصل من العصبة.. . وبقيت نشاطاتها بين صعود وهبوط إلى أن حلّت. وفي الضفة الأخرى من الوطن كان نوري السعيد يوقع اتفاقاً مع بريطانيا لإنشاء قواعد جوية عسكرية على الحدود الشمالية للعراق فوجّه الاتحاد السوفيتي مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، وصرح ناطق أمريكي رسمي بأن حكومته تعمل لاتفاق مصالحة بين مصر وإسرائيل وأنه إذا أخفقت جهودها فستضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى كالحصار. وأعلنت حكومة لندن أنها أعدت مشروع صلح بين الدول العربية وإسرائيل على أساس قرار التقسيم. في الخمسينات قامت عملية ذات شعب ثلاث بدأت في العراق والأردن ولبنان ففي العراق تحرك القوميون ضد العائلة المالكة ونوري السعيد وفي الأردن تحرك الفلسطينيون ضد الملك حسين والعرش الهاشمي، وتحرك الناصريون ضد كميل شمعون في لبنان. هنا رأت الولايات المتحدة بأن تتصدى لهذه التحركات فأرسلت جنود الأسطول السادس إلى شواطئ بيروت ومكثت ثلاثة أشهر وقد رغب شمعون إلى قائد الأسطول بأن يقتحم جنوده منطقة البسطة حيث يتمترس المعارضون القوميون والتحرك باتجاه الحدود السورية لسد المنافذ أمام المتسللين الذين يرسلهم السرّاج إلى بطون الأودية ورؤوس الجبال.

---

[1] ونذكر للطرفة أنه في هذا الوقت احتفل أحد شيوخ البترول بزفافه على إحدى الحسان في بيروت بلغت تكاليف هذه الليلة السخية عشرة ملايين جنيه إسترليني. وبعد السهرة أبلغ طويل العمر مخفر الشرطة أن عروسه فقدت خاتماً من الماس ثمنه 20 ألف جنيه فنظم الشاعر إلياس قنصل قصيدة بهذه المناسبة مطلعها:

لماذا الدمع إن ضاعت بلادي	تولّى أمرها الخزي المداجي
لقد كنا بعهد الفقر أسداً	فلما زال بتنا كالدجاج
وليس شيوخنا للنقد أهلاً	وقد شغلوا بحفلات الزواج

وقد نجح الانقلاب في العراق. أما الانقلاب في الأردن فقد فشل، إذ لم يُجدِ تحريض عبد الناصر للاجئين الفلسطينيين في القيام بانقلاب على الملك حسين وكان قد اتفق مع الملك سعود على التكفل بتمويل هذه العملية إلا أن واشنطن — وقد علمت هذا السر من مخابراتها في الأردن — أوفدت كير ميت روزفلت إلى السعودية وأقنع الملك سعود بإيقاف معونته المالية التي وعد بها عبد الناصر الانقلابيين. وبذا نجحت لعبة روزفلت بالإيقاع بين عبد الناصر والسعودية. وقام روزفلت هذا بتلفيق أخبار وتسريب أوامر كاذبة عن لسان عبد الناصر إلى علي أبو نوار وسليمان النابلسي في الأردن لتنفيذ الانقلاب ضد الملك وإن قوات ناصر جاهزة للتدخل فوراً. ولما قاما بالتنفيذ وجدا الملك بانتظارهما في مكتبهما وفشلت المحاولة. ثم تكررت العملية مرة أخرى بمحاولة عناصر عسكرية تابعة لأحزاب دينية بانقلاب على الملك إلا أن الضابط المكلف باحتلال الإذاعة غيّر طريق سيره فتوجه إلى القصور الملكية وهناك تناول القهوة مع الملك حسين الذي كان ينتظره بعد أن أعلمه بالخطة فور البدء بحبكها وليس بالعنف.

● التحولات الراهنة — مقاربة بسيطة:

هناك ظاهرة تتمدد ببطء في الأوساط الثقافية العربية — نتيجة الإحباطات السياسية والمعيشية التي يحياها المواطن العربي اليوم — هي التبرؤ من العروبة من دون الشروع في امتلاك العرب لمختلف مقومات القوة الراجحة في عالمنا تحت الشعارات الرائجة اليوم «كالقطرية» أو الدينية مثل شعار «الإسلام هو الحل» وغيرها، وهي كلها لن تغير من موازين القوة شيئاً. فالإسلام في أصله وجوهره ليس هو ولم يكن مجرد مبادئ أو أشكالاً ومظاهر طقسية. بل نضال صلب من أجل تحضير العرب والانتقال بهم من صحراء البداوة إلى دوحة الحضارة. ولم يقبل الإسلام إعلان البدو لإسلامهم قبل تحضرهم على الرغم من أنه عقيدة ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾[1].

هكذا كانت مواقف الإسلام ونبيه الأمين صريحة حاسمة. أما تجييش البسطاء اليوم لتحقيق أغراض شخصية لرؤسائهم أو لمن يدفعهم من واشنطن، فذلك لا

---

[1] سورة الحجرات — الآية 14.

يؤسس قوة ولا يبني حضارة. والمنتظر من الفكر الديني المعاصر أن يطرح مشروعاً للتحضر والتقدم؛ وإلا فالنتيجة هي نفسها جمود وجحود.

- إن من لا يستطيع بناء وطنه "الصغير" لن يستطيع بناء وطنه الكبير وإن حالة الانفصام القائمة بين القطرية والقومية في الوطن العربي لن تكون أنظمة الحكم الراهنة أفضل مما كانت قائمة في عهود الماضي. وإذا لم تتوافر الشروط الموضوعية للحكم الصالح في هذه الحالة أو تلك فإن الدولة القطرية ستبقى واقعاً ماثلاً، وتبقى الدولة القومية وعداً بعيد المنال، قائماً في الخيال. لكنا لو عدنا إلى تاريخ هذه الأمة وتأملنا في تراثها الأساسي لتبين لنا أن المسألة هي دوماً في الطبيعة والجوهر. بحيث تنازع الأبعاد الفوق قومية الوطن القائم ولاءاته في نفس الإنسان العربي، والأبعاد القومية في القاع المجتمعي العربي من عشائرية ومذهبية تشده إلى أسفل، فلا يبقى للولاء العروبي الخالص غير هامش ضئيل لا يمكن أن يقوم معه بناء وطني يعتد به. ولن تقوم للعرب قائمة، إذا لم يعرفا كيف يبنون هذه اللبنات الوطنية لتنضج مستقبلاً وتكون أركاناً للبناء القومي المشترك. ذلك لأن الأصفار والكسور لا تنتج رقماً قابلاً لتكوين رصيد فاعل في صناعة مستقبل.

● وأخيراً.. ما العمل؟:

لا بد هنا من التأكيد على أن القومية العربية أو العروبة في تجلّيها النهائي هي ثقافة، ولذلك فهي خاضعة لقانون التطور. وهي إنسانية وديمقراطية. إلا أن الذهنية السائدة بين العرب المعاصرين ليست تلك الذهنية المتلائمة مع تطورات العصر العلمية والعقلية والتقنية والحقوقية. ولا بد من تغيير هذه الذهنية جذرياً لدى العرب المعاصرين، لأن الذهنية المسيطرة عليهم والمتمثلة في الاستخفاف بحقائق التفاعل مع حقائق العالم والعصر هي ذهنية (عدمية)..! وعلى الفكر العروبي الجديد قبول فكرة (التعددية)، حتى يستطيع مجاراة القوميات الأخرى في العالم الراهن.

ولا بد، بعد هذه التحولات الطارئة على الفكر القومي، لا بد من تفعيل العقل العربي، ومجاهدة الفكر والعمل السياسي العربي لتأصيل (فكر قومي وحدوي ـــ ديمقراطي) هو عنوان المرحلة وهدفها وأولويتها. لأن المراهنة على واحد من هذه العناصر فقط ليست كافية لتحقيق التحول.

- – كما أن بعض المتذرعين باسم العروبة ـ أحزاباً وحكاماً ومثقفين ـ قد أساؤوا إليها، ولم يكونوا حتى بمستوى المبادئ التي أعلنها المؤسسون من المفكرين أو القادة السياسيين فيما مضى، ولا يغيبن عن بال المتحسرين عليها أو المتبرئين منها أو الكارهين لها أن افتقاد الجماهير العريضة لمقومات القوة الراجحة في عصرنا يبقيها تراوح في المكان وينحسر جهدها وتخسر السباق الحضاري بل تخرج منه.. خاصة بعد انهيار ذراعها العسكري الاتحاد السوفيتي.. . وخلاصة القول إن محك العرب اليوم ومحك هويتهم، هو الاستجابة لإلحاح اللحظة التاريخية الفارقة، وأن يستمدوا من قوميتهم مشروعاً نهضوياً علمياً عبر برامج عمل وتطبيقات تشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الابتدائي والثانوي والجامعي على حد سواء وبطرائق علمية حديثة. من هنا جاءت ندوتنا، لهذا العام 2010، تحت عنوان: تحولات الفكر القومي / رؤية نقدية. لتعالج بعض المعطيات بالتفصيل وبنظرة دقيقة وخبروية حيث اضطلع بها وبحث فيها ذوو الاختصاص من زملائنا المفكرين والمثقفين أعضاء جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

وجاءت البحوث والدراسات التي شارك زملاؤنا فيها على خمسة محاور هي:

1 – المحور الأول: تحولات الفكر القومي – رؤية نقدية.

2 – المحور الثاني: التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

3 – المحور الثالث: تحولات فاصلة في الفكر السياسي العربي المعاصر.

4 – المحور الرابع: المناهج وطرائق التدريس والبحث العلمي في الوطن العربي (الواقع والآفاق).

5 – المحور الخامس: طرائق التدريس ومناهج البحث والبحث العلمي في الوطن العربي.

(عرض ونقد وتحليل).

راجين بلوغ المأمول والسلام

مقرر جمعية البحوث والدراسات

أ. نزيه الشوفي

المراجع:

- القرآن الكريم.
- مفاتيح الحرب ـ بيير روسي : ترجمة عيسى عصفور.
- كتاب كفاحي ـ هتلر.
- لا تبك يا وطني، سيرة وطن ـ للكاتب، قيد الطباعة.

المحور الأول

تحولات الفكر القومي ـ رؤية نقدية

واقع الإعلام العربي ـ الإعلام العـــربي / ناقــلاً وحــامــلاً

• نـــزيـــه الشـــوفـــي

الإعلام ظاهرة اجتماعية دخلت إلى المجتمعات البشرية منذ بداية العصور الإنسانية حتى اليوم وبهذا فإنه يشكل عصب الحياة المعاصرة ووجهاً من وجوه الحضارة، كما يعبر عن السياسة والاتجاهات الفكرية والظروف الاجتماعية والنظم الاقتصادية ويؤثر فيها كما يتأثر بها. ومما لاشك فيه أن التطورات الإيديولوجية والقيم والمبادئ المنبثقة عنها تمثل لحمة الإعلام وسداه.

● لمحة تاريخية:

إن الإعلام في دولة أثينا يقوم على الأسطورة لتأدية أغراض سياسية بوساطة الخطابة والمسرح فتؤدي هذه الوسائط مجتمعة دور وزارة الإعلام.. فيما كانت سوق عكاظ والمربد في الجزيرة والرافدين تمثلان وزارة الإعلام في تأديتهما لأغراض ثقافية، أدبية وسياسية / كان زهير بن أبي سلمى - على سبيل الطرافة - يضع كفه على رأس سيفه عندما يبدأ بإلقاء حوليته دون أن يتأثر بالألم أو بالدم النازف من يده جراء انفعاله بما يلقيه.. فكم هذه الصورة مؤثرة؟!/ إلى أن جاءت المطبعة وهنا دخل الإعلام في مجال العلم ولاسيما علم النفس بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فتطورت وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ثم المذياع والتلفزيون والسيارة والطيارة والقطار، وظهور آلة الروتاتيف في طباعة الصحف، وميلاد صحافة البنس أو الصحافة الصفراء أو الصحافة الشعبية بدءاً من 1880، والدخول القوي للإعلان كممول أساسي للصحف، وانتشار التعليم وانتقاله إلى تعليم شعبي وإلزامي، وبروز "المجتمع الجماهيري" كل هذا التطور المتسارع والنوعي في الإعلام حوله إلى ما أسمي بالإعلام الجماهيري Media The Masse. وتعززت هذه الصفة بعد ظهور الإذاعة في العشرينيات والتلفزيون في الخمسينيات. وفي الحرب العالمية الثانية أنشئت وزارات الإعلام في الدول التي كانت تحتاج إلى التأثير على العدو من الناحية الحربية — والجهوزية القتالية - والسياسية والاقتصادية واقتصرت مناهج هذه الوزارات وبرامجها الإعلامية على الدعاية العسكرية وهذا ما

عرف بالحرب النفسية، وهدفها الترويج للقضية المعنية مباشرة أو مداورة فكانت تبث مادتها مباشرة أو عن طريق إعلان تجاري لسلعة أو وباء ليس من أجل لفت الانتباه فقط بل لخلق الاعتقاد بما يبثه لدى الطرف الآخر المعادي.. وهذا ما عبر عنه غوبلز(وزير إعلام هتلر) بالقول: إن الجماهير تصدق الكذبة الكبيرة أكثر من الصغيرة أما الكذبة الخطيرة فتكتم ويسرّ بها إلى المقربين (مع تنبيههم ولفت أنظارهم إلى أن الخبر سري ويجب كتمانه) وهذا هو المقصود في نصائح غوبلز التي بلغت العشر.

❖ بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية قامت حرب من نوع جديد بين الحلفاء وهي حرب دعائية تقوم على الكذبة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معاً، لا على المدافع والقنابل والصواريخ العابرة للقارات - وهي فترة الحرب الباردة – الدعائية النفسية المركزة والتي أودت بالاتحاد السوفيتي بعد توريطه بغزو الفضاء وكان اقتصاده لا يحتمل تلك النفقات الهائلة، فرضخ لثقل المهمة ودفع ما دفعه من ثمن باهظ، أما دافع هذه الحرب فهو تعدد أنظمة الحكم في العالم والعقائد الاجتماعية والأحزاب.. ولهذا ارتكزت في صراعها على وسائل الإعلام لا على آلة الحرب الفاتكة واهتمت بالرأي العام العالمي ووسائل الاتصال الجماهيرية..

❖ ومع تقدم التقنية والتطور الإعلامي المعاصرين قامت الدول والشركات بإنشاء محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية متخصصة أخذت توجه موادها إلى جمهور أفقي، وجمهور عمودي موجود بفعل دوافع الاهتمام، الهواية، المهنة، التخصص. وهكذا أنشئت قنوات تلفزيونية تراثية موجهة، وأخرى رياضية (اعتمدت في البدء على برامج الملاكمة)، وأخرى فكرية وأدبية انتهجت نمط ما يسمى بالحداثة أي قطع الصلة مع الماضي والتمتع باللحظة وعدم التفكير بالمستقبل.. إلا أن التزايد الكبير في عدد القنوات، خلخل مكانة القنوات الإعلامية السابقة، في العالم عموماً وفي منطقتنا العربية. وتجلى ذلك في هذه القنوات ومتبعيها، بعد أن أعيد ترتيب هذا الجمهور وبرامج المحطات الإذاعية والتلفزيونية وخطابها من جمهور الأمة الواحدة وأهدافها ومثلها وقيمها وتجاربها الاجتماعية والعاطفية إلى برامج من نوع خاص، همها نسف هذه القيم، و تقويض سلطة وصلاحية " الدولة الوطنية"بالدرجة الأولى. وأصبحت تخاطب الأمة كفئات

اجتماعية مشتتة مفككة بلا رابط وطني أو قومي أو أخلاقي وبلا هوية.. وغلب على هذه المحطات الطابع التسلوي وليس المعرفي بالطبع.. وكان خبراء الكيتش الأميركيون قد أوضحوا فيما مضى: " بأن وسائل الاتصال أصبحت بديلاً للوحي والإلهام نظراً للتوسع العلمي والتقني الذي أدخل هذا الإعلام في وضع جديد وعقل جديد وأداء جديد أيضاً.. "[1] ومن هنا كانت دعوة صموئيل هانتنغتون بأن الثقافة القادمة هي جديدة ويجب على الثقافات العقائدية أن تترك مكانها وتتنحى لأنها ثقافات بائدة وتدخل روح العصر أو العولمة. ويلاحظ أنه في ظل هذه التغيرات والسيطرة والاحتكارات الإعلامية بدأت مكانة وسائل الاتصال الفردية في التزايد، بشكل متفاوت من مجتمع إلى آخر، وسمح الكومبيوتر بالاستهلاك الفردي للمضامين الثقافية والإعلامية، مثل متابعة برامج التلفزيون عبر شاشة الكمبيوتر وكذلك الأحداث والأخبار وما إلى ذلك.

❖ وقد نجح الإعلام الغربي في اقتحام وسائط الإعلام العربية من أبوابها العريضة دون أي إذن أو جواز مرور.. فقامت قنوات على نمط ونهج الإعلام الغربي اعتمدت الحوار المفتوح والتحليل المختلف والخبر النوعي والسريع، كما الحال في قناة الجزيرة psc أو LBC والعربية.. وسلكت جميعها نفس السلوك مع فارق في برامج الجنس ونصف التعري أو الإباحي بالصورة او الكلمة كما تقوم به محطتنا إل س يوم في عبر برنامجيها البذيئين حيث يدور الوقت على إبراز النكات السوقية التي تخدش الحياء والقيم والأخلاق معاً.. وكأن الناس لا يهمهم بعد كل هذه المآسي التي يمر بها لبنان والأمة كلها إلا تثقيف النشء على ما تحت البطن؟؟!! مع الأسف.. وإني لأربأ بالمشاهدين بأن لا يعيروا هذين البرنامجين السوقيين المقرفين أي اهتمام وأن يعتنوا بتوعية الصغار حيالهما. ويعتقد البعض أن التغيرات التي طرأت على البرمجة التلفزيونية في القنوات العربية يتعلق بإيقاع الحياة الاجتماعية المحلية وليس بالتأثيرات الكونية وهذا مناف لواقع الإعلام العربي الراهن بطبيعة الحال.. فمعظم القنوات والمطبوعات المحلية أو المهاجرة تتبع للمول

---

[1] إدغار مورين - روح العصر / ص 39

الذي ربما كان محلياً ولكنه إقليمي أو دولي بالتأكيد.. وإن المنافسة بين القنوات التلفزيونية على الصعيد الدولي لها دورها الفاعل في مجال البرمجة التلفزيونية على صعيد القنوات المحلية، ولهذا فإن موقع الجمهور قد تغير في المعادلة الإعلامية التقنية الحديثة – العولمية –، إذ لم يشرك الجمهور فيها من قبل ولم يصبح طرفاً مشاركاً فيها الآن.. وبالتالي لم يعد يطلق على الجمهور تسمية القارئ أو المشاهد أو المستمع، بل أصبح يسمى" المستخدم" User نتيجة المنهجيات التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة ولم يعد الإعلام جماهيرياً بمعنى الشعبي بل عولمياً أي متغربا. ويمكن عقد مقارنة بسيطة بين التقنيات والقنوات التقليدية والراهنة في هذا المقام فنقول: إن هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وصوت أميركا AV وRAI الإيطالية – وغيرها من القنوات الغربية الموجهة كانت النموذج الإذاعي والتلفزيوني الأمثل للمحطات الإعلامية في عقد الخمسينيات والستينيات فيما أصبح النموذج الناجح في التسعينيات هو سي إن إن CNN وmtv وmbc و" قناة الجزيرة" وART ار تي، وأوربيت Orbit الخ.. بالطبع إن هذه القنوات كلها متخصصة في الحوارات المفتوحة والبرامج الوثائقية الكاشفة والخبر الطازج والتحليل الإخباري السياسي الجريء، وقلما تلجأ إلى البرامج الفكرية والأدبية إلا ما ندر – وقد تنبهت إلى ذلك الجزيرة والعربية فأنشأتا مؤخراً – برامج هي في الحدود الثقافية الدنيا ليس غير. ويشفع لها في ذلك انتشار مراسليها في شتى أنحاء المعمورة وفي مكان الحدث على الفور.. وكأنها هي صانعته أو العالمة به قبل وقوعه وكذلك خبراؤها ومحللوها المتخصصون (المتفرغون).. وصارت هذه القنوات نموذجاً يحتذى به في الدول العربية قاطبة فتحولت هذه القنوات إلى مقصد يؤمه المعارض والمخالف والمختلف ليبث آراءه عبرها، ومرجعاً للقنوات التجارية ونموذجا للقنوات الناجحة أيضاً، وهذا ليس اعترافاً منا بل حقيقة واقعية. وإن سألتم عن السبب فنقول: هو في تقصير القنوات الأخرى واعتمادها الساذج على البرامج المعجوجة والمكرورة أو المنقولة أو المستعارة من القنوات الأخرى وعلى المرسل/ المعد والمذيع غير المنتقى بدقة بل بتأثيرات ما ولفظه اللغوي الركيك أو المشوه – وكأن اللام لديهم قمرية فقط ولا يعرفون اللام الشمسية. كما أن قلة قليلة من المذيعين والمذيعات في التلفزة العربية قاطبة دون أي استثناء هم من خريجي

كليات اللغة العربية وآدابها على كثرة الخريجين وأدائهم غير المناسب، لا للمكان ولا للزمان، وغياب عنصر المثير الإعلامي بتشتيت وحدة الموضوع والتكرار والانتظام، كأن ينقلني المخرج من نقطة إلى أخرى دون تمهيد من فكرة إلى نقيضها دون تدقيق وخاصة في الموضوعات الفكرية — السياسية أو الأدبية.. وما الكاريكاتير في الصحيفة التابعة إذا اقترن بفكرة هامة وصورة ساخرة، والتقيد بعناصر الإثارة: من إثارة الانتباه إلى الاهتمام ثم الانطباع ثم الامتناع وأخيراً النزوع الخ. وتحسن الإشارة هاهنا إلى أن الإنسان تحكمه قوانين أساسية بدءاً من الذاكرة وهي على مراحل: الحفظ والاحتفاظ والاستعادة خاصة وإن في الإنسان مناطق لم تكتشف بعد وتشبه الصحراء وفيها مراكز حساسة.. كما أن في الجهاز العصبي مناطق للاختيار تختار الخلايا ما يعجبها وترفض أخرى .. لماذا؟ لأن الأمر هو محض عملية عصبية تنقل معلومة إلى المخ فيقوم بتصنيفها وتوزيعها على المراكز ذات العلاقة وهي: الرمز، والربط، والتواصل أو الترابط.. أي نقل العلاقة بين الأشياء من المركز الأول إلى الثاني أما المركز الثالث فينقل العموميات. وكلما كانت هذه المعلومات قريبة من القيم فإنها تؤثر في الإنسان وتدخل الروح والقلب. وهكذا يتواصل الأفراد والجماعات فتتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية عن طريق الإعلام لكونه حاملاً لمواد التواصل. وكذلك تكوين الاتجاهات.. وهنا نسوق مثالاً من التجربة الأميركية أثناء الحرب على الصين وكوريا.. فقد ذكر إدوارد سليب Edward Slep ـ مختص بعلم النفس الجماهيري ـ أنه قابل أسرى أميركيين من هذه الحرب، فسأل احدهم عن رتبته فأجاب بأنه ملازم فنزع رتبته وتساوى مع بقية الأسرى من الرتب الأدنى مما جعله يتحول عن الانضباط العسكري ــ ثم أتت مرحلة التعذيب - وهنا تبدأ مرحلة الحنين إلى الوطن، فيأخذه إلى زنزانة لا يسمع فيها حتى دقات قلبه ويقدم له الطعام خلسة دون أن يري أو يرى لمدة أسبوعين وبعد العزل والتلقين يقرأ عليه تعاليم العم ماو أسبوعاً.. وبعدها طلب منهم أن ينقدوا أنفسهم فقاموا بذلك وهنا تمت عملية مسح الدماغ المطلوبة ؛ أي التحدث عن عيوبه وحسناته علناً، وعندما عاد إلى أميركا سأل نفسه هل سيجد هنا حزباً شيوعياً أميركياً يحتمي به لأنه حمل أفكاره وتثقف بثقافة ماو؟ فلم يجد لأنه ممنوع.. إذن إن الإعلام ليس فقط بث صوت وصورة وموسيقى أو هز جسد وعض شفاه

بل هي إقناع وإمتاع، وتسلية وتثقيف وتأثر وتأثير تقوم على أسس علمية.. وقد قطع الآخرون أشواطاً في هذا المضمار ونحن ما زلنا نستعير ونكرر ونردد في عصر لا ينتظرنا فيه أحد.

❖إضافة إلى كل ذلك فإن هذا التطور لا يمكن أن يفهم بعيداً عن إشكالية مسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة الوطنية، وطبيعتها ووظيفتها في ظل السيطرة العالمية بامتداداتها المختلفة في المجال الثقافي والإعلامي والاقتصادي.. ولا تتجلى صورة هذا التطور إذا استبعدنا عملية إعادة النظر في هذه الوسائط على ضوء هيكلة الاقتصاد الدولي وعملية اندماج الشركات المنتجة للإعلام، والثقافة، والترفيه، والتسلية، مع قطاعات تجارية ومالية واقتصادية وذلك بعد أن قامت هذه الأوساط بنقلة نوعية في مضمار التقنية والأداء والموضوعات:

1 - فقد ألغت تكنولوجيا أقمار الاتصال عنصري الزمان والمكان، فلم يعد البعد المكاني حائلاً دون التواصل بين مجتمعات وأفراد تبعد بينهم الشقة باتساع الكرة الأرضية كلها، فالحدث الذي يقع في العراق أو في كوريا وصربيا مثلاً، يتردد صداه في أي مكان آخر من العالم.. وكما ألغت التكنولوجيا الحديثة عنصر المكان، ألغت أيضاً عنصر الزمان فالأحداث بمختلف أشكالها تنتقل ساعة وقوعها، أو بعد ذلك بقليل من مكان وقوعها إلى أي مكان آخر يمكن الوصول إليه ويهتم بمتابعة هذه الأحداث. وما ينطبق على الأحداث يمكن أن ينطبق على المعلومات والمعارف، فقد أصبح العالم كله شريكا في شتى مجالات المعرفة، وأصبح من الممكن التلاقي بين الأفراد والمجتمعات عبر الهاتف أو الفاكس أو القنوات الفضائية الأخرى..

2 - واستفادت الصحف بشكل آخر من التكنولوجيا الاتصالية الحديثة، فأصبح في الإمكان ظهور الصحيفة في أكثر من مدينة في نفس الوقت، إذ تتولى الأقمار الصناعية نقل صورة الصفحات بين مراكز الطباعة المختلفة في وقت واحد/ فجريدة «الشرق الأوسط» مثلا تطبع في نفس الوقت في كل من لندن وجدة والدار البيضاء. وتظهر في كل هذه المناطق في وقت واحد، وكذلك الحال بالنسبة لجريدة الأهرام الدولية التي تطبع في وقت واحد في كل من القاهرة ولندن ونيويورك وصحف عربية ودولية أخرى كثيرة وذلك بفضل التقدم الهائل في التكنولوجيا

المتطورة. وتعددت أقمار الاتصال وزادت إمكانياتها وقدرتها على حمل المزيد من القنوات التي يمكن تخصيصها للتلفزيون أو الإذاعة أو لنقل البيانات والمعلومات، ويبدأ استخدام ما يسمى بالنظام الرقمي والإشارة المضغوطة التي ضاعفت من عدد قنوات الاتصال الفضائية عدة مرات، دون زيادة في التكلفة. فالقناة القمرية التي استأجرتها مصر على القمر الأوروبي على سبيل المثال، أصبحت تحمل قناتين تليفزيونيتين (القناة الفضائية المصرية، وقناة النيل الدولية، بالإضافة إلى ثلاثة برامج إذاعية).. ومن المتوقع أن تزيد هذه الإمكانيات فتصل إلى ثمانية أضعاف الإمكانات القائمة في الوقت الحاضر وذلك بسبب التقدم في التكنولوجيا.. ففي عامين اثنين 92 19 - 1993 ارتفع عدد القنوات الفضائية العربية على سبيل المثال حتى وصل إلى أكثر من أربع عشرة قناة ومن عام 1993 حتى 1998 ارتفع عدد القنوات إلى 40 قناة وبلغت زيادتها في السنوات الأخيرة أضعاف ذلك بحيث صرنا نعدده بالمئات وليس بالعشرات وهي في معظمها تسلوية ودينية وسياسية ذات التوجيه الأميركي والغربي أو الحكومي أو الديني. وجميعها يقع تحت رحمة التقنية الغربية. وهنا بدأت المنافسة الحدية بين الدول والقنوات الخاصة الغيورة على قضايا الأمة على استخدام القنوات التلفزيونية الفضائية في بث ثقافتنا على العالم، والدخول في عصر المنافسة للحصول على ثقة المشاهد، فأدت المنافسة إلى الاتجاه لتخصص القنوات من حيث المادة والجمهور المستهدف من أجل تفتيته إلى شرائح متباينة، فبدلا من تقديم قنوات تليفزيونية شاملة تتضمن الإعلام والتوثيق والترفيه، بدأت بعض القنوات تتخصص في الأخبار أو الرياضة أو برامج الأطفال أو الأفلام الروائية وغيرها، واكتفت كل قناة بجمهور محدود وفقا لاهتماماتها، بعد أن كان التطلع دائماً نحو أوسع قاعدة ممكنة من الجمهور..

3 - وهناك أيضاً أقمار التوزيع التي توصل الإشارة إلى محطات أرضية صغيرة تتولى توزيعها في الأماكن المحيطة عن طريق الميكروويف أو أنواع الترددات المختلفة. وهناك شبكات التوزيع الأرضية أو شبكات الكوابل التي توزع الإشارة على المشاركين في الخدمة التلفزيونية وتستخدم هذه الشبكات تكنولوجيا «الألياف الضوئية» القادرة على حمل أكثر من مائة قناة تلفزيونية بكفاءة عالية من حيث الجودة ونقاء الصوت والصورة، أو تستخدم الترددات الكهرومغناطيسية وتسمى في

هذه الحالة بتسمية متناقضة هي «شبكات الكوابل بلا كوابل»!!. ومن المؤكد أن استقبال البرامج والمواد التي تبث من هذه المحطات سوف يلعب دوراً خطيراً في التأثير على العادات والتقاليد والثقافة واللغة العربية بل يمكن أن تبتسرها في بعض المجتمعات أو تمحوها والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة.

❖ يستنتج مما سبق أن النجاح الإذاعي أو التلفزيوني في عصر العولمة لا يقاس بالقيمة المضافة في المجال الثقافي والمعرفي وبالمنفعة الاجتماعية، بل يقاس بالعائد التجاري. وهذه حقيقة أجبرت القنوات الإعلامية العربية الحكومية على خوض رهان وجودها، إذ عليها منافسة القنوات الخاصة الممولة من شركات لم يكن يعرف مصدر تمويلها الحقيقي ولا الجهة السياسية الخارجية التي تتبع لها حتى وقت قريب.. وصار البحث عن مصادر التمويل في قطاع الإعلان هو الهم الأكبر لهذه القنوات عامها وخاصها. وبذا نلاحظ أن برامج القنوات العامة أصبحت تشابه برامج القنوات الخاصة مما دفع المتلقين إلى التساؤل عن الفارق بين هذه أو رأينا فيما سبق كيف اقتحمت الثقافة السوداء الثقافات القومية وكثفت عمليات المركزة ونشاطها لنسف الوقائع الحضارية والروحية – الأخلاقية والعقلية عن طريق الإعلام ووسائطه التقنية المتقدمة من علم وتقانة، وفي مقدمتها المنجزات التاريخية لهذه الشعوب كما مر معنا آنفاً، والتي هي نتاج التأمل والإدراك والمعارف والوعي والمثل أو القيم، بغية تمهيد السبيل لسيطرة الأخطر وهي ترويض العقل البشري.. وحدث هذا كله بواسطة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية المتكاثرة عبر العالم.. ويتسم الإعلام المعاصر بالسمات الثلاث المعروفة: أنه مختصر جداً، ومكثف جدا، وسريع جدا.. حتى يبدو وكأنه شبيه ب"السندويشة" السريعة التي تحرض على الأكل أو تثير الشهية من دون أن تشبع.. والإعلام المعاصر يقدم المادة التي لا تحتاج إلى إشغال الفكر ولا تستدعي التأمل والنقد أو التحليل. لسبب أساسي هو أنه سطحي ولا يثير غير الرغبة في التسلية والترويح عن النفس والتحفيز الجنسي عبر مشاهد التعري الفاضحة والإعلان التجاري، حيث يستخدم جسد المرأة والمواطن المثيرة فيه كمعبر للدعاية لسلعة أو حدث احتفالي وما إلى ذلك. وهذا الإعلام هو شديد الخطورة على الروح والعقل معاً وذلك لأنه لا يدخل في حوار مع المتلقين، وهو يتجنب النقد أصلا ليس كما يظن البعض بأن الجدل

والنقاش أو النقد يقصي هذا الإعلام عن برجه العالي ويكشف عوراته التبريرية ويقوده إلى الاعتراف بالآخر وافتقاره للصدقية ، كلا بل لأن طبيعة تكوين هذا الإعلام الغائي إنما تقوم أساساً على قاعدة مطلقة هي : الكذب وتربية روح الانقياد وتصديق كل شيء بالاعتماد على التقنية الهائلة التي تهدف إلى عدم نفاذ الرؤية الصحيحة عن حاضر البشرية ومستقبلها والتعتيم على الحقائق وإلهاء الناس عن الغوص في القضايا الحساسة والجادة التي تمس وجودهم وبقاءهم ومصائرهم وكبريات القضايا التي تخصهم، لأجل ذلك يدأب هذا الإعلام على طرح مسائل جانبية وعائمة لحرف المتلقين عن دورهم الحقيقي، بعيداً عن وعيهم ورقابتهم.. وقد عود هذا الإعلام متلقيه على التزمت الديني أو السياسي والإثني والطائفي وكذلك النشاط الرياضي بأشكاله أي ترويض الروح والعقل والبدن معا.. كأن تقام المباريات الدولية أو مباريات كأس العالم إما في فترة الامتحانات الدراسية أو في الحرب (كما حدث في عام 1982 أثناء الاجتياح الإسرائيلي الغاشم للبنان) ولهذا قامت دول عديدة بنقل فترات الامتحانات إلى غير موعد المباريات الدولية وهذا ما يؤكد نجاح هذا الإعلام في التأثير على الناس وعلى السياسات التعليمية المحلية دون منازع.. وهذا يعني نجاحها في تعميم روح الانقياد والامتثال لسياستها وأهدافها التي سعت إليها منذ أربعينيات القرن الماضي حتى الآن، وكونت في نفس الوقت مخرجاً للإعلام العربي من حالة الاستعصاءات الحرجة والاستحقاقات التاريخية في الفترات الضاغطة والمأساوية التي ما انفكت تستبد بأمتنا العربية منذ نصف قرن من الزمن.
وقد أوجدت هذه الأوساط أقنية رديفة تحك على جرب المصابين بداء التبعية والانقياد للإعلام الأسود والسياسة والثقافة السوداء، لتنكأ جراح الناس بين الفينة والأخرى وفي الأوقات المزيرة عبر برامج حوارية مفتوحة يفتقر لها الإعلام المغلق، وتقوم هذه الفضائيات على تقديم المادة أو الرأي المعاكس أو أكثر من رأي ـ كما هو حاصل في قناة الجزيرة ثم في العربية التي تأخذ جانب الحياد في معظم الأحيان وقد اختارتا معدي برامج ومذيعين متخصصين ـ أي دون واسطة كما الحال في كثير من المحطات العربية ـ ولعل من ضمن منهجها إثارة الفتن واليأس في الساحة العربية تحت شعار الرأي والرأي الآخر أو ديمقراطية التعبير والفكر الحر، وليس من أجل أن تكون هذه القنوات منابر حرة حقيقة نوضح مثال على ذلك قناة الحرة التي

أنشئت بعد إسقاط بغداد واحتلال العراق من قبل الإدارة الأميركية وقد حشدت لها طاقات تمويلية وفنية كبيرة لتسهم مع غيرها من المحطات التلفزيونية في توجيه الثقافة العولمية ونسف الهوية وبالتالي الإفادة من تجارة الإعلام ـ سواء في الإعلان أم في المساهمات التجارية الخدمية والترويج لها على غرار المصائف المشبوهة، الجنسية والمقامرة وما إلى ذلك.. وإذا علمنا أن ساعات البث الموجهة إلى الوطن العربي تتجاوز 75٪ من فترات البث عامة، فإن قنوات البث العربية المرتبطة ـ منهجاً وأداءـ بهذه القنوات، وسياستها تبث على مدار الساعة برامج تشد المتلقي أكثر من برامج القنوات المحلية التي ما انفكت تمجد وتقدس سيدها وإنجازاته التاريخية وتشكل هذه البرامج 70٪ من مجموع ساعات البث كما الحال في الأردن وموريتانيا والمغرب مثلاً.. وتتناوب هذه القنوات جميعها العربية والأميركية، المهمة فيما بينها بعد أن جهزت بأجهزة متقدمة ومتطورة جداً.. وهذه إشارة إلى نجاح آخر وهو تقني إذ أدخلت الآلة الحديثة إلى السوق الإعلامية وهذه ذات دلالة كبيرة تعني أن الآلة تحتاج إلى يد وعقل يديرانها والاهم منهما إلى ثقافة وإلمام بها وهذا يتم في دول المنشأ مما يسهل عملية الاستيراد من السوق المنتجة، أي استيراد الآلة والعقل والثقافة التي من شأنها إيجاد عقلية وثقافة منسجمة مع عقلية وثقافة الصانع وهنا مربط الفرس. وفي النهاية لا نجازف إذا قلنا بأن الإعلام الأميركي ـ الأسود قد حقق نجاحات كبيرة في ساحتنا العربية في الوقت الذي لم تزل فيه وسائل الإعلام العربية منشغلة بإنجازاتها المقدسة، وهذا ما جعل المتلقي العربي يهرب إلى ذلك الإعلام، وهذا ما سهل أيضاً على القيمين على هذا الإعلام الدخول من هذه الثغرة لتمرير أهدافها وسياستها الخبيثة لربط المتلقي العربي(المثقف الواعي والساذج معاً) ببرامجها ووسائلها المدروسة بدقة كبديل للبرامج أحادية التوجه القائمة في الساحة الإعلامية العربية عموماً..

• تصنيع الثقافة والإعلام:

إن "تصنيع الثقافة" مسألة قديمة طرحتها مدرسة فرانكفورت منذ الأربعينيات، وشكلت مدخلاً لنقد " الثقافة الجماهيرية" أو إدانتها. نعتقد أن هذا النقد أو الإدانة كانت تنطلق من الرفض الضمني لفكرة تصنيع الثقافة التي تسلب

منها كل تجارب أصيلة ومتميزة أكثر من استنادها لرفض نمط الإنتاج الرأسمالي للثقافة. أعتقد أن الجديد في هذه المسألة الذي ندرجه في هذه الفرضية يتمثل فيما يلي :

لم تأت إرادة " تسليع" المواد الثقافية نتيجة للتطور المنطقي لنمط الإنتاج السائد في هذا البلد أو ذاك فقط ، بل بدأت تفرضه تلك الإرادة السياسية التي تمارس الضغوط على المنظمات مثل المنظمة العالمية للتجارة وعلى الدول لفرض قوانين السوق على الأفلام السينمائية ، وبرامج التلفزيون ، والصور ، والأشرطة السينمائية. لقد استهجنت الكثير من الأوساط هذه الضغوط وسعت وتسعى لمقاومتها ، خاصة تلك التي تحمل حنيناً للماضي الذي يربط بين الثقافة والخدمة العمومية ، الحنين المشبع بالرؤية الطوباوية التي تجمع بين الثقافة والتحرر أو التي تخشى على مستقبل المواد الثقافية" الوطنية" جراء إخضاعها عنوة لقوانين السوق. إن" تسليع" الإعلام الذي بدأ نتيجة ميلاد وكالات الأنباء العالمية ، وتدويل الصورة التلفزيونية بدءاً من الخمسينيات ، قد تعمق بشكل لا نظير له على المستوى القاعدي وفق بعدين أساسيين :

1 - الإجماع شبه التام بدور الإعلان في تمويل المؤسسة الإعلامية المعاصرة حتى تلك التابعة للقطاع العام والتي تضطلع بدور الخدمة العمومية. هذا الإجماع لا يخفي التفاوت النسبي في إسهام الإعلان في تمويل مختلف وسائل الإعلام المختلفة (صحيفة ، إذاعة ، تلفزيون) لكنه يضعف الإرادة السياسية في تقنين الإعلان والحد من تأثيره السلبي في مضمون المادة الإعلامية وفي بنيتها وفي شكل تقديمها. ألم تنتشر العديد من وسائل الإعلام في الدول التي تحكمها قوانين الطلب والعرض.

2 - لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة في محو الحاجز الفاصل بين الإعلان والإعلام ، ففي شاشة الكمبيوتر يتعايش النص الإعلاني بجانب النص الإعلامي ، ونرى أن المادة الإعلامية لا توجد سوى لمرافقة المادة الإعلانية المتحركة في الشاشة المذكورة ، وهذا ما أدى إلى الإجهاز على كل الجهود الثقافية والقانونية التي بذلت للفصل بينهما منذ أزيد من قرن. فمن باب الحرص على احترام حق الجمهور في الإعلام والمعرفة وحمايته من التضليل ، الذي يمكن أن يمارسه " القفز " المفاجئ من

الإعلام الذي يمثل الواقع إلى الإعلان الذي يحمل قدراً من الخيال أو التحايل على الواقع، كان الإلحاح القانوني على إخطار الجمهور بأن هذا إعلان وذاك إعلام. ليس هذا فحسب، فالعديد من الدول فرضت سقفاً معيناً على نشر الإعلانات أو بثها.

إن التداخل ما بين الترفيه والإعلام والثقافة أصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين المجالات التالية: الإعلام، الترفيه، الثقافة. لقد أصبح التعليم والتثقيف يقدم عبر الشاشة الصغيرة في قالب ترفيهي ولهوي يشجع من هم خارج الركح التلفزيوني على الالتحاق بالبرامج من خلال استخدام الهاتف أو شبكة الإنترنيت.كما أن " صفحة الويب" قد وفرت للمستخدم القيام بعدة أشياء في الوقت ذاته، كان القيام بها يتم بشكل منفصل منذ حوالي قرن من الزمن: قراءة آخر الأخبار، الاستماع إلى الموسيقى أو إلى برامج الإذاعة، والبحث في الموسوعة عن مصطلح أو مفهوم، والمشاركة في لعبة اليانصيب. وإذا كان إسهام تكنولوجيا الاتصال الحديثة واضحا في إزالة الفاصل المنيع بين هذه المجالات الثلاثة في الستينيات والسبعينيات، فإنه لا يمكن إبعاد انعكاسات الاندماج في نشاطات الشركات الصناعية المختلفة في قطاعات غير متجانسة: نشر الصحف، الإنتاج الإعلاني، صناعة برامج تلفزيونية عامة أو تربوية، شركات البث التلفزيوني، صناعة الموسيقى والغناء، صناعة برامج الكمبيوتر ذات الأغراض المختلفة. والأكثر من هذا التداخل بين صناعة الإعلام الآلي والبريد والاتصالات وصناعة المعرفة والثقافة. ويرى البعض أن التداخل المذكور هو من صنع عملية " تسليع " الثقافة والترفيه والإعلام وتحويلها إلى سلعة تلهث وراء "خرافة " الجمهور العريض الذي فقد عرشه في زمن تضافرت فيه الأسباب " لتفتيته"، وتوفرت الشروط لازدهار الاتصال الشخصي أمام "تضعضع" المكانة المهيمنة للاتصال الجماهيري.

3- الانتشار التلفزيوني:

في رصده للتحول الذي يشاهده عالم الاتصال، خاصة المرئي منه، استخلص الباحث الفرنسي دانيل بونيو أننا نعيش مرحلة الاتصال ضد الإعلام سنة 1992 لعل هذه المقولة توحي بضرورة إعادة النظر في مفهومنا للإعلام والاتصال ليس

لتحريرهما من كل وهم، كأن نربط بين الاتصال والتفاهم، والإعلام والتحرر، بل للتأكيد على تطور الرؤية للإعلام والاتصال في ظل العولمة. لقد كنا نعتقد أن الإعلام يلازم الاتصال، ولا يوجد إعلام بدون اتصال، وحتى إن مؤرخي وسائل الإعلام يؤكدون على أن القرنين السابقين كانا قرني الإعلام حيث ازدهرت صحف الرأي، ووسائل الإعلام ذات الطابع الإخباري: الإذاعة والتلفزيون وأواخر القرن الماضي، أي في زمن الاتصال. إن النقل التلفزيوني المباشر لا يسعى لتقديم الإعلام بل يعمل على تغليب الاتصال، فهو يقدم لنا الإحساس وينفخ فينا عاطفة المشاركة واللقاء. لذا نلاحظ غلبة الفرجة في الإعلام المرئي العديد من المواد الإخبارية التلفزيونية: روبرتاجات تلفزيونية، أفلام وثائقية، جرائد إخبارية، كلها أصبحت قطعة من الاستعراض والتمشهد، أي أن إنتاجها وتقديمها يخضع لمعايير الإنتاج الدرامي. وهذا ما يقلص الهامش بين ما هو واقعي وغير الواقعي أو الخيالي في وسائل الإعلام ـ سنعود إلى هذا النقطة في افتراض آخر ـ هذا إضافة إلى أن الحوارات الإذاعية والتلفزيونية أصبحت أقرب إلى الكلام الاستعراضي Talk show. إن غلبة الاتصال في عصر العولمة هو، في حقيقة الأمر، غلبة الشكل وهذا ما يجرنا إلى مراجعة فهمنا للعلاقة بين الشكل والمحتوى. إن القرن الماضي الذي كان قرن الإعلام قد ترك إرثاً كبيراً في مجال " سينما المخرج" و" صحافة الرأي" والمنابر الفكرية في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، أما عصر الاتصال فقد أبرز الجانب المبهرج المغري بالمؤثرات الصوتية والمرئية، والحيل البصرية التي أصبحت تشكل قيمة في حد ذاتها. إنها طريقة خطف البصر وتحويله إلى الاهتمام بالشكل على حساب المحتوى. في ظل هذا التحول " انتشرت إيديولوجيا الاتصال أو الإعلام..

4ـ سرعة الاتصال أو الضخ الكثيف:

إن المظهر الأساسي لتطور الإعلام والأكثر بروزاً في حياتنا المعاصرة هو السرعة: سرعة تدفق الأخبار والمعلومات وتدولها: عندما اغتيل الرئيس الأمريكي " أبرهام لنكون" في أبريل سنة 1865 استغرق خبر مقتله ستة أشهر حتى يعم الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وعندما اغتيل الرئيس الأمريكي في 1963 وصل خبر مقتله إلى جل الأمريكيين خلال الساعة التي تم فيها، أما عندما تم

تنفيذ حكم الإعدام في الرئيس الروماني نيكولا شوشيسكو في ديسمبر 1989 فقد علم الشعب بالخبر في الدقيقة التي حدث فيها بفضل البث التلفزيوني المباشر وعندما تمت محاصرة مجلس الدوما الروسي للإطاحة بالرئيس الروسي السابق "يلتسين" علم مستخدمو الإنترنيت بالحدث في الثانية ذاتها! لقد أصبح الإعلام يملك سرعة الإنترنيت. إن هذا القول لا يعني بأن شبكة الإنترنيت أصبحت أداة خطيرة وفاعلة في مجال نقل الأخبار والأحداث، بل إن وسائل الإعلام المختلفة: الإذاعة، والتلفزة، وحتى طبعات الصحافة الإلكترونية أصبحت تمثل أكثر لمتطلبات السرعة والآنية. إن سرعة تقديم الأخبار عبر وسائل الإعلام والذي كان وسيلة لنقل الأخبار ولتمكين الجمهور من الاطلاع على التطورات والمستجدات في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تحول في مطلع الألفية الحالية إلى غاية في حد ذاتها. غاية تكتنز إيديولوجية تقديس السرعة، وتختزل الحدث الصحفي في اللحظة الراهنة وراء اللهث الذي يجافي التاريخ أو يحجمه في تسابق شديد للّحاق بالمستقبل، دون التوقف المتبصر عند الحاضر. هكذا تظهر السرعة والآنية كرهينة للتطورات التي تجري في العالم وكأنها إفرازات جديدة وآنية ومنفصلة عن الأحداث وغير مرتبطة بماض. إن النجاح في المجال الإخباري والإعلامي أصبح يقاس في الغالب بالسرعة وبالمقدرة على تجاوز ما هو راهن وليس بمدى ارتباطه بالواقع أو ببنائه الفكري.

لقد عبر الكثير من الكتاب عن خشيتهم من التأثير السلبي لهذه السرعة على دقة الأخبار وموضوعيتها وخوفهم من تأثيرها على الجمهور. بدل الوقوف على ما يجرى وتفاعلاته في الساحة العسكرية والسياسية، تداقعت العديد من القنوات التلفزيونية التي غطت " أحداث أفغانستان" إلى القفز على الواقع الشحيح بمعلوماته في محاولة استشفاف المستقبل عبر الأسئلة التي توجه إلى المراسلين الصحفيين والخبراء والتي نذكر منها ما يلي: كيف سيكون رد الفعل؟ وما هي توقعاتكم بخصوص.. .؟ كيف ترون الوضع بعد.. .؟

إن خطر السرعة تكمن في نظرنا في مستويين، وهما:

1 - جميع المهنيين والمختصين يدركون جيداً أن الأخبار هي مواد شديدة التلف وأن حياة قيمتها الإخبارية قصيرة جداً. إن إيديولوجية تقديس السرعة

يختصر أكثر عمر الأخبار وذلك من خلال فرض المعادلة التالية التي لم تثبت صحتها: سرعة تدفق الأخبار تساوي ارتفاع إيقاع استهلاكها. الإمعان في هذه الفرضية يدفعنا إلى طرح المستوى الثاني من هذه الإشكالية.

2 - إن سرعة تدفق الأخبار طرح مشكلة جديدة على البشرية بعد أن ظلت التكنولوجيا منذ آلاف السنين وسيلة لدعم الثقافة وتطويرها، لكن منذ منتصف القرن العشرين بدأ الإنتاج يتطور بسرعة أكثر من طاقتنا على الهضم وأن البشر تعودوا على أن يبلعوا أكثر فأكثر وبسرعة متزايدة. نعتقد أن الإشكال الذي طرح منذ التسعينيات من القرن الماضي ليس محصوراً في عدم المقدرة على هضم الإعلام الذي يصلنا بل يتعداه إلى عدم القدرة على بلع كل الأخبار المنتجة، أي متابعة إيقاع تدفق الأخبار بالسرعة التي تبعث على " الدوخة "، وهذا رغم محركات البحث عن المواقع في شبكة الإنترنيت، ورغم وجود "مغربلات الأخبار والمعطيات في شبكة الإنترنيت. ربما ستتضح خطورة السرعة في نقل الإعلام وتداوله من خلال الفرضية التالية:

لقد تغير مفهوم الإعلام وطبيعته في عصر العولمة حيث لم يعد مرتبطاً بمخرجات وسائل الاتصال الجماهيري بل أصبح شديد الالتصاق بالمعلومات: المالية، والعلمية، والتكنولوجية، والطبية، والرياضية، والثقافية، والاجتماعية. بمعنى أن الإعلام لم يعد حكراً على المؤسسات الإعلامية الكلاسيكية حيث دخل متعاملون جدد في مجال إنتاج الإعلام، وتخزينه، وتوزيعه، لم تكن لهم علاقة سابقة بوسائل الإعلام الكلاسيكية. لقد انجرّ عن هذا التغيير القيمة التبادلية للإعلام التي تسعى لتطغى على قيمته الاستخدامية في ظل تحول البنية الاقتصادية للمؤسسة المنتجة للإعلام والقائمة على الطلب وليس على العرض، أي خلافاً للمنطق الذي كان يستند إليه اقتصاد وسائل الإعلام في منتصف القرن الماضي والقائم على مبدأ العرض. كما أصبح الإعلام والمعلومات مادة لتراكم رأسمالي في عصر العولمة.

إن عدد المنتمين لحقل الإعلام والاتصال في تزايد مستمر حيث تجاوز رجال الصحافة والعلاقات العامة. لقد انضم إليهم جيش من الفنيين والخبراء والمختصين في تجميع المعلومات وفي تخزينها، وحفظها، وبثها، وإعادة إنتاجها. وهذا ما يطرح

قضايا أخلاقية وأدبية وقانونية في ممارسة الإعلام والاتصال بدأت تشكل هاجساً أساسياً لدى السلطات العمومية وسط رجال القضاء ولدى الجمعيات المهنية.

• الحقيقة البيضاء أو الإعلام الحقيقي

كان الاعتقاد السائد في القرن الماضي يتمثل في أن حرية الصحافة تساوي الحقيقة، وتعزز الحق في الإعلام والاتصال، لكن التحولات التي عاشها عالم الإعلام والاتصال في عصر العولمة تدعونا لمراجعة هذا الاعتقاد. فحرية الإعلام لم تعد بريئة من عمليات التضليل والتعتيم والتحايل على الحقيقة. إن الأمر لا يقتصر على بعض الحالات التي وصفت بأنها تجاوزات أخلاقية ومهنية وسياسية في تغطية بعض الأحداث مثل أحداث تاميشورا في رومانيا. لقد أصبح هذا التضليل جزءاً أساسياً مكوناً لبعض المصطلحات والمفاهيم الإعلامية التي تكتسي طابعاً تقنياً على الصعيد النظري وتعطي مشروعية لممارسة الإعلامية التي تقف في الحد الفاصل بين الحقيقة والزيف، وتعطي " للواقع الإعلامي" بعداً آخر يتمثل في إعادة ترتيب عناصر الحدث بغية إخراجها إعلامياً.

إن السمة التي تميز الإعلام في عصر العولمة هو هلامية الحاجز بين الواقع والخيال على الصعيد المفهومي أو الواقعي وذلك من خلال استشراء الصور الافتراضية أو الاعتبارية والمونتاج الرقمي للصور التلفزيونية وتأثيث التواصل البصري بالصور الرقمية التي أقل ما يقال عنها: إنها لا تملك نسخة أصلية لها. فهي صورة ونسخة عن الصورة في الوقت ذاته. إن رفع سقف حرية الإعلام لا يؤدي بالضرورة إلى رفع سقف ممارسة الحق في الإعلام الكثير من المهتمين بتطورات تكنولوجية الاتصال التي زادت في كمية الأخبار والمعلومات يؤكدون على أن أكبر خطر يداهم ممارسة الإعلام يتمثل في غياب أو تغييب المصدر. هذا الأمر لا يشجع الحق في الإعلام بتاتاً بل يميعه لأنه يسمح بالتأكيد عملياً على الحق في التضليل: فهل يمكن الجزم بأن الجمهور يتمتع فعلاً بحقه في الإعلام في مطلع الألفية الحالية إذا كان لا يعرف مصدر الأخبار، ومنتج المواد الإعلامية أو أنه لا يملك الأدوات التي تسمح له بمعرفة ذلك.كانت الحجة المستخدمة لإثبات غياب الحرية منذ عشرينيات القرن الماضي تتمثل في حرمان الجمهور من حرية الاختيار. فلا حرية بدون اختيار

الجمهور الواعي في ما يشاهد وما يقرأ وما يستمع إليه. وقد قام الباحث الأمريكي هربرت شيلر بتفكيك ما يسميها بأسطورة "الاختيار" فاتضح بأنّ الاختيار بصرف النظر عن تباين وجهات النظر حوله لا قيمة له إذا لم تعرف من يقول الحقيقة بعد أن أصبحت القوانين عتيقة أو قليلة الجدوى. كما أصبح بإمكان أي شخص أن يبث برامج إذاعية عبر شبكة الإنترنيت أو يؤسس داراً لنشر الكتب الإلكترونية والأغنية عبر الشبكة وغيرها.

• ثلاثية الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية:

كتب برنار لويس الكاتب الأمريكي أحد عناصر الآلة الإعلامية الأميركية أثناء الحرب الاحتلالية على العراق بأنه كلما تقدم المحتل العسكري في التوسع والتدمير يجد مؤيدين له ولكن هؤلاء ليسوا أحراراً في تأييدهم أيضاً لأن كل شيء سيكون خاضعاً لحذاء المحتل العسكري ومرتبطاً بأوامره.. . وأنه كلما قصر عمر الاحتلال فإن الأمم تسلم من صناعة الكذب والارتزاق منه وقلب الحق إلى باطل، والخير والأخلاق النبيلة إلى رذائل وفساد وانحلال. ودرجت في الإعلام الأمريكي والإعلام التابع له ، فكرة الهزيمة النفسية التي يستطيع هذا الإعلام أن يلحقها بالمتلقي وذلك بتكرار الأكاذيب حتى تترسخ في الأذهان ويمتثل لها. وقد أصبحت هذه الفكرة منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية وبدء الحرب الباردة باب رزق لعديد من الشركات الأمريكية والاحتكارات الإعلامية العالمية أو أصحاب المؤسسات العريقة مثلCBC وCNN أو ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذّبون﴾ ومن التعابير البراقة الخادعة التي يستخدمها الإعلام الأمريكي هي تسمية الإدارة المحلية أو الحكم المحلي في البلدان التي تقع تحت سيطرة العسكري الأمريكي على غرار الإدارة المحلية في العراق أو في أفغانستان ليست لتعني نظاماً ولا تتسم بأية صفة اعتبارية قانونية للنظام أو السلطة الوطنية لكونها فرضت بالقوة الأمريكية السياسية أو الإعلامية أو الإدارية فهي في القانون الدولي ليس لها الصفة الاعتبارية القانونية لأنها لم تختر من قبل الشعب صاحب الشرعية والسيادة على أرضه وفي دولته ومن حقه وحده فقط أن يزيل هذه السلطة أو ينتخب غيرها وليس الاحتلال. وأن حكومة يفرضها المحتل هي حكومة احتلال ، وينطبق عليها ما ينطبق على الاحتلال

من كل النواحي والاعتبارات حتى من ناحية المقاومة وشرعيتها وبإمكان المرء العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة للتأكد من مخالفة القوات الأمريكية لكل شرائع الميثاق والقانون الدولي والأمم المتحدة. والناحية الملفتة هنا هي أن عديداً من وكالات الأنباء والتلفزة هي موظفة عند قائد الحملة الأمريكية على العراق وقبله على أفغانستان ألم تكن قناة CNN وغيرها خادمة عند فليكس أثناء الهجوم وقصف بغداد أو بريمر الآن؟.ونحن نعرف تماماً أن هكذا إعلاماً إنما يبغي حجب الحقيقة أولاً عن الشعب الأمريكي وثانياً عن العالم.. خاصة وأنه أثبت عجزاً منقطع النظير أمام التلفزيون الصربي قناة بلغراد الفضائية التي هزمت بكل ما تعنيه الكلمة كل الإعلام الغربي المؤيد للمهاجم الأمريكية ومعه الناتو بنقله الحقائق من وعلى أرض الواقع بالصوت والصورة، فارتكبت القوات الأمريكية إثماً تاريخياً إعلامياً ديمقراطياً وهو أنها حشدت كل إمكاناتها التقنية والصاروخية لضرب شبكات تلفزيون بلغراد الثابتة والمحمولة في حربها على صربيا التي لم تقترف أي ذنب سوى أنها لم تقبل بعودة سيناريو المسألة الشرقية واستخدام منطقة المتوسط هي مزرعة أشجارنا المثمرة . إن قطننا الذي كان يزرع في جنوب أمريكا أصبح ينمو حاليا في عدة مناطق من العالم) مجالاتها للعبور باتجاه الشرق لتنفيذ خطط ماهان وماكيندر الجيوبوليتيكية التي تعني توسيع الحدود الجغرافية بالقوة العسكرية وهو النموذج الأوروبي في نظرية إسقاط الدول والاتحادات وتفكيك الشعوب ومحاصرتها بحيث لم تترك لصربيا سوى أربعة كيلو مترات منفذاً بحرياً في أراضي الجبل الأسود وهذا فقط لضرورات أمنية أمريكية وأوروبية بالدرجة الأولى وليس الضرورات الإنسانية للشعب، إن ما هو حقيقي في حياة الشعوب هو صحيح وذو قيم وواضح، لكنه يصبح في وسائط الإعلام الغربي عكسياً تماماً.. ومنسجماً مع مقولة: اكذب، واكذب على كل الناس حتى علي..

● الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب على العراق:

احتل الإعلام موقع القلب بالنسبة للدوائر الغربية عموماً والأميركية خصوصاً، وقد نظر له على أنه رديف إستراتيجي في ساحة الحرب، ولم يتم الاعتراف بمركزيته فقط في — دعم الحروب بل اعتبر جزءاً أساسياً منها ولا يتجزأ

من تلك الحروب ولذلك عملت هذه الدوائر على تجنب المقولة المعروفة بأن الحقيقة هي اولى ضحايا الحرب وهذا ما دفع بالإعلام الأميركي إلى محاولة كسر هذه القيود التي تفرض عليه للحيلولة دون الحقيقة، وليس للاستسلام لها.. . فقد فاق عدد الصحفيين الذين قتلوا في العراق مثلاً أي حرب أخرى إلا أن المعلن هنا اثنان أو ثلاثة، وهذا يدل على حجم الكذب الذي كان يراد له أن يمر دون انكشاف، حتى تظل أسطوانة "اكذب علي" هي السائدة.[3] ويتحدث فيه الكتاب المشاركون عن دور الإعلام الغربي بعامة والأميركي على وجه الخصوصية في الترصد الحربي على العراق وقبلها وخلالها وبعدها.

3 -وفي هذا الصدد يستحسن أن ننقل للقارئ العربي ملخصا لكتاب صدر في لندن بعنوان : اكذب عليّ ـ البروباغاندا والتشويه الإعلامي في الحرب على العراق —تحرير : ديفيد ميلر بالاشتراك مع عدد من الكتاب والصحفيين الذين شاركوا في نقل الاخبار من ساحة الحرب /مع القوات الأميركية me Tell 2004 on Attack in Distortion Media and Propaganda The – lies Verso-London- Miller. Iraq./David - اكذب عليّ : البروباغاندا والتشويه الإعلامي في الحرب على العراق - تحرير : ديفد ميلر -الناشر : فيرسولندن 2004 الإعلام والصادر عن مؤسسات ومؤلفين ومختصين غربيين هو من أشد ما تعرض له هذا الإعلام خلال نصف القرن الأخير. ويأتي هذا النقد بعد التطور الهائل في وسائل الإعلام الغربي واختراقها لأسقف عالية وتسنّمها موقع السلطة الرابعة في الديمقراطيات الحديثة، حيث هي الراصد والمراقب اليومي عن كثب لأداء السلطات الثلاث الأخرى. لكن هذا كله في وقت السلم، أما في وقت الحرب فإن هذا الإعلام يتردى - كما يبدو لمعظم المساهمين في كتاب "اكذب علي" - ليصبح مجرد ماكينة من الكذب تعيد إنتاج الخطاب الرسمي وتحتفي به. هذا الكتاب يشكل صفعة قوية لأداء الإعلام الأميركي والبريطاني في الحرب على العراق، وهو وثيقة إدانة حقيقية. ويبدو أنه كلما بدأت المؤسسة الرسمية في الولايات المتحدة وبريطانيا تأمل بإغلاق ملف مبررات الحرب على العراق، تفاجأ بضربة جديدة تعيد فتح الملف من الصفحة الأولى، وهذا الكتاب ليس سوى إحداها.

• الإعلام الأميركي والحقيقة السوداء:

تبين مقالات الكاتب البريطاني / الأسترالي الشهير والجريء جون بلجر التي نشرها قبيل الحرب في صحيفة أوبزيرفر البريطانية وخلالها -وقد وقف بلجر ضد الحرب دون هوادة - تبين غطرسة إمبريالية أميركية تعكس عجرفة القوة، ولا علاقة لها بأي مسوغ من المسوغات التي سيقت لتبريرها. وهو يلحظ كيف انجرف الإعلام وراء الشهوة الإمبريالية الإمبراطورية، وعمل على جعل ما هو خارج عن نطاق التصور وكأنه أمر عادي..؟! إنه أمر عادي أن يدمر بلد وتنتهك سيادته، ويحتل دون قرار من مجلس الأمن، ويتم ذلك كله ضد رأي الغالبية الكاسحة من العالم؟ ص12 في خضم ذلك التمدد الإمبريالي يغدو تصنيع الرأي العام في البلدين وفي العالم وتهيئته للحرب وتسويق مسوغاتها أمراً حيوياً، ولتحقيقه كانت المؤسسة الرسمية قد عمدت إلى ممارسة الكذب الصريح وتشويه الحقائق عن طريق تضخيم صغيرها وإغفال كبيرها، وأحياناً تخليق جديدها من الصفر. والتساؤل الذي يتوقف عنده بلجر وغيره هو: إلى أي مدى يمكن للرأي العام في الغرب أن يمرر عمليات التسويغ تلك ويقبل إغلاق ملف الحرب بالسرعة التي يأملها السياسيون؟ وفي الإجابة على هذا السؤال يقول بلجر: "في معمعمة عملية الحرب احتل الإعلام موقع المركز وجعله رديفاً إستراتيجياً لا يمكن التعامل معه بخفة. ولم يتم الاعتراف بمركزيته في دعم المجهود الحربي فقط، بل عدّ جزءاً لا يتجزأ وأساسياً من ذلك المجهود. لذلك فإن محاكمات أداء ذلك الإعلام التي أعقبت قيام الحرب وانتهاء مرحلتها العسكرية المباشرة توازت ولا تزال تتوازى مع المحاكمات التي تقام لإعادة النظر والتشكيك في الحرب نفسها وبناء على الاعتبارات والذرائع التي شنت بسببها." لكن الانطباعات العامة التي ترددت في معظم بقاع العالم كانت تحوم حول اتهام مركزي موجه إلى الإعلام الغربي عامة، أو بدقة أكثر أن الإعلام الأميركي والبريطاني - والمتلفز منه على وجه التحديد - ومفادها أن هذا الإعلام انحاز بتياراته الرئيسية إلى منطق الحرب، ولم يسأل القائمين عليها كما هي أصل مهمته: المساءلة والتشكيك. بل عوض ذلك ضحى بالمهنية والموضوعية وداس على كل المدارس الإعلامية التي كان ريادياً في تكريسها في حقل الإعلام، وتمترس في خندق الحكومات. على أن هذه الانطباعات العامة بقي الكثير منها غير

مؤسس على قراءات علمية أو دراسات بحثية تقدم الدليل تلو الدليل على ذلك الاتهام. لهذا فقد دأبت أكثر من مؤسسة إعلامية كبرى في الولايات المتحدة وبريطانيا على نفي تلك التهمة، بل والهجوم المضاد والقول إنها لم تكن منحازة لأي طرف قبل وخلال وبعد الحرب، بل إلى الحقيقة. أبعد من ذلك كانت (بي بي سي) البريطانية، وما زالت، تقول إنها تتهم من قبل الحكومة البريطانية بكونها "لم تكن وطنية بما فيه الكفاية"، وأنها أضمرت موقفاً ضد الحرب أضعف من موقف الحكومة، فضلاً عن أن يساندها.

أما مارك كيرتز فكتب فصلاً من الكتاب تناول بشكل مركّز مسألة تعزيز دور الإعلام الغربي في الحرب كآلة ضرورية لتطبيق الحرب النفسية، أي أنه تخلى تماماً عن دور المعلم الذي يكون همه اللحاق بالمعلومة والخبر والبحث عن الحقيقة. وهنا يرصد كيرتز كيف كانت التلفزيونات الغربية تنقل أخبار انتصارات التحالف في الأيام الأولى، والانهيارات العراقية المتتالية رغم أنها لم تكن حقيقية، وكل ذلك بهدف تحطيم معنويات الخصم. وللإشارة إلى الأهمية الفائقة لدور الإعلام والدعاية، وكما في فصل آخر عن ماكينات البروبا غاندا الأميركية البريطانية، فإن نظرة واحدة إلى ميزانيات الدبلوماسية العامة لا تدع مجالاً للشك في أن مسألة الإعلام تقع في قلب الجهد الإستراتيجي الأميركي. فالميزانيات المرصودة من قبل البيت الأبيض لنشر وجهة النظر الأميركية وتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم، وخاصة الإسلامي منه، تزيد عن مليار دولار سنوياً. أما الميزانية المناظرة في بريطانيا فتبلغ نصف مليار دولار. الموضوعية المهنية والوطنية ضحية أخرى: وتناول الكاتب مسألة الموضوعية ونقل الأخبار كما هي من دون رتوش، وتحري الحقيقة ما أمكن. صحيح أن الحقيقة هي أولى ضحايا الحروب كما يقال دوماً، لكن هذه المقولة المعروفة يجب أن تدفع بالإعلام إلى محاولة كسر القيود التي تفرض عليه للحيلولة دون الحقيقة، وليس للاستسلام لما تتضمنه المعلومات التي تنسف الوطنية والموضوعية المهنية إذ تدلل بالمعلومة والرقم والتسجيل كيف أن محطات كبرى مثل "سي إن إن"، و"بي بي سي" و"فوكس نيوز"، و"سي بي إس" لم تبذل جهداً كافياً لاختراق الحصار الرسمي، ولتمحيص المقولات الرسمية المسوغة للحرب. ففي الفصل الذي كتبه محرر الكتاب ديفد ميلر هناك رصد دقيق لكيفية تسويق ما أسماه

"الكذبة الكبرى"، وهي برأيه تلك التي كانت تقول إن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وبإمكانه أن يضعها قيد التنفيذ خلال 45 دقيقة. ويقول الكاتب: " وهذا الزعم الذي ردده توني بلير وجورج بوش لم يخضع للمساءلة الحقيقية من قبل الإعلام، بل تم ترديده وكأنه مسلمة. وأن أسلحة الدمار الشامل العراقية المدعاة وخطرها المزعوم على المدن الغربية كان أهم عنصر من عناصر الدعاية للحرب والمؤثرة في الرأي العام البريطاني والأميركي. وهذا ما غيب تماماً "وطنية أو مهنية" وسائل الإعلام خلال الحرب. فالجدل الذي احتدم قبيل الحرب في أوساط أميركية كثيرة كان يدور حول هذه التقابلية. أي في ما إن كان مطلوباً من الإعلام أن يسير خلف الحكومة ويدعم رأيها الأخير حتى وإن لم يكن ذلك الرأي هو الصواب، أم يلتزم بالمهنية والموضوعية ويظل يخضع الرأي وما نتج عنه للنقاش والشك." ص48

ويشير الكتّاب إلى أن الأمر حسم باكراً، وإلى أن توجيهات صدرت من أعلى مراكز صنع القرار في واشنطن وأرسلت إلى أهم محطات التلفزة الأميركية تطالبها بأن يكون موقفها وبثها الإعلامي خلال الحرب "وطنياً" ومنسجماً مع المصالح الإستراتيجية الأميركية والغريب في الأمر أن تلك المحطات التزمت الأوامر بحذافيرها، وكأن الأمر يتم في دولة عالم ثالثية من طراز أول. طبعا ليس في مقدور أي إدارة أميركية أن تصدر مثل هذه الأوامر من ناحية قانونية وتشريعية، لكنها رسمت حدوداً للوطنية والخيانة ما كان بإمكان أي شبكة إعلامية كبرى أن تتجرأ وتتخطاها حتى لا تتهم بأنها تضر بالمصلحة القومية العليا. لهذا فقد رأى المشاهدون في العالم صورة عن الحرب في العراق في الإعلام التلفزيوني الأميركي - كما يورد الكتاب – هي غير الصورة التي كانت تنقلها وسائل إعلام أخرى وخاصة العربية وكان الكتاب يضعون آمالهم في وسائل الإعلام العربية المتلفزة بأن تقدم بديلاً عالمياً يكون مقبولاً، بالإضافة إلى وسائل إعلام عالمية أخرى متمردة على السيطرة الإعلامية الغربية. ثم قدم الكاتب دراسات وتحليلات رصداً لما بثته بعض شبكات التلفزة الكبرى مثل "بي بي سي" و"سي بي إس"، قام بها أكاديميون من جامعات بريطانية وأميركية، رصدوا من خلالها مئات التقارير المتلفزة التي جاءت من ساحة المعركة، وحللوا كيفية تغطيتها. وفي كل الحالات المستعرضة كانت النتيجة واحدة وهي أن تغطية الحرب كانت منحازة وغير موضوعية ودعائية تحريضية. وهي نتيجة

مدهشة خاصة في حالة "بي بي سي". ومن ـ أسباب الانحياز وغياب الموضوعية تحيلنا تلك الدراسات إلى مسألة المراسلين المرافقين التي ابتدعها البنتاغون، حيث سمح لمئات المراسلين بمرافقة الوحدات العسكرية لنقل وقائع الحرب من "الخطوط الأمامية". وركز معظمها على الاعتقالات وقتل المعارضين والتنكيل بهم، دون التعرض لعمليات الإبادة الجماعية والقصف الوحشي والتدمير الكامل لمدن بكاملها وسجن أبي غريب وما شابه ذلك على الإطلاق وكأن للقتل صفات حميدة كالنموذج الأميركي البريطاني ومشينة كالاعتقال الفردي للمعارضين من قبل غير الأميركيين والبريطانيين أو أن السماء قد أوكلت هؤلاء بتربية البشر وتطويعهم وإلا القتل بكل أصنافه وأفانينه[1].

لكن كان على أولئك المراسلين أن يوقعوا على وثيقة طويلة مليئة بالشروط التي تجعل من تغطيتهم المستقلة أمراً شبه مستحيل حيث يخضع كل ما يريدون بثه لمراقبة أولية من قبل الجيش. وفي ما كتبه تيم غوبسل - لقضية استهداف الصحفيين في حرب العراق باعتبارهم الشاهد الأهم على ما يحدث. وبين أن عدد الصحفيين الذين قتلوا هناك فاق أي حرب أخرى، وهو عدد غير مسبوق، وهذا يدلل على أمر هام هو حجم الكذب الذي كان يراد له أن يمر دون انكشاف، حتى تظل أسطوانة "اكذب علي" هي السائدة. إن السياسة الإعلامية والتربوية الأمريكية وما يتبعها من فروع ووكالات وإعلام محلي تابع تستند إلى نفس الركائز التي ينتهجها الأميركيون في حربهم على الشعوب ـ على الكذب ـ وإن كل حق تقوم هذه الجهات باستبداله ثم تنتجه أو يتم تصنيعه في أجهزة الإعلام هذه، فيصبح الحق باطلاً والخير والتاريخ والهوية القومية والحضارية إرهابا أو سيفاً مسلطاً على رقاب الشعوب قاطبةً وما عليها إلا إيجاد الوسيلة لجر الجيوش لمكافحته، كما رأينا، منذ زوال الاتحاد السوفييتي حتى اللحظة وعبر ثلاثية مرسومة بدقة ويمكن التطرق إليها من الزاوية العربية وتشمل الإعلام والتربية والثقافة.

---

[1] ونسي هؤلاء الكتاب المتصفون الديمقراطيون والصحفيون الأحرار، الدور الإسرائيلي في هذه الحرب القذرة التي يقف وراءها العامل الصهيوني كما بينت ـ الأحداث والتي تؤيدها عمليات الإبادات التاريخية لهؤلاء القتلة وهم أسيادها.

• الإعلام العربي تحت القصف:

كثرت البحوث والدراسات حول الواقع المتشابك للإعلام العربي الراهن في ظل السيطرة الإعلامية العالمية والأميركية بصورة خاصة. وتأتي أهمية هذه المسألة من التعدد الهائل لوسائل الاتصال الجماهيري التي اكتسحت فضاء واسعا متنوع المستويات، حتى أضحت قوة فاعلة في العلاقات الإنسانية المختلفة المحلية والإقليمية والدولية.ويبرز الإعلام السياسي في المحل الأول من حيث موقعه في هذا التوسع الإعلامي المعاصر بمختلف عناوينه. ذلك لأهمية الإعلام في الإرسال وإشراك المواطنين في العملية السياسية والحياة السياسية وفي التواصل مابين قنوات الإعلام والجمهور وتعبئته قبل الحسم في كل اختيار، لأنه شديد التأثر بما يشاهده أو يسمعه وبما يطالعه في الصحافة.. وإن الدولة العصرية إنما تتكامل بالإعلام المتطور والحوار الدائم بين المواطنين والمؤسسات الحكومية على اختلافها والأحزاب والبرلمانات على تنوعها. لقد تغير مفهوم الإعلام وطبيعته في عصر العولمة حيث لم يعد مرتبطاً بمخرجات وسائل الاتصال الجماهيري، بل أصبح شديد الالتصاق بالمعلومات: المالية، والعلمية، والتكنولوجية، والطبية، والرياضية، والثقافية، والاجتماعية. بمعنى أن الإعلام لم يعد حكراً على المؤسسات الإعلامية الكلاسيكية حيث دخل متعاملون جدد في مجال إنتاج الإعلام، وتخزينه، وتوزيعه، لم تكن لهم علاقة سابقة بوسائل الإعلام الكلاسيكية. لقد نتج عن هذا التغيير أن القيمة التبادلية للإعلام تسعى لتطغى على قيمته الاستخدامية في ظل تحول البنية الاقتصادية للمؤسسة المنتجة للإعلام والقائمة على الطلب وليس على العرض، أي خلافاً للمنطق الذي كان يستند إليه اقتصاد وسائل الإعلام في منتصف القرن الماضي والقائم على مبدأ العرض. كما أصبح الإعلام والمعلومات مادة لتراكم رأسمال في عصر العولمة.

1 ـ نظم الإعلام العربية:

هي كغيرها من نظم العالم قاطبةً دون أي استثناء أشبه بالروموت كونترول تدير اهتمام الناس إلى التلفزيون مثلاً فيحتقنون بما يشاهدون وينتظرون الفرصة لتفريغ انفعالهم أو التنفيس. وهنا يقوم الإعلام بوصف المشهد وتضخيمه والتركيز

عليه لتعميمه فتخلق الأنظمة مجالاً للناس في التنفيس كأن تسمح بمظاهرة يفرغ الناس عبرها شحنة غضبهم، والأنظمة مطمئنة لهذه المظاهرات التي لا تغضبهم وتستطيع ضبطها تماماً لتنتهي دون أي أذى حقيقي للسلطات والأنظمة من غضب الشعب. فأثناء العدوان على العراق مثلاً لم يتعرض الأمريكان لأذى حقيقي من هذه المظاهرات وكذلك الأمر في فلسطين، وفي العراق أيضاً إلا أن المظاهرات عمت شوارع العالم قاطبةً (عدا بعض الدول العربية) فكانت بمثابة استفتاء على أمريكا وسياستها وحروبها الظالمة بالطبع، كما كانت ردود الفعل في إدارة التوتر في الشارع العربي من قبل الأنظمة لإجراء التنفيس وليس التغيير في الواقع، وهذا ما تديره الأنظمة وتحدد كيف يتوتر الشعب ويغضب الشارع العربي وكيف لا يتوتر ويغضب. وكان أجدر بهذه الجماهير في الوطن العربي وفي الدول التي احتلت أرضها وسماؤها وبحرها وخلجانها دون حرب الأجدر بها في هذه الأحداث الهائلة ترجمة هذا الغضب بالنزول إلى الشارع ليس من أجل إجراء مظاهرة بل من أجل إجراء انتخابات. لأنها تشكل مؤسسة وسيطة بين الرفض والتغيير وتحتاج إلى زمن وثقافة ونظام تربوي وإعلامي قيمي غير استهلاكي ولا يقوم على الصرعة أو الكيتش الأمريكية/ Kitch/ The وهو يكمل الإعلام في نهجه.

2 ـ النظم التربوية العربية:

لا شك في أن النظم التربوية هي ابنة النظم السياسية وفلسفتها الإيديولوجية والتعليمية، وهي تابعة للمرجعية التي ترتبط بها النظم السياسية.. إذ عن طريقها تعيد هذه النظم إنتاج تبعيتها عبر المناهج والخطط المتاحة التربوية. والتربية والمناهج التربوية هي ممارسة مستمرة للسياسة وتتعلق بسياسة الحكومات، ولا يوجد كثير من الأنظمة التربوية في العالم متحررة من التبعية، بل وربما تقع مباشرة تحت إدارة التوجيه الأمريكي في دول عديدة وتتدخل في تحديد مواد التدريس.. وبذلك أوقعتنا هذه النظم في نظم تربوية لا فكاك منها ولا يستطيع الشعب الدفاع عنها إذا استهدفت من المحتل لأنها أوجدت بالأصل لتغيير العقل والروح لدى الأجيال وتطبيعها علىلاً معرف وثقافات الإخضاع والاستهلاك ولا دور للأمة أو الشعب فيها، أي أنها نظم تسبح بحمد الدمية المستخدمة حين الطلب، لكن الناس

مضطرون للوقوف ضد الاحتلال. علماً بأن هذه النظم منسوخة عن النظام الأمريكي الذي ينتج مستهلكاً للمعرفة وليس منتج معرفة.. وهذا هو مفتاح التبعية المستمرة التي لا تنطلق من حاجات الأمة في تحرير الأرض والإنسان والنفوس والأذهان، أي أنها تشكل تنمية وتربية نابعة من حاجات السوق وتنتج ما تطلبه السوق وليس الشعب. وإن تنمية بدون تحرر من التبعية السياسية والتربوية والثقافية هي خداع والعكس بالعكس.

ولنأخذ مثالاً قريباً من واقعنا المعاش، ففي مراحل الدراسة المتوسطية (الإعدادية والثانوية) في النظم التربوية العربية لا تدرس مادة الإعلام على أهميتها فيما تدرس مادة الاقتصاد من منظور خاص بالحياة الاقتصادية الاستهلاكية وليس كشأن ثقافي عربي.. وهذه تؤدي إلى تحقيق الغايات وليس لتلبية الحاجات، غايات النظام لا حاجات الأمة. ولعل هذا جانب مهم من جوانب العولمة التي تسعى إلى التلبية المستمرة لإنتاج مستهلك مستمر وخلق الحاجة المصطنعة وتحويل الإنسان العادي إلى مستهلك أبدي أو بالرضيع الأبدي كما درج الغربيون على تسميته الذي لا يكف عن طلب الرضاعة وهو ملحق - بالأم دوماً أي أن الولد العربي أو العالم ثالثي هو ولد ملحق بالحضارة الأمريكية حضارة الجهاز الهضمي والجنسي.

• ثقافة الاستهلاك:

وتنتج مستهلكاً مستمراً وليس منتجاً معرفياً، وذلك بتقزيم الإبداع وثقافة الإنتاج.. ومشكلة استهلاك المعرفة هي أنها تنتج مستهلكين لا منتجين.. إذ إن النهج الأصيل والحقيقي ينتج نهجاً أصيلاً ونافعاً والثقافة العالية والقيمية تنتهج طرائق أصيلة وعالية حقيقية بعيداً عن الشعارات، وهذا يحتاج بالطبع إلى ثلاثية متكاملة وهي: الزمن والمال والجهد الدؤوب وذلك لتكريس قيم المقاومة في الثقافة والتربية والإعلام وترسخ عن طريق الكتب والدراسات كي تعطي أكلها حتى زوال احتلال ولا يغرب عن البال هاهنا عامل تحصين اللغة في المناهج وفي الإعلام بشكل سليم وعميق وإيقاف هذا التدني اللغوي في الإعلام العربي وبخاصة المرئي.. وبالتالي إن ثقافة الاستهلاك تؤدي إلى ثقافة الاستسلام. وتقوم على الاستهلاك

بالطبع ويضخ الإعلام المعلومات الضخمة والمستهلكون لها مراقبو دمى وليس أكثر.. وتعتمد هذه الثقافة على المناهج المكثفة التي تضخ معلومات تشلّ الذهن وليس فيها مكان للتأمل والتفكير، وتساهم في شلّ العقل والإبداع. وهذه بالنهاية :

• ثقافة الاستسلام:

تؤدي إلى ما يسمى اليوم بثقافة الانهزام.. بالطبع إن مواجهة هذه الثقافات هو في إقامة طرائق تخفف من هذا التكثيف في المعرفة والتعليم وتساعد على البحث والانتقاء الحر وقراءة متعمقة متأنية تقوم على التحليل والحكم والنقد لما يقرأ. والعمل على صناعة مؤسسات وسيطة بين الرفض وبين التطور ومراكز للأبحاث تعطي قيمة للمعرفة والعلم والأفكار.. أي المطلوب نظام تربوي وإعلامي وثقافة مقاومة إذ لا تطور بدون أنظمة سياسية متحررة. لذلك فإنه لمن الواجب وعبر سنوات أو أجيال إعادة النظر في المستوى والمحتوى، المستوى الذي يقيّم ويصلح والمحتوى الذي يعلم.. وهذا يمر عبر المقاومة الثقافية المستمرة.. وفي هذا المضمار الثقافي والحضاري، لم يستوعب الأمريكيون الثقافة العربية والتاريخ العربي والإنتروبولوجيا العربية، لأن حضارتها حضارة صدامية ضد الحضارات العالمية الأخرى وتنتج العنف باستمرار. ويقوم النظام الأمريكي بتصدير (الإرهاب) إلى شتى أنحاء المعمورة، كما يقوم بإنتاجه بصيغ متعددة وبصفته صناعة أمريكية مخلفة بغلاف الحداثة أو ما بعد الحداثة والعولمة والتقنية و.. الخ. فسلكوا في العراق سلوكاً لا يحسدون عليه وسيكلفهم /ثقافياً وحضارياً/ الكثير الغالي.. صحيح أن إزاحة النظام العراقي جعل الشعب في مواجهة المحتل لكن ليس دفاعاً عن النظام بل دفاعاً عن الوطن وفشلت كل الجهود المبذولة لربط المقاومة في هذا النظام أو رموزه والتابعين، وما إلى ذلك من تسميات تمر الآن تحت هذه الذريعة، وأن صدّام هو الذي يقاوم وأن المقاومين هم البعثيون لإدانة هذه المقاومة بالإرهاب من ناحية ولتكبيلها.أو أن صدّام حيٌ حتى ولو مات لإرهاب الناس من عودة الديكتاتورية من ناحية أخرى، والحقيقة ليس كل مقاومة تعني العودة إلى النظام السابق ولا أن البعثيين هم غير مقهورين سواء تحت ظل النظام أم الاحتلال، وليس البعثيون أقل وطنية من غيرهم (وهم بالطبع غير الانتهازيين الذين غلّفوا النظام بهذه الهالة

التأليهية والتفوا حوله وأبعدوا البعثيين الحقيقيين والوطنيين ومن ثم جعلوه يناطح الحيطان، ثم تعاونوا مع المحتل لإسقاطه وهم الآن يتعاونون مع بريمر كغيرهم من الذين يتعاونون مع المحتل وتحت الشعار نفسه الذي يطرحه المحتل الأمريكي بأن القوات الأمريكية المحتلة هي التي خلّصتهم من صدام وأنه لابد من العمل السلمي لبناء المستقبل وليس المقاومة وذلك بالتعاون مع الحاكم العنصري بما يؤدي إلى عراق لا يحكمه صدام لكنه عراق خالٍ من النفط والثروات التي باعتقادي قد أفرغت في بواخر أمريكية وغير أمريكية وهربت خارج العراق، وأنه على هذا الأساس يتم الآن ترتيب الأمور والتخفيف من العبء العسكري الأمريكي لإبقاء العراق تحت سلطة القرار السياسي الأمريكي دون وجود قواته في العراق التي أرهقتها ضربات المقاومة بما لا يحتمله بيت أبيض ولا كونغرس وبنتاغون أو سي آي أي.. إن العراق هو للجميع اتسع لهم في الماضي ويتسع لهم ولشرفائه الآن، ومستقبلاً، من أجل قيام عراق آمن مستقل وحر ويعيش بأمن وأمان بعد أن دمرته الحروب، وفوق خط الفقر والحرمان الذي ران على صدره منذ عقود عديدة متتالية ويقاسي الآن أشد الصور المأساوية في ظل هذا الاحتلال القهري المتوحش الذي يستند إلى جنودٍ مرتزقة من غير الأمريكيين، أو من الذين يعتبرون الحرب صفقة تجارية فجاؤوا يتاجرون بأرواح العراقيين دون أي وازع من ضمير. ودليلنا على ذلك أن جثث الجنود المقتولين برصاص المقاومة لا يدفنهم جيش الاحتلال بل يتركون في العراء. ويقوم العراقيون الأشاوس بدفنهم لأنهم أصحاب قيم سماوية وحضارية راسخة في العقول والضمائر وفي التاريخ فلا يضلون. إن الأمريكيين قرؤوا الإنتروبولوجيا العربية عموماً والعراقية خاصةً قراءة خاطئة، بعيدة عن المنطق التاريخي والاجتماعي والثقافي، وربما أخذوا ذلك عن التجربة البريطانية في عشرينيات القرن الماضي.. بحيث فهموا التاريخ السياسي للشعب العراقي على أنه سلطات قبلية لجملة عشائر يمكن ضبطها إما بالقوة أو بإغرائها بإمارات كتلك التي حصلت في الثلاثينات والأربعينات من القرن إياه في عديد من المناطق العربية بفعل السياسة البريطانية وبمساعدة بعض القادة الذين تعاونوا مع القوات البريطانية منذ الرصاصة الأولى للثورة العربية/ من شاكلة نوري السعيد وجعفر العسكري/ وغيرهما.. لكن الزمن الماضي لا يجد طباقه في الحاضر المتغير، بطبيعة الثقافة

والوعي بالتاريخ العراقي القديم والحديث والمعاصر على حد سواء، وهذا ما يعمل على تفكيكه ونسفه الأمريكيون ليس من أذهان العرب والعراقيين بخاصة، بل من أذهان شعوب المعمورة قاطبةً لأنهم لم يحسّوا هذا الإحساس بالتاريخ ولا يعرفون هذه الحقيقة كدولة وشعب لا تاريخ له أو أنه شعب اليد الخفية كما يقولون[1].

وارتأت الولايات المتحدة أن بإمكانها العودة بالعراق إلى أصغر وحداته الاجتماعية إلى نظام القبيلة، أي تفتيت وحدة المجتمع العراقي الحضاري والتاريخي إلى عشرات المجتمعات بدلاً من المجتمع الواحد ليسهّل عليهم تمزيقه، حسب الرؤية البريطانية وتجربتها الخائبة 1919 بتفريق الناس بين سني وشيعي أو قيسي ويمني وقحطاني وعدناني، أو مسلم ومسيحي أو عربي وغير عربي.. الخ.. فجعلت تكريت مثلاً وحدة مستقلة عن العراق وجعلت العراق مجموعة قبائل متفرقة الآن ومتناحرة مستقبلاً.. وباختصار أعادت العراق الآن وربما غيره لاحقاً إلى بداوته وفصله عن الوطن الأكبر القومي.. إذ إنها رأت في النموذج البريطاني الذي أوجدته قواتها في الماضي نموذجاً يمكن حذوه الآن فتجعل من كل شيخ قبيلة يحكم دولة من عشرين ألف نسمة أو خمسمائة وخمسين ألفاً بينهم أربعمائة من المقيمين والباقي من السكان الأصليين في دولة مستقلة وعضواً في الأمم المتحدة أو يضمها اتحاد دول القبائل، ثم تعميم هذه الثقافة.. وقد لاحظنا أنها خلطت بين القبائل والمذاهب بحيث فهمت أن تكريت صدام هي سنية، وقامت بمحاصرتها وحاولت استمالة بعض رجال الشيعة من الذين دخلوا مع قواتها تحت اسم المعارضة وقد تربت في الولايات المتحدة كما فعلت بسابقيهم مثل أسامة بن لادن، لتقول إن نظام صدام هو سني استبدادي وإن السنة تتحمل مسؤولية هذا النظام وظلمه وتبعياته، وهذا ليس ظلماً إجرامياً وسياسة محتل فقط بل تستبطن مؤامرة ربما تتعدى حدود العراق إلى العالم بأسره، بل هي فتنة خبيثة لا أعتقد أنها تنطلي على أحد كما ولا أظن بأن هناك إنساناً مسلماً واحداً يفك الحرف ينخدع بهذه اللعبة وأن جميع المسلمين-

---

[1] شعب اليد الخفية هو تسمية أطلقها ج. واشنطن على شعبه لكونه محظياً من قوة خارقة تتمثل بالحجاج الأوائل لأمريكا وهم الكلفينيون التوراتيون.

سنة أو شيعة محرم عليهم قتل المسلم أو من يطلق الشهادتين أو من يقول أن لا إله إلا الله من أي دين أو ...لكن السحر انقلب على الساحر.. . إذ إن قتال المحتل هو من السنن القرآنية التي تحلها في مذهب كان.. والثقافة الأمريكية والوعي السياسي الإستراتيجي والتكتيكي الأمريكي لا يدرك هذه الفتاوى السماوية الإسلامية الراسخة، لكنها جربت ذلك ونجحت لساعات وقت الغزو والاحتلال وانتهاك الأرض أو العرض في أي وقت كان في الوقت الذي تحرم فيه قتل الأشقاء تحرم قتال الأشقاء. لقد أرادت أمريكا أن يعيش العراق حرباً أهلية دائمة بلعبها على الحبال الطائفية، بين الشعب وبينه وبين رموز النظام الذي أوجدته في عديد من الدول العربية التي تعاني من التبعية الثقافية والتربوية والسياسية والعسكرية أو الأمنية على حدّ سواء، وجعلت من النظام الاستبدادي إياه عدواً لها: وجعلت من مهمته طاغية يسبّح الشعب بحمده رغماً عنه، ومهمته الأساسية بصورة دائمة هي تجميد التنمية الداخلية لمواجهة عدوه الدائم وهو الشعب.. . وبذلك افتقر النظام الاستبدادي هذا إلى الوحدة الوطنية التي يفتقر لها النظام الأمريكي نفسه في بلاده ذاتها إلى جانب التناقضات العرقية والشعور القومي.. وعليه شعر النظام الأمريكي الشمولي الاستبدادي أنه بحاجة دائمة إلى عدو لقمعه وهو بالحقيقة يقمع الأمة الأمريكية نفسها تحت عنوان: مقاومة العدو الخارجي والإرهاب الدولي.. ولذلك فهناك في أمريكا عنف يرهق السلطة ويدفعها إلى قمع الشعب عن طريق الإعلام وبالقمع المنظم وباسم الديمقراطية...

إن الدين في مثل هذه الحالة يشكل بؤرة ثورية وطاقة مقاومة لا يدركها المحتلون لكنهم بدؤوا يذوقون طعم الموت على أيدي أبناء هذا الشعب العظيم، ومثالنا هاهنا أيضاً ثورة الجزائر العربية التي خاضت المعارك ضد المحتل على مدى قرن وثلاثين عاماً متتالية.. . بكلمة مقتضبة: إن الوحدة الوطنية ومن ضمنها الوحدة الدينية هي كفيلة بقوة الرد الشعبي على الاحتلال، وقد بدأ بالرفض ثم شرع بالمقاومة، وإن السياق الطبيعي للتطور والتحرير هو المقاومة.. . وأمريكا تتصرف الآن في العراق كقاعدة انطلاق وكأننا غير موجودين أو أننا الحاضر الغائب وتضع لنا خططاً لمائة سنة قادمة.. وهي تملي الفكرة والتوجيهات ونحن نكتب ونخترع المصطلحات ونزايد عليها أي ملكيون عرب أكثر من الملك الأمريكي وهي

تتبع سياسة التزوير التاريخي والإعلامي والثقافي، ونحن شهود تحت الطلب.. وهذا يعالج بالرد عليه تحت ستار المقاوم المحتجب عن الأنظار بالمقاومة وبالأصالة والتمسك بالتاريخ واللغة التي تمثل بمجملها ركائز الهوية والحضارة العربية، وكل عمل إنساني يعمل على تطويع الطبيعة والثقافة التي تنتج المقاومة ومنها تنبثق الحضارة.. لكن ليس على طريقة الغرب، لأن الغرب يتقدم في إخضاع الطبيعة وتطويعها لكنه لم يفلح في إطار الثقافة فهو في هذا المضمار مهزوم. والأمة العربية ليست مهزومة ثقافياً وإن كانت متخلفة حضاريا (تقنياً).. وبالرغم من سعي أمريكا وقبلها أوروبا وغيرها إلى نزع جينات الثقافة والثقافة المقاومة بخاصة تحت شعار كل ثقافة إرهاب وكل نقد هو عدو متهم وأن أية فعالية معاكسة أو أية حركة، هي خطيرة يجب محاصرتها حتى تصاب بنقص المناعة الثقافية/ وهذه الحالة مقيمة فينا ومترافقة مع شعورنا الدائم بالعجز وعدم القدرة على الانتقال إلى المقاومة/ إلا أنهم لم يفلحوا في هزيمة العرب، والمهزوم على مرّ الأزمنة من العرب ليس الشعب بل أولئك الذين يبحثون عن الحل لمشكلاتهم المستعصية لدى الأمريكان وليس لدى الشعب. وهم يقومون الآن بتقديم مقترحات لتكريس العجز والضعف العربي، وهم يعتقدون أنهم أمام واقعة عابرة وليس زلزالاً هو منعطف إستراتيجي بالنسبة للأمريكان وهزة عنيفة وقاسية دامية بالنسبة للأمة العربية تشكل عبرة لمن يعتبر وهي الإطاحة بصدّام بغداد ورموز نظامه الذين انتهوا إلى مصير مهزوم وشعب لا يدافع عنهم وعن نظامهم. و... ماذا بعد بغداد؟.

• ثقافة الإخضاع:

لم تهتم معظم الأنظمة السياسية العربية فيما مضى كثيراً بالثقافة ولذلك لم تعط الفرصة الكاملة للفكر للمفكرين وهمشت الثقافة واعتبرتها تابعة أو هامشية وكما استوردت السلع فقد سمحت باستيراد الثقافة أيضاً لكونها نظماً تعيد إنتاج التبعية وتقيم فروعاً محلية لمراكز غربية بدل أن تقيم مراكز أبحاث ناشطة بحقول عربية وأفكار وطنية.. وأدخلت هذه المستوردات، عن طريق الإعلام، في ميدان التربية الأساسية بوحداتها الثلاث الأسرة والمدرسة والمجتمع وكذلك الثقافة عبر مراحل متتابعة. ثقافة الاستهلاك، وتنتج مستهلكاً مستمرا

وليس منتجاً معرفياً ومشكلة استهلاك المعرفة هي أنها تنتج مستهلكين لا منتجين. في حين أن النهج الأصيل والحقيقي ينتج نهجاً أصيلاً ونافعاً والثقافة العالية والقيمية تنتهج طرائق أصيلة وعالية حقيقية بعيداً عن الشعارات ، وهذا يحتاج بالطبع إلى ثلاثية متكاملة وهي : الزمن والمال والجهد الدؤوب ـ لتكريس قيم المقاومة في الثقافة والتربية والإعلام وترسخ عن طريق الكتب والدراسات كي تعطي أكلها حتى زوال الاحتلال ولا يغرب عن البال هاهنا عامل تحصين اللغة في المناهج وفي الإعلام بشكل سليم وعميق وإيقاف هذا التدني اللغوي في الإعلام العربي وبخاصة المرئي.. تؤدي إلى ثقافة الانهزام أو ثقافة الاستسلام وهي نتيجة للثقافة الأولى الاستهلاكية ، وتقوم على الاستهلاك بالطبع وتضخ المعلومات الضخمة والمستهلكون لها مراقبو دمى وليس أكثر..

وتعتمد هذه الثقافة على المناهج المكثفة التي تضخ معلومات تشل الذهن وليس فيها مكان للتأمل والتفكير، وصولاً إلى شل العقل والإبداع. أي من تخريب الروح إلى تخريب العقل وبديلها بالطبع في إقامة طرائق تخفف من هذا التكثيف وتساعد على البحث والانتقاء الحر وقراءة متعمقة متأنية تقوم على التحليل والحكم والنقد لما يقرأ. والعمل على صناعة مؤسسات وسيطة بين الرفض وبين التطور — ومراكز للأبحاث تعطي قيمة للمعرفة والعلم والأفكار.. ويمكن هنا القول بأن المطلوب الآن هو : ثقافة المواجهة أو ثقافة مقاومة ، إذ لا تطور بدون أنظمة سياسية متحررة. لذلك فإنه لمن الواجب وعبر سنوات أو أجيال إعادة النظر في المستوى والمحتوى — المستوى الذي يقـيِّم والمحتوى الذي يعلِّم وهذا يمر عبر منظومة من الخطط والبرامج نمر على أهمها هاهنا :

1 - تطوير البرامج : وذلك بتطوير البث الوطني مدعوماً ببرامج ومواد متميزة لجذب المشاهدين إليها ، دون أن تنحرف إلى منافسة المحطات الأجنبية ببرامج تشبه إلى حد كبير ما تبثه المحطات الفضائية وبالتالي تصبح مهمتها مكملة لمهام القنوات الفضائية الأجنبية.

2 - دخول الساحة العالمية : أن تقوم وزارات الإعلام العربية ـ ذات التوجه غير الاستهلاكي أو العولمي ـ بإنشاء قنوات خاصة بتمويل عربي بما يتيح التعددية

التي ينشدها المواطن من القنوات الفضائية، ليصل بث برامجها إلى جميع دول العالم الأمر الذي يتيح للمشاهدين في تلك الدول التعرف على الحضارة العربية والثقافة العربية القائمة على القيم الاجتماعية والإنسانية والمعرفية عالية القيمة وليس على الطريقة التي قدمت من قبل بعض القنوات التي يصل بثها إلى أوربا (ويغلب عليها الطابع الإسلامي السلفي المتطرف أو المتخلف) فقد لاحظنا في السنة المنصرمة الحملة الإعلامية التي شنتها الصحف الفرنسية على هذه القنوات وبرامجها التلفزيونية والبالغ عددها ست قنوات فضائية عربية وثلاث عشرة قناة إسلامية (اثنتا عشرة تركية وقناة باكستانية). ولم تكن برامجها بالطبع لتتماشى مع العقلية الأوربية ولا مع الثقافة العربية التقدمية أصلاً.. مما دعا نقابة الشرطة الفرنسية إلى اعتبار هذه القنوات تروج للأصولية والتطرف وللأفكار المعادية للغرب فتقدمت بتقرير تبعته بحملة إعلامية شرسة على هذه القنوات التي قادت إلى ذلك الجو المشحون بالتشدد الأمني على المهاجرين العرب والمسلمين، في فرنسا بلد الحريات الفردية ومبادئ الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان استدعتها هذه القنوات إلى مطالبة الوزير المختص بوضع حد لهذه القنوات الفضائية العربية والإسلامية" الخارجة عن القانون على حد رأي التقرير" علماً بأن إلغاءها يخالف الدستور الفرنسي لكن هذا ما حصل.. أخرى.. وتستلزم عملية التطوير هذه وإعادة الهيكلة الإعلامية في القطر الواحد وعلى الصعيد القومي، إلى وضع إستراتيجية دقيقة وسريعة سرعة العصر الذي يفلت من أيدينا شيئاً فشيئاً نظراً للركود والرتابة المبتلى بها الإعلام العربي برمته. وتستلزم الإستراتيجية الإعلامية بالدرجة الأولى لحظ الأهداف والغايات الأساسية التي تسعى المؤسسة الموجهة إلى تحقيقها وتحويلها إلى واقع مرئي ومسموع من خلال البرامج الصحفية والإذاعية ــ والتلفزيونية، بجدولة زمنياً طبقاً لاحتياجات كل مرحلة. وهذه الأهداف هي سياسية واقتصادية واجتماعية: داخلية وإقليمية أو دولية. ولا بد أن تهدف إلى التغيير السياسي والإصلاح المؤسساتي وتوعية المواطنين للمشاركة في العملية السياسية، أو إلى تثبيت الأوضاع السياسية القائمة ومؤسساتها واستمرار برامجها النمطية أو إلى التنمية الاقتصادية والتغيير الاقتصادي أو الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية القائمة، أو تهدف إلى تشجيع الدوافع الفردية وإشراك المواطنين في عملية الإنتاج ووضع الخطط اللازمة، أو

لتنفيذ القرارات الاقتصادية التي وضعت مسبقاً دون مشاركة المواطنين فيها. أو إلى التغيير ومساعدة ذوي الدخل المحدود وصغار الكسبة والشرائح الدنيا (الفقيرة) من المجتمع أم الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية القائمة؟ أم إشراك المجتمع في وضع القرارات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية؟ أم أنها تهدف إلى تفسير القرارات الاجتماعية التي لا يشارك في وضعها المجتمع؟.

3 - وضع خطة مبدئية تلحظ الإمكانيات التي تتيحها وسائل الاتصال الحديثة، مع مراعاة الجوانب الهامة فيها مثل: الكم الإعلامي من حيث عدد ساعات البث وفئات المشاهدين والمستقبلين والأماكن والمواقع التي يصل إليها – وكذلك الكيف أو النوعية من حيث مضمون ومحتوى المواد وجودة الأداء والأجهزة المستخدمة والتوازن بين وظائف الإعلامي في الأخبار والتثقيف والتعليم والترفيه والتنمية..الخ.

4 - التركيز في خططنا الإستراتيجية على القانون الدولي الذي ينص أن على كل دولة تعتزم إنشاء خدمة تلفزيونية دولية مباشرة بالأقمار الصناعية أو التصريح بإنشائها أن تخطر فوراً الدولة أو الدول المستقبلة باعتزامها هذا والدخول في تشاور مع الدول التي تطلب ذلك على أساس اتفاقات موقعة وتخطر بها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في مخاطبة العالم عبر إعلام مركز وهادف..

المراجع:

- ادغار مورين – روح العصر / ص 39

2004 Tell me lies – The Propaganda and Media Distortion in Attack on Iraq. Verso-London-2004- ❖ David Miller.

- اكذب عليّ: البروباغاندا والتشويه الإعلامي في الحرب على العراق – تحرير: ديفد ميلر .

- أميركا الشمولية – ميشيل بوردان – ترجمة ازدهار محمد – بحث في الندوة السنوية المركزية لجمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب / عقدت في دمشق 14 -11 -201

المحور الثاني

التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

- الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تميزت نهاية القرن العشرين في كوكبنا بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، وتهدف عولمة الاقتصاد إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله، سواء كانت سلعاً أو رأسمالاً، عمالة أو تكنولوجية. أي ارتباط كل بلدان العالم بشبكة عالمية مالية وتجارية، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات العالمية.(1)

التكامل الاقتصادي هو عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معيّنة، تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتّع بها الدول الأخرى. وتتعدّد أشكال هذا التكامل ما بين نظام تفضيلي أو مشروعات مشتركة، منطقة تجارة حرّة، واتحاد جمركي، سوق مشتركة ووحدة اقتصادية(2).

1 -هل هناك حاجة للدول العربية إلى التكامل الاقتصادي؟

2 -هل يمكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي بين الدول العربية؟ خاصّةً وأنّ العديد من الدول العربية تتشابه في إنتاجها سواء في مجال الزراعة أو الصناعات أو في إنتاج المواد الأولية وخاصّةً البترول والثروات المعدنية والبتروكيماويات.

•أهداف التكامل الاقتصادي:

1 - الحصول على مزايا الإنتاج الواسع (الكبير).

2 -الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة الماهرة وتدريب غير الماهرة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع (قومي).

3 - تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

4 - تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية ممّا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5 - رفع مستوى معيشة المواطنين.

6 - تقليل الاعتماد على الخارج ممّا يؤدّي كما ذُكر سابقاً إلى محدودية التأثّر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الخارجية خاصّةً إذا وصل التكامل إلى مرحلة متقدّمة على الرغم من أن مشروع التعاون العربي (الرؤية العربية) هو من المشاريع الأقدم تاريخياً، إلا أنه تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي وضعف الروابط التجارية والصناعية بين الدول العربية، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، وغياب تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة أو (الأمركة)، ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لحركة رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري وضعف البنية التحتية، وكثرة النزاعات المسلحة والحروب الإقليمية(حرب العراق)(3) وإذا كان من أبرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى، فإنه يبدو جلياً استحالة الأقطار العربية مواجهة قوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظراً لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكوماتنا العربية البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كيفيات مشاركة مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال والشرق علها تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة.

أهم ما يميز الوطن العربي اقتصادياً هو امتلاكه لأكبر الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز العالمي، وهو يزخر بالعديد من الموارد الأخرى. إن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية العربية لا تعزى إلى ندرة الموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية، ذلك لأنه يزخر بالطاقات الاقتصادية التي قد يقل توافرها في إقليم آخر. فالنظرة المتأملة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن

فشل تسيير وإدارة شؤون البلاد العربية ، وعدم استغلال إمكانياتها المتاحة على مستوى ثرواتها الطبيعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. بالرغم من امتلاك الدول العربية مقومات العمل المشترك ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيمه ، وتسهيل حركة المبادلات التجارية ، وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن تقلبات السياسة ، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى المستوى المقبول في مسيرتها نحو التكامل. وأخفقت حتى في إحداث تعاون تجاري باعتباره مدخلاً رئيسياً وخطوة أولى لحو تحقيق هذا التكامل ، فلا المناطق الحرة كتب لها النجاح ، ولا اتفاقيات تجارة الترانزيت تجسدت ، ولا اتفاقيات تنمية التبادل التجاري تحققت. فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 اتخذت عدة مبادرات عملية لتحرير التجارة العربية البينية سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي ، وكانت أولها عام 1953وهي أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة عام1964 ليتبع بالتوقيع على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام1980. ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح طيلة عقود من الزمن ، فتصادمت بمعوقات حالت دون تحقيق تكتل عربي اقتصادي شامل قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك ، وكان أهمها عدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة ، بالإضافة إلى الخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية ، زيادة على تمسك أغلبها بالمحافظة على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية التي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لها ، وبالتالي عدم تفعيل آليات العمل ضمن مناطق حرة أو اتحادات جمركية .

إن نجاح الوطن العربي في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي ، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسؤوليات رعاية المصالح العربية ، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات المشاركة.

وبالرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر. إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها. وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي. فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو - متوسطية نابعتين من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً. وهل سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاً يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم أنه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي عائقا أمام الوحدة الاقتصادية العربية.

صعوبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: [4]

صعوبات عديدة تواجه تحقيق تكامل اقتصادي عربي، فمنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، ومنها ما هو متعلق بالخلافات السياسية وانعكاساتها على إقامة تعاون اقتصادي عربي. ويمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل سواء تعلقت بالأقطار العربية منفردة أو مجتمعة في الآتي:

- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.
- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.
- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال جذب الاستثمارات.
- ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.
- اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها.
- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو-متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية. اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية. يشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة العربية، خاصة وأن الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود 15 مليار دولار سنوياً. لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين الدول العربية ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً،

يستوجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية باعتبارها مفتاح التقدم والازدهار، خاصة وأن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار.

إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

يواجه العمل الاقتصادي العربي المشترك العديد من الصعوبات والعراقيل إلا أنه ـ بالرغم من ذلك فقد تمكن العرب من إنجاز عدد من الخطوات الهامة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بعد أن تم تخصيص القمة العربية التي استضافها الأردن في عام1980 للجوانب الاقتصادية حيث عرفت ب(القمة الاقتصادية العربية)، والتي أقرت عدداً من الوثائق الهامة وفي مقدمتها إستراتيجية. العمل العربي المشترك للفترة من 1980 إلى2.. .. وبانتهاء أجل هذه الإستراتيجية أصبح من الضروري النظر في وضع إستراتيجية جديدة تحدد معالم الحركة خلال العقدين المقبلين في مجال التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها على مجمل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى مهام مؤسساته. تقوم إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي الجديدة للعشرين سنة القادمة 2.. ـ 2020 على مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها:

- استكمال منطقة التجارة الحرة الحربية.
- إقامة اتحاد جمركي عربي.
- إقامة منطقة استثمارية عربية تتضمن برامج التنسيق والتعريف والترويج للاستثمار.
- تحرير وضمان الاستثمار وتسوية منازعاته.
- وتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها وتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي.
- إقامة منطقة تكنولوجية عربية تتضمن برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وتحويل الوطن العربي إلى منطقة إلكترونية، ونشر التجارة الإلكترونية.

- تطوير البنية الأساسية العربية.
- قيام السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات
- النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.
- إقامة منطقة مواطنة عربية تتضمن برامج التقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة، تحقيق التماسك الاجتماعي، الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا، وتبادل زيارات الشباب والطلبة.
- ومعالجة قضايا المرأة وتمكينها.
- اعتماد برامج تدريب مشتركة.
- اعتماد برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية موحدة
- وضع برامج للتصنيع المشترك.
- إقامة صناعة إلكترونية عربية.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

(وتنطلق هذه الإستراتيجية من السعي نحو تحقيق مجموعة الأهداف التي حددتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية التي تمت الموافقة عليها عام 1957ودخلت حيز التنفيذ عام 1964 وذلك لبلوغ الوحدة الاقتصادية العربية المقبلة بدعم جهود الدول العربية الرامية إلى إزالة لفوارق القائمة بينها وتعزيز قدراتها نحو تحقيق تنمية عربية جديرة بالاعتبار). والحقيقة أن بواعث وأسباب وضع هذه الإستراتيجية والعمل على تنفيذها (لا تعود فقط إلى ضرورة التحدث باللغة التي يتحدثها العالم اليوم والأهمية المحورية للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية المعاصرة وانتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية، بل يرجع أيضا إلى المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها من المنظور الإستراتيجي مجموعة مترابطة من العوامل تتلخص في أن تطوير ودفع العلاقات الاقتصادية العربية العربية نحو التكامل والتعاون يجعل منها أداة للتنمية والتقدم والقوة الذاتية والأمن القومي وسداً منيعاً في وجه المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة بالوطن العربي وأساساً للحوار مع التكتلات الاقتصادية المتنامية والنظام التجاري العالمي الجديد.) لا بد من تجاوز حدود الكيانات الوطنية الصغيرة

والأسواق المحلية المحدودة إلى كيان اقتصادي إقليمي عربي أكبر وأسواق أوسع بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة لمواجهته والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وتدفق الاستثمارات. تطلب تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، قبل كل شيء تحديد إستراتيجية اقتصادية عربية موحدة، والشيء الذي يميز الإستراتيجية هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، وما تتضمنه لتحديد مسار حركة هذا المجتمع في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف وتحقيقها حيث تم تحديد منطلقات وأهداف وأولويات وبرامج وآليات العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، ونصت على أن فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي 5. وتم تحديد الأهداف بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له أمتنا العربية. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية. انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي والسعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي، لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى.

ومن أبرز نقاط هذه الإستراتيجية يجب أن تكون:

- استخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي وتوظيفها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.

- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في تطويرها وتوطينها.
- تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.

إن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن لا تقتصر على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة والأموال، لا نستطيع أبداً أن نشك في جدوى وفعالية بناء مثل هذه المشروعات، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية ولكن العمل العربي الاقتصادي المشترك يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي، وإن الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين الدول العربية. (6)

ويمكن تحديد أهداف إستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك بالنقاط التالية:

- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية في الوطن العربي من أي سيطرة أجنبية وتوظيفها في عملية التنمية.
- تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، وبناء صناعات متطورة.
- زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربي وتحقيق مكانة معقولة في الاقتصاد العالمي. تحرير الإنسان العربي وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية.
- تحقيق الأمن القومي الذي يتضمن (الأمن الفكري، الأمن العسكري، الأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي والأمن المائي) تسريع وتائر النمو الاقتصادي، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بين القطاعات والأقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية.

إن تحقيق أو تنفيذ الإستراتيجية يتطلب شروط ووسائل عمل تؤدي إلى ذلك، وتتميز الإستراتيجية عادةً بالشمولية وضرورة التنسيق والتكامل بين جوانبها

المختلفة (الأهداف، المسارات، الحركة، المتطلبات، والشروط) وهذا ينطبق على إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك(7).

وهذا يتطلب (إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي، يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي، ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الوطن العربي وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دوله)(8). ترتيباً على ما تقدم يمكننا تقديم تصور علمي لإستراتيجية فعالة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يقوم على مبادئ أساسية ومحاور رئيسة يتم تطبيقها كحزمة كاملة وفقاً لما يلي(9):

بحيث تتضمن المبادئ الأساسية تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن العمل السياسي والخلافات الطارئة بين الدول العربية. وعدالة توزيع المنافع والأعباء على كافة الأطراف وربط مراحل التكامل بمراحل التنمية الشاملة. وتوحيد الموقف تجاه العالم الخارجي.

أما المحاور الرئيسة فهي أربعة محاور:

- تنمية القوى البشرية العربية،
- تدعيم البنى الأساسية،
- التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي،
- التصنيع.

والاقتصاديون العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتفكير في سيناريو عملي للعمل الاقتصادي العربي المشترك يؤدي إلى تفعيله ومن الممكن أن تتضمن هذا السيناريو العمليات التالية:

❖ ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفقها القومي ومد بصرها للمدى الأبعد، أي أنه في كل هذا الواقع العربي الذي يشهد تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية، فليس أقل من العمل على حث كل قطر على أنه وهو يفكر في مصالحه القطرية ألا يضيف عقبة أو صعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل أنه لو نظر إلى مصالحه القطرية في الأمد الطويل، وهو الأفضل، لعمد إلى إزاحة عقبة أو صعوبة من العقبات أو الصعوبات

القائمة حالياً ليعجل في عملية التكامل الاقتصادي العربي وطبيعي أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأنشطة والأجهزة التخطيطية في الدول العربية.

❖ اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم ودفع التنمية القومية (الدول الأخرى)، مثل: الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية.. الخ، ذلك أنه قد يكون من الأفضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري، حيث أنها تتسم في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

❖ الالتفات الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية، ... الخ، مثل تلك القضايا والمشاكل قد يكون من الصعب على أي قطر أن يواجهها بمفرده سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة، وإذا لم يكن هذا أو ذاك وافترضنا قيام كل قطر بالإنفاق على مثل تلك القضايا، أليس من الممكن الترشيد وتجنب ازدواجية الإنفاق.

❖ لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربي إلى دور الحكومات والأنظمة ولا ينصرف أيضاً إلى دور الشعوب والأفراد؟ إن إنجاز التكامل ليس مسؤولية الحكومات والأنظمة فقط، بل إن هناك دوراً هاماً يجب أن تلعبه الشعوب في الدول العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات حين انعقد مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية بتاريخ 5/29/ 1995 واشترك فيه أكثر من ألف مستثمر عربي، أجمع الحضور على ضرورة مواجهة التحديات بقيام الكتل الاقتصادية بإنعاش وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، ويعتقد المؤتمرون أن البدء بمنظمة تجارة حرة ربما تكون الخطوة الصحيحة على طريق تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ومع ذلك ظل التهافت عند بعض الحكومات العربية على مشروع السوق الشرق أوسطي قائماً .

مما تقدم يتضح أن التصور العملي الذي نراه مناسباً للتكامل العربي لا بد وأن يبدأ جزئياً حتى نصل الشمولية ، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية ، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر ، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات وبالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق والنجاح ، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون التكامل في نشاط أو أكثر وقطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر ، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة والقطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي ، فهذا هو الطموح الذي لا يسمح بتحقيقه الواقع ولا الإمكانات ويعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحديد ، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربي ، وإن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردي أو الخاص المشترك بدور هام في هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى.

إن إعادة تشكيل المنطقة العربية بات أمراً ضرورياً تدعوا له كافة الرؤى وإن اختلفت في توجهاتها سواء تعلق الأمر بالرؤية العربية أو الرؤية الشرق أوسطية ، أو الرؤية المتوسطية أو الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط الواسع.

الدول العربية فشلت إلى حد كبير في إقامة كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتّل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق حرة لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية ، بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في هذه الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها عولمة الاقتصاد وشموليته ، وأصبحت تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها وذلك عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية كبرى تحركها قوى التنافس الحاد بين أوروبا وأمريكا ، فمنها من اعتنق الشرق أوسطية ومنها من اعتنق الأورو - متوسطية ومنها من مازال يتأرجح قراره بين هذا وذاك.

أ - يتضح لنا مّا سبق بأنّ التكامل الاقتصادي العربي هو الوسيلة والطريق - ربّما الوحيد - على الأقل من وجهة نظر المهتمين بمواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية - الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معيشية أفضل للمواطن

العربي، وربّما تحقيق الحلم العربي الذي يبدو مستحيلاً في الظروف الحالية وهو وحدة العالم العربي.

ب - رغم أهمية المعوقات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فإنّ الإرادة السياسية يبقى لها الدور الحاسم في نجاح واستمرار أي تكامل اقتصادي.

ج - الاستفادة من المنهجية التي اتبعت في بعض التجارب التكاملية الناجحة، فإتباع البدء بالأسهل وصولاً إلى الأصعب ربّما هو النهج الأصلح للدول العربية حيث سيتمتّع هذا الأسلوب بمزايا التكامل الاقتصادي فيصبح مطلباً ضرورياً، وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف.

د - إنّ ما تتمتّع به الدول العربية من موارد طبيعية وسوق واسعة وموقع إستراتيجي تمثّل كلّها فرصة لنجاح التكامل الاقتصادي المطلوب(10).

(هناك إجماع على أن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد. لذا فقد أدركت غالبية الأمم أهمية الانضمام تحت كيانات اقتصادية قوية لمواجهة تحديات العولمة، واندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، وهو المسعى الذي تتطلع لتحقيقه كافة الدول العربية عن طريق التكامل الاقتصادي العربي الذي ما زال يتأرجح بين الضعف والفشل، أو عن طريق حتمية الشراكة والانتساب لقوى عظمى كالإتحاد الأوروبي وأمريكا من خلال مشروعي الشراكة المتوسطية والشرق أوسطية اللذين سيساهمان في زيادة درجة تشتيت الوطن العربي)(11). بما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي الاقتصاد العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، وعليه فإن العودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصور واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك وميثاق العمل

الاقتصادي بنوعيه القطري والمشترك، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي، ومن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب وتكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها. (12)

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

إن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي منطلقاً للتنمية، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوربية بدأً بالاقتصاد، تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً، ومن ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً للتكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك ما زال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي والمواطني بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

المحور الثالث

تحولات فاصلة في الفكر السياسي العربي المعاصر

- محمد سعيد طالب

مقدمة:

لماذا لم تصل حركة الثورة العربية إلى أهدافها المعلنة على الرغم من مرور قرن من الزمن على ولادتها؟ ولماذا ما زال برنامج التحرر الوطني والقومي من أجل الوحدة العربية والحرية والديمقراطية غير قابل للتحقيق وقد شكلته الهزائم المفجعة في أكثر مسائله؟ هل لأن حركة التحرر العربية لم تقدم شهداء وضحايا أم لأن الأمة العربية لم تبلغ مرحلة النضج الذاتي لتحقيق أهدافها الكبرى. أم لأنها لم تضع البرنامج القابل للتحقيق في ضوء الإمكانيات والشروط الدولية والتطورات الجارية في العالم التي فشلت قياداتها في معرفتها لقيادة نضال حازم وناجح؟ الجواب إن حركة التحرر العربية قدمت آلاف الشهداء ولم تبخل الأمة بملايين الضحايا في ثوراتها التي لم تهدأ في سبيل الاستقلال والتحرر الوطني والقومي. ومع ذلك لا بد من الاعتراف بحدوث أخطاء جسيمة في الممارسة واعتلال في الوعي وتخلف في الفكر عن فهم طبيعة وشروط ومتطلبات النضال الوطني والقومي العربي في عصر الإمبريالية والحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية. وتجسد ذلك عجزاً عن تحقيق الأهداف المعلنة في الوحدة والتحرر والحداثة. ونجم عنه افتقار إلى المناهج الفكرية والوسائل والأدوات النضالية التي ظلت متخلفة عن تلبية التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية الثورية. ونتيجة لذلك جاءت التحليلات السياسية والإستراتيجيات النظرية غير متطابقة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها الأمة العربية. فغلبت على الخطابات الثورية والوثائق البرنامجية السياسية الجمل الثورية والشعارات التي يجري اقتباسها من الخارج ظناً من القادة السياسيين والمفكرين العضويين بأنها صالحة لنا مثلما كانت صالحة لغيرنا من حركات التحرر وأدت العقلاني الذي يعيد صياغة وتصحيح الممارسة والإستراتيجيات. فظل العقل السياسي تبريرياً وتلفيقياً، وخطابه إنشائياً لم يتجاوز أبداً تراثنا الذي اعتدنا أن نبقيه تاريخ فخار ومجد واعتزاز ولا ندرسه ككلية اجتماعية – سياسية – اقتصادية – ثقافية لمعرفة أسباب خروج العرب من التاريخ السياسي ثم الثقافي، وانفراط الدولة العربية إلى دويلات تسلم قيادتها العسكر من

الشعوب الإسلامية التي حملت تراثهم لتبرير حكمهم وشرعية سيطرتهم عليهم، وتحويلهم إلى رعايا مقهورين مغلوبين لأكثر من سبعة قرون متتالية. ظلوا محكومين بقوانين التجاوز والتخطي والقطائع المستمرة التي تراكم الأخطاء والهزائم التي يجهدون في تبريرها واختراع أسماء مخففة لها نكبة، نكسة، كبوة، وهكذا ليهربوا من الواقع المرير الذي تهاوت إليه حركة التحرر العربية. وقد جرت تقييمات ومراجعات متنوعة ومتعددة لهذه المسيرة منهم من وجه نقده إلى المضامين والأشكال والأفكار والوسائل السياسية والكفاحية والفلسفية. ومنهم من تحول من الفكر القومي العربي الوحدوي والتنظير لسياسات وأشكال ممكنة وملموسة للاتحاد والوحدة العربية، إلى الفكر الانفصالي القطري والإقليمي والطائفي والإثني، ومن المشاريع النهضوية القومية الحديثة، إلى مشاريع تفكيك الدول القائمة وتفكيك الفكر القومي انطلاقاً من رؤى معادية للعروبة، تعتمد التجريح برموزها ومنظماتها وفكرتها وشعاراتها، والتشكيك بوجودها التاريخي والواقعي. لتجعل السجالات التي تتلبس لبوس الموضوعية والعلمانية والعقلانية النقدية والفقهية والتاريخية والفلسفية أدوات لهدم بنيانها الفكري والثقافي والتنظيمي والسياسي والأيديولوجي، بالتنظير للقطرية كحقيقة واقعية وتاريخية لدويلات بهويات حديثة أو قديمة أو لعروبة غير وحدوية، غير نهضوية، وغير مقاومة للاستعمار والصهيونية. تراكم منجزاتها في مجال التحديث والتقدم عقبات على الطريق نحو دولة الوحدة أو الاتحاد. نشير هنا إلى أطروحات جديدة يجادل بها بعض المفكرين القوميين العرب المحدثين في إطار المراجعات والمطارحات الكلامية تحت عنوان إعادة تقويم الحركة القومية العربية ليثبتوا عقم هذه الحركة فكراً وممارسة. ويقدمونها كتحليلات منهجية، لإعادة الاعتبار للفكر القومي في المرحلة الراهنة، لمواجهة انهيارات المشروع القومي العربي. وفق معايير براغماتية عقلانية، تنطوي على إخضاعها للمنطق الصوري وترسيمها بصياغات ونماذج من الشعارات تردها إلى أخطاء في طرح أسئلة غير مطابقة بل غير صادقة نتيجة الوعي غير المطابق الذي كان سمة رئيسة للإنتاج الثقافي والفكري. تبينت نتائجه في الممارسة، انهيارات وهزائم متكررة خلال أكثر من قرن من الزمان منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم. وهم بذلك يصدرون أحكام قيمة على قضايا ليست صورية ـ سفسطائية في الجوهر بل هي مسألة كفاح أمة ونضال شعب من أجل التحرر الوطني من الاستعمار

والصهيونية، وبناء دولة عربية واحدة على مبادئ وقواعد الحداثة والديموقراطية والتقدم العلمي والحضاري. تهدف إلى تقديم الواقع في شكل قضايا مقضية فارضة بذلك قراءة مباشرة في صورة إدانات[1]. وتأسيساً على هذه الأحكام يمكنهم القول: إن القومية العربية كانت مسألة كاذبة وأيديولوجيات غير مطابقة للواقع بل مضللة للوعي العربي. فقد أنتجت الانفصال بدل الوحدة، والسلفية بدل النهضة والحداثة، وتعميق التبعية بدل التحديث والتقدم والاستقلال. بمثل هذه المنهجيات البراغماتية المدرسية، وهي مناهج غير صالحة لمثل هذه المقاربات، لأن القضية هنا ذات أبعاد سياسية ـ اجتماعية وثقافية وسياسية وعلاقات دولية لا يصلح لمقاربتها سوى المنطق المادي ـ الجدلي الذي يتعاطى معها ككلية اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية بما يمكن من اكتشاف قوانينها الثورية وتحليلها كحركة سياسية ـ مناهج وأفكار وإستراتيجيات ـ فشلت بعد هذا النضال المديد في تحقيق أهدافها الكبرى وهي الوحدة العربية التي لم تتحقق، ومشروعها النهضوي الذي تهاوى في الواقع العملي. لا شك إن هناك أسباباً موضوعية وذاتية لهزائم وانهيارات هذه الحركة. هنا يجب أن نبحث وندرس ونفكك ونحلل حتى نصل إلى المفاهيم والمعاني التي تقربنا من إشكاليات وعينا وتساعدنا على إيجاد حلول لها.

في هذه المطارحات تبسيط للإشكاليات التي تواجه الفكر القومي العربي ومشروعه النهضوي، وابتذالاً لطبيعة العملية الثورية المركبة والمعقدة التي تحتاج إلى فكر أكثر جدلاً يجمع بين الممارسة والنظرية ليستطيع تحليل الملابسات والأوضاع المتغيرة في عالم تحركه فلسفة القوة والمنفعة والحصول على الثروة والهيمنة والسيطرة على المناطق الغنية بالثروات الباطنية الضرورية للثورات التكنولوجية والعلمية، والموقع الجيوسياسي الذي يمكنها القبض عليه من السيطرة على العالم. **إن ما نحتاجه هو الفكر الذي ينظر في السيرورات العملية والوسائل التي تمكننا من تحقيق الأهداف المرجوة أكثر من الكلام في العموميات والتنظير الأيديولوجي.**

---

[1] الكتابة في درجة الصفر ـ رولان بارت ـ ترجمة نعيم الحمصي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ 1970 م ـ ص30 -31.

تعريف بالموضوعات: الأمة العربية أمة تاريخية بكل المعاني تحققت دولتها كأمة ودولتها الإمبراطورية في العصور الوسطى شأن غيرها من الأمم القديمة ـ الصينية والرومانية والهندية واليونانية ـ لكنها لم تستمر كدولة ذات سيادة شأن الأمة الصينية ولا هي غيرت لغتها وحققت دولتها القومية مثل الأمة الإيطالية. منذ مئة عام ونيف تحاول أمتنا النهوض لاسترجاع دورها التاريخي ودولتها الموحدة وتجديد رسالتها الخالدة، لكنها لم تستطع بسبب إرث التخلف الشديد الذي تركه الاحتلال العثماني طويل الأمد وخروجها من التاريخ السياسي والثقافي لقرون خلت. وهذا يعني أن الطريق الذي سارت فيه النخب القائدة والطلائع الثورية لاسترداد المجد التليد، كان مسدوداً بأثقال لم تستطع زحزحتها، لأن العقبات التي وضعتها قوى الاستعمار الأوربي الحديث في مسارها كانت من الشدة بحيث أنها أحكمت إغلاقه وعطلت تكوين قوة مقابلة لدحره وهزيمته. هذا ما جعل هذه النخب القائدة تزوغ من مواجهة المعارك الحاسمة، وترضى بالسير وفق ما خططت له القوى الأجنبية التي سيطرت على الوطن العربي، واقتسمت أجزاءه بينها، لتدعي تحقيق نصر وتجلس في مجالس الحكم في وطن مقطع الأوصال يدعي كل حاكم فيه أنه قائد الأمة العربية، وهو في الحقيقة حاكم جزء بالوكالة لا أكثر. الاستعمار بآلياته ومضامينه الحضارية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية حالة حديثة لا يشبه الإمبراطوريات السابقة لأنه يملك أدوات وآليات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية قادر من خلالها على التأثير على البلاد التي استعمرها لتصبح تابعة له سياسياً وثقافياً واقتصادياً، في حين كانت الغزوات السابقة كما كتب ابن خلدون في مقدمته غزوات شعوب بربرية أقل حضارة سرعان ما تحتويها وتخضعها حضارة البلدان المحتلة الأكثر تقدماً، فتفرض على الغازي إما اعتناق دين من أصبحوا رعاياه فيتعلم لغتهم ويكتب بكتابتهم، وإما أن يتمثل ثقافتهم وحضارتهم فينتمي إليهم.

أخضع الاستعمار الأقطار العربية لنمو متفاوت اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، واقتسم أجزاءها ليصبح لكل منها لغة علمية حديثة، وثقافة تابعة مختلفة إنكليزية أو فرنسية أو... وأخذ باستثمار ثرواتها الباطنية (النفط والمعادن والخامات اللازمة لصناعته وثرواتها الزراعية التي تنقص في بلاده) وجعل كل ذلك مرهوناً بخدمة

مصالحه يتطور تبعاً لحاجته وطلب أسواقه وتبعاً لإستراتيجياته مما أسس لتجزئة كيانية أشد رسوخاً، وجعل حركة الأمة العربية نحو الاستقلال والوحدة تتعثّر وتظهر على شكل سلسلة من الهزائم والمراجعات على الرغم من حصول أجزائها الجديدة على استقلالها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ولكنها ظلت مجزأة وتابعة، ولم تستطع قيادتها القومية الإمساك بالحلقات المركزية التي تكفل إعادة صياغتها وتشكيلها بما يخدم مبادئ ومنطلقات ثوراتها الوطنية والقومية لتؤسس قاعدة تنطلق منها لفتح الأبواب المغلقة التي أوصدتها قوى الاستعمار والصهيونية نحو إنجاز وحدتها.

لذلك كان من الواجب بل من الضروري إعادة النظر في هذه الصيرورة والتفكير بشكل مختلف، التفكير بالأساليب والوسائل والأدوات والسياسات والاستراتيجيات وإعادة تقييمها ونقدها، والدراسة الموضوعية لتطور الأجزاء العربية لمعرفة الواقع بمكوناته الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في كل قطر، للوصول إلى نتائج تكون مقدمة لتصحيح أفكارنا ومفاهيمنا، لصياغة وإعادة تأهيل النظرية القومية من أجل الوحدة، والمجتمع والإنسان العربي جسداً وروحاً وشخصية. إن السياسي يتقدم على الاجتماعي في هذه الحقبة الانتقالية، ليأخذ الفكر الاقتصادي ـ السياسي الأولوية كفعالية فكرية وثقافية بما يجعل الذات المفكرة والممارسة في تماس مع موضوعها المؤسس، لإبداع ما هو أهم في مجال التفكير والنظر وعياً تاريخياً يعيد إنتاج موضوعه معرفياً على ضوء تجاربه. فيحدده كمفاهيم ومناهج تؤهله لاكتشاف القوانين العامة والخاصة للحركة القومية العربية بما يؤسس لحقل معرفي يظل في توتر مستمر لحل الإشكاليات التي تعيد طرح نفسها مع كل تقدم وإنجاز أو انكسار وهزيمة لتصحيح منطقها وممارستها. وتعمل نقدياً كمقدمات محفّزة ليقظة الوعي القومي الذي عليه إعادة تحليل وتركيب نظري للأفكار والممارسات، ومدى تطابقها وفاعليتها في الوقائع، لتجاوز ما يشيخ ويصبح عائقاً أمام التقدم، وتمكين ما هو حديث ليأخذ موقعه في النظرية التي يجب أن تتجدد وتتغير بعد كل مرحلة حاسمة سواء في حالة النصر أو الفشل. تلك هي الطريقة أو المنهج، بل لنقل المقاربة النظرية سياسية في العمل من أجل الوحدة العربية.

لماذا تعسر المشروع النهضوي العربي؟

يعود ذلك إلى مجموعتين من الأسباب الذاتية والموضوعية في الأولى حدود وعي القوى الاجتماعية والنخب الثقافية التي صاغت برامجه وإستراتيجياته السياسيه وأيديولوجته الفكرية - الاجتماعية وهي التي حملته ورعته وكونت مادته الطبقة الوسطى في المدن والأعيان في الريف، والطبقة العاملة الحديثة التي نشأت في القطاع الإنتاجي الحديث الذي تأسس إما نتيجة الاقتباس من أوروبا الحديثة، والذي سعى إليه رجال الدولة المصلحون لتعزيز نفوذهم وسيطرتهم في ولاياتهم (محمد علي باشا في مصر، ومدحت باشا في بلاد الشام والعراق، وخير الدين التونسي في تونس) بالتعاون مع طبقة من التجار والأعيان، أو قامت به البرجوازية الاستعمارية لخدمة مصالحها التجارية والصناعية والمنجمية، وتوسيع أسواقها الاستهلاكية والبحث عن اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام والمعادن والطاقة لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة معدل الربح في دورة رساميلها. يضاف إلى ذلك نشاط النخب المثقفة التي تخرجت في التعليم الحديث سواء عن طريق البعثات العلمية التي أرسلتها الدولة (العثمانية - ودولة محمد علي باشا في مصر) إلى أوروبا أو أولئك الذين تخرجوا في المدارس التي أنشأتها البعثات التبشيرية الممولة من الشركات الرأسمالية الاستعمارية أو من الدولة الاستعمارية لخدمة إستراتيجياتها في توسيع مستعمراتها ونفوذها ومصالحها الاقتصادية ونشر ثقافتها بما يؤمن لها كادراً محلياً يكون وكيلاً لها وممثلاً لمصالحها أو من التعليم الحديث الأهلي والحكومي في عهد الإصلاح العثماني الذي بدأ منذ بداية القرن التاسع عشر وانتقلت ثماره إلى البلاد العربية في عهد أولئك المصلحين الذين عملوا وشجعوا على تأسيس مدارس حديثة في القاهرة ودمشق وبغداد مما وسّع قاعدة هذه الأنتلجنتسيا ورفدها بنخب مدنية وعسكرية وطنية ـ أطباء ومهندسين وضباط ومحامين وكتاب وصحفيين ـــ وانضم إليها (الكومبرادور) أي التجار وكلاء الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية.

شكلت هذه الفئات القوى الاجتماعية الحديثة، التي تكلم باسمها وطرح رؤاها الأيديولوجية، رواد الإصلاح الديني الذين كان لهم السبق في إدراك طبيعة المرحلة التي وصلت إليها الأوضاع في العالم الإسلامي والوطن العربي،

والعلاقات مع الدول الأوربية الاستعمارية، وضعف الدولة العثمانية وعجزها عن حماية الأقطار العربية المحتلة من قبلها. لقد أدركوا وفي مقدمتهم رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وعبد الرحمن الكواكبي أن التحولات الجارية في العالم وقتئذٍ لم تعد ذات طابع عسكري تقوم على الغلبة بالسلاح والحروب فقط، بل هي تحولات أكثر جذرية تستند إلى التقدم العلمي والتطور الثقافي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي، الذي جعل أوروبا الغربية بلاداً متقدمة تبني حضارة وثقافة متفوقة على البلاد الأخرى التي تخلفت في هذه الميادين عنها، العرب على الخصوص والمسلمون على العموم الذين كانت تمثلهم، وتتكلم باسمهم الدولة العثمانية المتداعية الأركان والعتيقة في كل شيء التي تطاول عهدها لأكثر من خمسمائة عام. فأصبحت بنظامها السياسي الاستبدادي المتخلف الموروث منذ العصور الوسطى، وتأخرها العلمي والثقافي والاقتصادي وتداعيها الاجتماعي، عقبة كأداء أمام أي تطور وتقدم وانتقال للأخذ بمناهج وأساليب الثورات الصناعية والعلمية والتكنولوجية الحديثة التي غيرت العالم القديم ونسفت جذوره. ثم أعادت بناءه على مبادئ العقل والحرية والاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان كمواطن في دولة وكعضو في أمة يحكمها القانون الذي تشرعه المؤسسات السياسية التي ينتخبها الشعب وتنبثق عنها الدولة بكل مؤسساتها وسلطاتها. وفي المجموعة الثانية كانت المعضلة أو الإشكالية التي يجب إيجاد الحلول لها هي كيفية الانتقال من هذا التخلف الحضاري والثقافي والسياسي والعلمي والضعف الذي يهدد بزوال الأمة من التاريخ أمام الزحف والغزو الشامل العسكري والاقتصادي والثقافي والعلمي للدول الاستعمارية الأوربية الغربية (بريطانيا العظمى وفرنسا، في ظل كيان سياسي (سماه أعداؤه بالرجل المريض) فَقَدَ كل مبرراته للاستمرار وفي مقدمتها عجزه عن صيانة الأرض وتنازله المتواصل عنها للغزاة في سبيل البقاء، والحفاظ على السلطنة المتداعية.

فشل حركة الإصلاح الديني والثقافي واللغوي في الوصول إلى أهدافها:

جاء برنامج الإصلاح الديني الإسلامي الفقهي السياسي، والعقلاني ــ الفكري والمنهجي وفي مقدمته فتح باب الاجتهاد من جديد في القضايا الفقهية التي

تخص التشريعات السياسية والمعاملات والانفتاح على منجزات النهضة العلمية والتكنولوجية والسياسية الأوربية الذي دعا وأسس له جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وتلامذتهما أواخر القرن التاسع عشر ليكون التعبير النظري والفكري لجمل الممارسات الإصلاحية لمواجهة التحدي الأوربي الذي شرع يغزو البلاد العربية ويحتل أجزاءها واحداً بعد الآخر وعلى وجه الخصوص تجربة محمد علي باشا الذي قام بتأسيس أول دولة عربية موحدة في التاريخ الحديث من مصر وبلاد الشام والحجاز وشمالي السودان التي قضت عليها الدول الأوربية المتحالفة بقيادة بريطانيا العظمى بموجب معاهدة لندن 1840م وأجبرته على الاكتفاء بحكم مصر كولاية تابعة للسلطان العثماني ثم احتلتها عام 1882م بعد الثورة العرابية، وجعلتها تحت حمايتها. شكل هذا البرنامج أيديولوجيا الفئات السياسية والثقافية والاجتماعية التي كان وعيها العفوي يدفعها للاشتراك في انتفاضات جماهيرية معارضة لسياسات السلاطين العثمانيين الاستبدادية المتخلفة. وكان جوهره تخليص الإسلام من الدروشة الصوفية ومن التقاليد الاتباعية التي راكمتها القرون الطويلة من الانحطاط الثقافي والفكري والخروج السياسي من التاريخ، والعزلة الدولية في ظل سياسات السلطنة الاستبدادية العثمانية. ورافقته في نفس الوقت حركة إصلاحية أخرى جعلت هدفها البعث الثقافي والنهوض باللغة العربية التي تراجعت في ظل العثمانيين إلى لغة تراثية دينية بعد أن جُعِلت اللغة التركية العثمانية لغة رسمية للدولة الإمبراطورية. كان مركز هذه النهضة في لبنان مكان نشاط البعثات التبشيرية والمدارس الثانوية والجامعات ونشر الثقافة والعلوم الأوربية الحديثة. فقد نشطت كوكبة من هؤلاء الإصلاحيين من أمثال بطرس البستاني وناصيف اليازجي وابنه إبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق وغيرهم لإعادة طباعة أمهات الكتب العربية في الشعر والأدب والمعاجم والتاريخ، وتأليف الموسوعات في اللغة والأدب والقواعد والنحو. حملت القوى الاجتماعية الحديثة هذا البرنامج الإصلاحي بفرعيه الديني الإسلامي والعروبي الثقافي الذي سماه المؤرخون بعصر النهضة العربية. كانت تجربة دولة محمد علي باشا والي مصر منذ بداية القرن التاسع عشر ما زالت ماثلة في الأذهان ملموسة الوقائع في الإصلاحات الإدارية والقانونية والاقتصادية والعسكرية التي أجهضتها أوروبا الغربية بقيادة الإمبراطورية

الاستعمارية البريطانية. وقد حقق المشروع إنجازات واسعة ومهمة على طريق النهوض القومي ابتداء من العقدين الأخيرين في القرن التاسع عشر، ظلت هذه القوى تعمل موحدة في إطار الدولة العثمانية وتتحرك في مناخ ثوري يشمل جميع القوميات ضد الاستبداد والفساد والاضطهاد القومي ومن أجل حق تقرير المصير، لا حدود تعرقل عملها، حتى مصر كانت من الناحية القانونية وبموجب معاهدة لندن 1840م جزءاً من الدولة العثمانية، ولم تعلن الحماية الإنكليزية عليها إلا بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام دولة الاتحاديين العثمانية إلى جانب ألمانيا. أجهض هذا المشروع وتراجع تيار التنوير في الفكر العربي الإسلامي، ليس على المستوى الإصلاحي - العملي فحسب، بل على المستوى المنهجي والمعرفي نتيجة الهزائم التي لحقت به. فأشكلت القضايا والعلاقات والإشكاليات التي فرضتها الحداثة الغربية على المجتمعات العربية نتيجة الاستراتيجيات الاستعمارية التي تهدف إلى إسقاط الدولة العثمانية واقتسام ولاياتها العربية بين فرنسا وبريطانيا بالتحالف مع القوى السياسية والاجتماعية والثقافية العربية المطالبة بالإصلاح والداعية إلى استعادة العرب لدولتهم الموحدة من جهة والتآمر عليها لتقويض برنامجها السياسي والاقتصادي والثقافي من جهة ثانية بتجزئة الأقطار العربية ووضعها تحت سيطرتها وإلحاقها بإمبراطوريتها الاستعمارية: **إشكالية الاستعانة به والحرب عليه، التحالف والاستقواء به لتحقيق الاستقلال والوحدة، وهو القوي الطامع ببلادها وثرواتها.** وكانت الخديعة الكبرى توقيع اتفاقية سايكس - بيكو 1916 بين فرنسا وبريطانيا لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ بعد سقوط الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تفاوض شريف مكة الحسين بن علي لإعلان الثورة ضد العثمانيين لقاء وعود بتحقيق آمال العرب بقيام دولة عربية واحدة في هذه الولايات التي ستنفصل عن الدولة العثمانية. توقفت الحركة الإصلاحية وتشتت الذين تخرجوا فيها وعملوا على نشر أفكارها ومناهجها التي تضمنت المبادئ التالية:

1 - تحرير الفكر الديني الإسلامي من الجمود والتقاليد والانغلاق.

2 - إعادة صياغة الفقه السياسي الإسلامي بالاقتباس والمثاقفة مع فكر الحداثة الأوربي بما يواكب ثقافة العصر الحديث السياسية الديموقراطية، وفق معادلة

تتضمن إحياء الشورى واستعادة العرب لدورهم القيادي السياسي كما كتب عبد الرحمن الكواكبي.

3 - التنوير يعني هنا إعادة الاعتبار إلى العقل بدون اشتراطات لاهوتية ولا قيود لغوية ومساواته بالنقل في فهم النص القرآني وجعله منهجاً ومعياراً للوصول إلى الحقيقة.

4 - القطيعة المعرفية مع المدرسة الإخبارية كما ذكر طه حسين في منهجيته القائمة على الشك الديكارتي والنقد العقلاني بالتفكير الاجتهادي الذي يستعين بمنجزات العلم الطبيعي والفلسفي والاجتماعي والتاريخي، والتحرر من مناهج التقليد التي تسود فيها المدرسية الدوغمائية المذهبية التي تعلي من شأن النقل على حساب العقل، وتتعصب لأصول فقهائها وأئمتها وتعتبرها حقائق مطلقة، وتشك وتطعن في من يخالفها. وتغرق في ترديد ما تجاوزه العلم الحديث وصار من باب الخرافات والأوهام والأساطير مما يشوه جوهر الدين ويقدمه لنا وللآخر متخلفاً عن الحياة المعاصرة مقتصراً على الروايات بما فيها من طقوس ورموز تخالف قواعده العقلية وأسبابه الإنسانية التي تهدف إلى تحرير عقله من سلطان العادات والتقاليد التي تكبله وتحد من قدرته على تقرير مصيره في محيطه. حققت هذه الحركة ما يشبه الثورة الفكرية في العقدين الأولين من القرن العشرين في فرعيها الرئيسين الفكري الإسلامي العقلاني والتنويري، والأدبي الثقافي واللغوي، حمل أعباءها أعلام عملوا على استكمال رسالة من سبقهم من المؤسسين عن طريق الصحافة والمجلات الثقافية وإصلاح التربية والتعليم بتعميم التعليم الحديث. نذكر منهم الشيخ رشيد رضا والشيخ طاهر الجزائري وعبد الرحمن الشهبندر في بلاد الشام، وأحمد لطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق وأحمد أمين وعباس محمود العقاد في مصر، وعبد الحميد بن باديس في الجزائر، والثعالبي في تونس، ومحمود شكري الآلوسي في العراق، والمفكر القومي العربي ساطع الحصري وغيرهم. واستعادت حركة القومية العربية في هذه الفترة هويتها الوحدوية من خلال نهوض التيار القومي كفكر يؤسس لمرحلة جديدة في النهوض العربي، بعدما توقف التيار الإصلاحي الإسلامي. نتيجة لذلك أعاد

الشيخ رشيد رضا الذي تولى قيادة الحركة الإصلاحية بعد وفاة أستاذه محمد عبده النظر في مواقف حركة الإصلاح، ليركز على الجانب السياسي بإعادة الخلافة إلى العرب التي استولى عليها العساكر الأتراك منذ القرن الثالث الهجري ـ العاشر الميلادي، وادعاها لأنفسهم سلاطين الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادي حتى ألغاها أتاتورك 1924م، فقام بتأسيس جمعية الجامعة العربية 1913م، وكان عضواً مؤسساً في حزب اللامركزية السوري الذي أسسه رفيق العظم في القاهرة للمطالبة بالحكم الذاتي للولايات العربية في الدولة العثمانية1911م وكان عبد الرحمن الكواكبي أول الدعاة لهذه الأيديولوجيا في كتبه ضد الاستبداد السلطاني العثماني كخطوة أساس لقيام ثورة فكرية عربية إسلامية تكمل مسيرة الإصلاح الديني والفكري والثقافية. فكتب (طبائع الاستبداد، وأم القرى) وكتب رشيد رضا (في الخلافة أو الإمامة العظمى 1923م) (والتأويل العلماني الإسلامي). وقام بالانحياز آخر نحو السلفية الوهابية بعد ما نكث الإنكليز بوعودهم للشريف حسين في قيام دولة عربية في المشرق العربي تضم الولايات العربية التي ستنفصل عن الدولة العثمانية. وتخلى عن الشريف حسين قائد الثورة العربية 1916م وكان من مؤيديها بعد أن وحد عبد العزيز بن سعود نجد والإحساء والحجاز ثم عسير في الجزيرة العربية وأقام دولة مستقلة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية لا تحتل الجيوش الغازية أراضيها. وقد سار على طريقه محب الدين الخطيب أحد أعلام النهضة القومية ومن مؤسسي الجمعية العربية الفتاة والمناضلين ضد الطورانية التركية، والمشاركين في الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين. فتخلى عن مساره القومي العربي لنفس الأسباب لينحاز إلى الإسلام السياسي ويصبح مؤيداً لجمعية الإخوان المسلمين التي نشأت في مصر بزعامة الشيخ حسن البنا تلميذ الشيخ رشيد رضا 1928م، وتبنت 1938م برنامجاً سياسياً ينادي بإعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقاً من الشعار الذي رفعته (الإسلام دين ودولة). وتخلت عن البرنامج الإصلاحي الذي أسس له الشيخ محمد عبده وتابعه تلاميذه من بعده في مصر والأقطار العربية، جاعلة من الحركة الإسلامية فصيلاً سياسياً ينافس على السلطة ويسعى

للوصول إليها، وكان هذا الانعطاف من ميدان الإصلاح الفكري والثقافي وصياغة أيدولوجيا إسلامية تنويرية تعيد للعقل اعتباره وتنهل من أفكار الحداثة بما يمكنها من الاجتهاد في مجال الفقه السياسي لبناء دولة عربية حديثة على قواعد الديموقراطية والقوانين الحديثة، كان انتكاسة فكرية ومراجعة نكوصية أفرزت أيديولوجيا الفصل التعسفي بين العروبة والإسلام وحمل سيف العداء للقومية العربية باعتبارها منتجاً أوروبيا، وشق الصف السياسي بإعلانها الجهاد السياسي ضد الشيوعية والقومية العربية والليبرالية مما جعلها في حلف مع المملكة العربية السعودية. وقد كانت النكسة الكبيرة في هذا الاتجاه ما حصل لمؤلفي أهم كتابين صدرا في القاهرة في هذه المرحلة وهما كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق 1925م. وكتاب في الأدب الجاهلي 1926 (إعادة طبعه بعنوان الشعر الجاهلي 1927م) للدكتور طه حسين بعدما عدل في بعض آرائه. إذ ثارت عليهما ثائرة شيوخ الأزهر الذين هاجموا مقولات الشيخ علي عبد الرازق حول عدم وجود نصوص في القرآن أو في السنة النبوية تلزم بوجود الخلافة، والدكتور طه حسين لأنه شكك بما ورد في القرآن من قصص حول النبي إبراهيم. فجردوا عبد الرازق من ألقابه العلمية الدينية واضطروه إلى التخلي عن كتابه، وأقاموا دعوى الحسبة على الدكتور طه حسين بذريعة مخالفته للعقيدة الإسلامية وتجاوزه للقرآن ومحاكمته بتهمة الطعن في الدين وعقيدة الأمة. نتيجة لهذه الوقائع جرى التحول نحو الإسلام السياسي.

السلفية الإسلامية السياسية:

لعب فكر البنا وقادة الإخوان المسلمين عندما كانت جمعية الإخوان ثقافية - اجتماعية فحسب في ثلاثينات القرن العشرين دوراً تنويرياً في منهجيته لمحاربة الطرق الصوفية التي كانت تهيمن على الفكر الديني الإسلامي، بالدعوة إلى العودة إلى القرآن والسنة النبوية والأصول المؤسسة للمذاهب الفقهية والأئمة المؤسسين لها في عملية استرجاع لبعث الأشعرية العقائدية في مواجهة تحالفات الصوفية وعلاقاتها وروابطها مع السلطات الحاكمة ضد حركة الإصلاح والتحديث. لكنها سرعان ما سقطت في دوغما المدرسية الإسلامية السلفية التي كرست مقولة الإسلام دين ودولة، جامعة بين الإسلام كدين والدولة كنظام

حكم، في وحدة غير جدلية، وتخلت بذلك عن منجزات حركة الإصلاح الديني الفكرية والثقافية منذ أن تحولت إلى حزب سياسي بامتياز 1938م. ومهدت بذلك لظهور كل التيارات الأصولية ـ السلفية والجهادية التكفيرية التي أطلقت على نفسها اسم الثورة الإسلامية فيما بعد لمقاومة الغزو الثقافي الغربي، واستعادة الإسلام الصحيح بحسب ادعاءاتها، باستعادة الخلافة كنظام حكم رشيد.ولا شك أن رد مفكري الإخوان المسلمين في هذا المجال كان رداً على فكر الثورة العربية القومية والتحديث والعقلانية، وفي مواجهة الماركسية والشيوعية العربية، والأنظمة الثورية التي جعلت برامجها السياسية والاقتصادية تطبيقاً لأيديولوجيتها الثورية لبناء دولة حديثة على قواعد القانون الوضعي على غرار الدولة في أوروبا الغربية أو على غرار الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي بتطبيق العدالة الاجتماعية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة (الإصلاح الزراعي ـ والتأميم للشركات والمصارف والمؤسسات المالية) مع أن أغلبيتها أكدت في دساتيرها على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيس من مصادر التشريع.

لقد أسس هذا الانعطاف لتأسيس فكر إسلامي سياسي جديد خطا خطوات واسعة على طريق تعميق الانقسام بين العروبة كإيديولوجيا نهضوية حداثية لها سمات علمانية وبين الإسلام السياسي الذي وضع أيديولوجيته الجديدة مفكرون جعلوا هدفهم نقض هذه الأيديولوجية وهدمها إسلامياً بالتشديد على الأصولية العقائدية الإسلامية واعتبار القومية العربية تقليداً وبدعة غربية من مبتكرات الكفار الأجانب لتخريب وتدمير الإسلام من هذه المقدمات عمدت في هذه الدراسة لإعادة صياغة الموضوعات الرئيسة لفكرنا القومي في عصر العولمة وأزمة الرأسمالية العالمية.

تحديد طبيعة المرحلة:

إننا بالتأكيد ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني التي تفترض برنامجاً سياسياً وثقافياً نهضوياً مختلفاً تحتل فيه مسألة المقاومة والنضال الوطني لتحرير الأرض العربية المحتلة من الاستعمار الصهيوني والأمريكي والهيمنة العولمية بكل الوسائل المتاحة السياسية والقتالية والثقافية المرتبة الأولى، وتتمركز حولها قضايا النظرية والفكر السياسي، وتحشد من أجلها كل الطاقات العلمية والتكنولوجية والبشرية. وانطلاقاً من هذه الخصوصية فإن الليبرالية كأفكار تهمنا لبناء شخصيتنا كأمة تكافح

من أجل تقرير مصيرها في دولة واحدة، وبناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية لتحرير الإنسان والعقل وتأسيس مفهوم المواطنة والمشاركة والمساواة والعدالة. كما تهمنا الديمقراطية كنظام حكم يقوم على التمثيلية والتعددية والحرية والقانون وفصل السلطات وتداول السلطة، وسيادة الأمة. كما أن علينا أن نتذكر أن فلسطين ما زالت محتلة منذ 1948م والجولان منذ أكثر من أربعين عاماً، وعودة الغزاة الحلفاء الأنكلو - أمريكان لاحتلال العراق منذ 2003م، وثروات العرب النفطية في يد الأمريكان وتحت هيمنة وسيطرة الدول الرأسمالية السبع التي تشكل حكومة العالم بقيادة الإمبراطورية الأمريكية. وأن اقتصادنا وثقافتنا ما زالا تابعين، وأن الحدود التي رسمها المستعمرون ما زالت قائمة بين الأقطار العربية التي يحاولون تكريسها دولاً. وما زال التخلف العلمي والحضاري يحكم مجتمعاتنا. وما زالت القومية العربية هي الأكبر في العالم الحديث التي لم تتحقق في دولة - أمة. هذه هي محتويات مرحلة التحرر الوطني وبرنامجها النهضوي السياسي والثقافي الذي يجب أن تتوجه إليه أفكارنا وجدالنا وحوارنا.

صدرت دعوات جديدة في الفترة الأخيرة تنسب إلى هذا البرنامج الكثير من الانتقادات وتحمله مسؤولية الخرق الفاضح لحقوق الإنسان العربي والتحول إلى الشمولية وانتهاك حقوق الأمة في إقامة الحكم الديموقراطي الرشيد تحت ذريعة الاستعداد لحروب التحرير التي لم تحصل.

تغير العالم:

في مقدمته الخالدة بعد أن يصف ابن خلدون جملة التغييرات التي أصابت العالم في عصره وأدت إلى تبديل أحواله بشكل كلي يصل إلى قانون اجتماعي يقول: (فإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث.[1]) نحن اليوم في عالم قد تغير كلياً عما كان عليه في القرن العشرين فقد زالت دولة الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية التي كانت في حالة صراع وحرب ساخنة وباردة مع الدول

---

[1] مقدمة ابن خلدون ـ الطبعة الرابعة ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان ـ ص33

الرأسمالية بقيادة الدولة الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية، وانهارت حركة التحرر الوطني العالمية المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي. وانتصرت الرأسمالية في مرحلتها الراهنة ما فوق الإمبريالية والتي تجسدها الشركات متعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية، تقودها الدولة الرأسمالية الأعظم في العالم التي تتخذ شكل إمبراطورية تتربع فوق تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية جديدة تضم دولاً ناقصة السيادة ومجمّعات لرجال أعمال يحملون جنسية هذه الدول وجنسية الدولة الأعظم، ينتظمون في لوبيات (ج ـ لوبي) ومؤسسات وهيئات ونوادي ومراكز دراسات وأبحاث مع ساسة قادة ووزراء مال واقتصاد وحكام مصارف مركزية في مجموعة الدول الثمانية المتقدمة صناعيا ويجتمعون في منتديات ومراكز متخصصة مثل منتدى(دايفوس) لإدارة شؤون العولمة. وتتولى خلايا التفكير التي هي هذه المجموعة من مراكز الدراسات والأبحاث والمنتديات التي تصدر دراسات ونظريات ومخططات إما عامة موجهة إلى صانعي القرار أو إلى أشخاص محددين لهم صفة استشارية أو لجنة أزمات، وهذه المؤسسات مأجورة تقدم تقاريرها عن طريق عقود وتعويضات مجزية)[1] وبالاستناد إليها يجري رسم الإستراتيجيات العليا السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية لهذه الرأسمالية على مستوى عالمي.

القوانين الرأسمالية والسوق العالمية سائدة:

كما أن نفوذ الإمبراطورية قد امتد إلى أكثر بقاع الأرض أهمية حيث تنتشر قواتها العسكرية في المناطق التي تراها ضرورية لأمنها القومي الذي لم يعد أمناً وطنياً وقومياً فوق أراضيها فحسب بل امتد ليشمل الكون كله الأرض والفضاء الخارجي. ونتيجة لهذه التغييرات الجوهرية في الوضع الجيو ـ سياسي الدولي والإستراتيجيات الجديدة، والعلاقات الدولية القائمة على الغلبة. احتل الوطن العربي المركز الأهم في إستراتيجيات الإلحاق والتبعية والإكراه العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي الأمريكي ـ الأوربي وتضافرت معها أهداف

---

[1] أوضاع العالم 2010 بإشراف برتران بادي ودومينيك فيدال ـ ترجمة مؤسسة الفكر العربي طبعة أولى 2010م ص80 وما بعد.

الحركة الصهيونية للإحاطة بالوطن العربي وتجزئته وتخلفه.. النظام الإمبراطوري العالمي الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة على ترسيخه حدد دور ومكانة الوطن العربي فيه كمصدر للطاقة الرخيصة وكقلب إستراتيجي للعالم، يسمح لها أن تسيطر على باقي أعضائه، وهي لذلك تجعل القاعدة الصهيونية في فلسطين أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وتسعى لجعل منابع النفط العربي وطرق إمداداته تحت سيطرتها وهي مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، لتتحكم بالمنابع وبالأموال وبالثروة النفطية العربية. كانت الحرب الأولى على العراق عام 1991م التي دمرت منجزاته العلمية والصناعية وفرضت الحصار عليه هي القابلة التي أظهرته إلى الوجود، ثم كانت الحرب الثانية 2003م التي أدت إلى احتلاله هي التي كرسته وحددت معالمه، وسياساته وإستراتيجياته. وكشفت الرؤية الأمريكية لمضمون ما تريده من الوطن العربي كأمة وكوطن وموقع، حددها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزير الخارجية الأسبق كولن باول، بخطب وتصريحات متنوعة ومتعددة. ومقالات في الصحف الأمريكية وتقوم على ما يلي:

1 - الشراكة الإستراتيجية لمحاربة الإرهاب. وهذا يعني شن الحرب على كل القوى المقاومة للاحتلال الصهيوني لفلسطين والأراضي العربية الأخرى وفي مقدمتها فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، والقوى القومية والإسلامية والماركسية المعارضة والمناضلة ضد الوجود الصهيوني والأمريكي في الوطن العربي، أي الشراكة في إستراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية.

2 - الشراكة الشرق أوسطية التي تؤمن حسب كولن باول المساعدات المالية والفنية للتعليم والاقتصاد والإصلاحات السياسية، وتعميم الديموقراطية، والتجارة الحرة والسوق الحرة، بهدف تغيير الثقافة العربية، واستبدالها بمنتجات الثقافة الأمريكية التي صُممت للوصول إلى أهداف سياسية هي تفتيت الوطن العربي، ووأد الفكرة القومية العربية وسحق فصائلها السياسية وتدمير مراكزها الفكرية، وتشويه الإسلام كثقافة عربية تجسد الهوية القومية في مقاومتها لإستراتيجيات الشرق أوسطية، التي هدفها المضمر والمعلن جعل دولة الصهاينة في فلسطين جزءاً عضوياً في الوطن العربي مهيمناً ومسيطراً. وأهم التحولات في هذا السياق.

• تحول الرأسمالية العالمية إلى رأسمالية مالية:

لقد نجحت الليبرالية الجديدة من خلال استخدامها للثورات التكنولوجية في مجال الكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية والجينية والثورة النانوية في مجال خلق مواد جديدة أفضل وأيسر استخداماً والثورة في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وعبر شبكة الإنترنت. وبتعميم هذه المواد نجحت في إعادة تقسيم وتوزيع العمل الاجتماعي لصالح صناعات المعلوماتية والاتصالات والمواد الجديدة. فأنتجت فئات اجتماعية نشأت ونمت معها، وبرزت كقوة اجتماعية واقتصادية وثقافية غير مرتبطة بوسائل الإنتاج بمفاهيمها التقليدية كما عرفها ماركس في كتابه رأس المال. يضاف إلى ذلك ونتيجة له، تطور الرأسمالية إلى رأسمالية مالية صرفة في الزراعة والتجارة والصناعة نزع عنها صفتها الإنتاجية السلعية بمعانيها الاقتصادية الاجتماعية الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي التي تقوم على ملكية وسائل الإنتاج من خلال الشركات القومية، والشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات الدولية. ولدت رأسمالية مالية جديدة، تعتبر الأسواق المالية والبورصات خالقة للقيم والثروات المالية وتحديد الأسعار وليس السوق التنافسية لمنتجي السلع المادية كما كانت سابقاً. وهي الخالقة كذلك لما سماه أحد رؤساء المصارف بأسراب الجراد ويقصد المضاربين الذين أعمالهم الأساس في مجال الشبكة العنكبوتية التي تدير هذه الأسواق على مستوى دولي. وهذا ما ينعكس على الدولة التي هي التعبير السياسي — الاقتصادي عن التشكيلة الاقتصادية وأدائها، يريدون إزالتها ككيان قانوني ليعبروا من فوقها إلى كيان أوسع يمكنهم من ممارسة أعمالهم ولا يرهقهم بقوانينه أو يحد من نشاطاتهم المجرمة على مستوى دولي لا يخضع للرقابة ليفلتوا من العقاب، وذلك بإقامة حكومة إمبراطورية تفسح في المجال أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والقوى العاملة دون رقابة السلطات التشريعية المنتخبة ولا محاسبة هيئات الرقابة الحكومية. لتصبح التشكيلة الاجتماعية السياسية الاقتصادية بأجهزتها الأمنية ومؤسساتها القانونية والثقافية والتعليمية وهياكلها البيروقراطية حيادية تابعة لإيقاعات عمل هؤلاء الرأسماليين الجدد، ومصالحهم وأعمالهم. تعزز صعود البيروقراطية في الاقتصاد النيو ـ ليبرالي الجديد بتأكيد دورها الكبير كطبقة في إدارة

الاقتصاد القومي والعالمي وحركة الأسواق المالية متواطئة مع الفئات الاجتماعية الجديدة ، من خلال سيطرتها على بنوك المعلومات وأجهزة توصيلها (شبكة الإنترنت والشبكة العنكبوتية) مما مكن دورها القيادي في العملية الاقتصادية. لأن هذه الفئات التي غلبت عليها صفة العصابات المافوية أكثر من صفة الطبقة الاجتماعية التي تحرص على قيم وأخلاقيات قومية ووطنية ، ودينية ، كانت بحاجة إلى قيادة ترسم وتخطط وتوجه من خلال موقعها في النظام السياسي والحكومي. فنحن هنا أمام ماسونية جديدة طموحها الأول والأهم الثروة والقوة لتدير العالم وفقاً لمصالحها المالية التي تتكاثر سرطانياً ورقمياً دون أن يكون لها معادل موضوعي مادي سلعي أو أهداف إنسانية ــ اجتماعية. إنها العدمية القومية والكوسموبوليتية الفوضوية التي تستهدف اللعب بالاقتصاد العالمي بضرب منطقة معينة وتفليسها وفق مخططات مرسومة للوصول إلى أهداف سياسية معينة تخدم مصالح هذه العصابات ومن هم وراءها. لذلك فإن القضية القومية في البلدان التي لم تحقق وحدتها ودولتها القومية تفلت من التعريف وتحاط بأسيجة من الغموض، ومن التساؤلات وتكتسحها موجات وتدفقات العولمة الثقافية العدمية التي لم يعد من الممكن السيطرة عليها والتحكم بحركتها ، على الرغم من أن مفكريها والمنظرين لها يعلمون أسبابها وبواعثها، ولكنهم يعجزون عن فهم آلياتها وإستراتيجياتها فيصبحون من ضحاياها.

الطغمة التي تملك الشركات العملاقة عابرة القومية التي تجمع بين مخابر الأبحاث العلمية والبنوك والمصارف والشركات المالية والإعلامية ووسائل الاتصالات الحديثة قادرة اليوم بعد معرفة أسرار الشيفرة الوراثية للإنسان أن تخلق إنساناً بعد تبديل صفاته الوراثية ليكون سليماً من الأمراض الفتاكة نسخاً مشابها دون الحاجة إلى تلقيح أب ورحم أم ، وأن تتحكم بنمو الخلايا الجذعية وتخليق الأجنة في المختبر وتعيد خلقها معدلة في تكوينها لإنتاج إنسان قوي ليواجه تطورات المعرفة الثورية التقنية والعلمية المتتابعة. وهي تقوم بصناعة أمراض جديدة كي تنشرها في الوقت المناسب ، فيما يسمى بالحروب الجرثومية والفيروسية ، بينما تكون احتكاراتها وشركات الأدوية العملاقة التي تمتلكها قد قامت بتصنيع

المضادات واللقاحات للحرب عليها، وتضطلع مؤسسات الإعلام العملاقة المتحالفة معها بالترويج لها ونشر الدعاية حولها. فقد ورد في الأخبار أن شركات الأدوية العملاقة ــ مردوخ ــ وروكفلر هي التي قامت بإنتاج فيروس أنفلونزا الخنازير(h1n1) ملت في الوقت ذاته على إنتاج الأمصال الواقية منه التي شكك الكثير من المؤسسات الصحية والأطباء بجدواها. وكل ذلك من أجل إيجاد المجالات لاستثمار فائض الرساميل في الأسواق المالية التي لا تجد لها مجالات للاستثمار في القطاعات الاقتصادية والصناعية والأسواق العالمية، لجني الفوائد والأرباح ولو كان الثمن قتل نسبة معينة من البشر الذين يتكاثرون بصورة لا تتناسب مع توفر الموارد الغذائية لإطعامهم بحسب فلسفة هذه الطغم المالية التي تتحكم بصحة الناس وغذائهم. كما تعمل في خدمتها شبكات اتصال بأنحاء الكرة الأرضية والفضاء الخارجي لتمدها بالمعلومات الأكثر أهمية التي تحتاج إليها في كل المجالات التي تمثل الاتصال بين علوم الكمبيوتر وعلم الاقتصاد والسياسة والثقافة وبأسرع مما كان يتصور وقد تنوعت وتعددت: شبكة النقل وشبكة التمويل والشبكة الاجتماعية الشبكة الاقتصادية والشبكة التكنولوجية والشبكة البيولوجية التي تتميز كل منها بخصائص معينة. إنها قادرة وتتهيأ لاستعمار الفضاء الخارجي بعد اكتشاف أسراره وقوانينه والتنقل بين كواكبه بالسفن الفضائية منذ الهبوط على القمر 1969م وإطلاق الأقمار الاصطناعية والمركبات الفضائية لأغراض عسكرية ــ تجسسية والاتصالات والإرسال عبر الفضاء وعسكرته لتوسيع مناطق نفوذها واستثمارها فيما سمي ببرنامج حرب النجوم.

إن ولادة مجمعات ــ علمية ــ صناعية ــ عسكرية ــ مالية ــ بيروقراطية مصممة وقادرة على صناعة أعدائها كما تريد انطلاقاً من مصالحها وما تعده حقوقاً حيوية لها. شرعتها انتصاراتها في كل الميادين لتشكل تحالفاً أو طغمة لقيادة الرأسمالية ــ المالية في مرحلتها الراهنة، أفرز أيديولوجيا التفوق والعنصرية الأنكلو ــ أمريكية الصهيونية التي تزرع العنف والإرهاب والفوضى في العالم، وتدعي حقوقاً تبرر لها ارتكاب المذابح باسم رسالتها الحضارية لتبيد أمماً وشعوباً لتزيلها من الوجود كما فعلت في الأمريكيتين من قبل، وكما يفعل الصهاينة في فلسطين العربية بشن

حرب إبادة على الشعب العربي الفلسطيني. فمنذ إقامة دولتهم على أرض فلسطين العربية 1948م وهم يدبرون المذابح الجماعية والتهجير القسري والتدمير المصمم للقرى ومصادرة الأراضي للاستيطان لتخلو لهم البلاد لتكون دولتهم عنصرية يهودية خالصة. بل وتعدى ذلك إلى إعلان الحرب على العرب وعلى الإسلام تحت شعار الحرب على الإرهاب العربي الإسلامي وعلى الثقافة العربية الإسلامية تحت شعار أنها الثقافة المولدة للإرهاب بعد 11 أيلول 2001م وتدمير برجي التجارة العلميين في نيويورك.. . العرب الأمة المضطهدة في ديارها والمسلوبة ثرواتها الطبيعية المقموعة والمقهورة التي لم تستطع منذ أكثر من قرن من الزمن أن تقيم دولتها الواحدة بفعل الحروب والمؤامرات الإمبريالية والصهيونية. جعلتها الثقافة المنتصرة في مرحلة العولمة عدواً يجب محاربته واستئصاله لكي تقوم مملكة الصهاينة الموعودة لينتهي التاريخ كما تنبأ فوكوياما، ودعا هنتنجتون مفكرا العولمة البائسين في مذاكرتهما حول النصر على الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفييتي أواخر القرن الماضي. وكانت الحرب على العراق 2003م بعد الحرب الأولى 1991م وفرض الحصار عليه لمدة تزيد عن اثني عشر عاماً دمرت كل البنى الاقتصادية والثقافية وأسفرت عن مقتل أكثر من مليون إنسان أكثرهم من الأطفال بسبب نقص الأدوية والأغذية ثم غزته لتحتله وتدمر دولته ومجتمعه وتنشر الفوضى والمذابح الطائفية والعرقية والدينية فيه، كانت الجريمة الكبرى التي صممت لردع المناهضين للهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية. غير أن المقاومة العربية في العراق خيبت آمالهم وحولت أوهامهم بالنصر النهائي إلى كوابيس بسبب الهزائم التي لحقت بجيوشهم وتكنولوجياتهم الأحدث، وأبدلت تطلعاتهم إلى النصر النهائي برعب حقيقي حول الكارثة التي جلبوها على أنفسهم والتي لم يعرفوا حتى الآن كيف يخرجون منها، اقتصادياً وسياسياً ومالياً وعسكرياً وفكرياً وكل ذلك من علامات الانهيار.

تتخبّط هذه الرأسمالية في أزماتها، وتزرع الفوضى والحروب في مرحلة انتقالية قد تقصر وقد تطول لأن الطبقات الاجتماعية التي غيرتها وبعثرتها ثورات الاقتصاد الجديد صاحبة المصلحة في التغيير لم تتمكن بعد من إثبات وجودها وطرح نظرياتها المأمولة لنظام إنتاجي بديل. العصابات المالية ـ العلمية تشكل اليوم لوبيات تتحكم بالاقتصاد العالمي وتزيد من تطوير ترساناتها من أسلحة الدمار

الشامل والوسائل القتالية الفتاكة مثل حرب النجوم تجمع بين التكنولوجيا النانوية والهندسة البيولوجية والمعلوماتية وتعمل لتأسيس نظرية معرفية تسعى لخلق إنسان آخر وفق مواصفات معينة لفرض سيادتها على العالم. لا نظريات الحداثة ولا الفكر الماركسي بقادر على إيجاد الحلول النظرية أو العملية لها، بل إنّ ما نراه ونقرأ عنه يعبر عن أزمة حقيقة في البنية الفوقية، فيما تعلو أصوات أولئك المبشرين المتصهينين الذين يقتبسون من النبوءات التوراتية عن حرب قادمة تكون نهاية العالم لينتصر فيها الأقوياء بما لديهم من أسلحة فتاكة، ويسود السلم الذي يبشرون به فوق جثث سكان العالم الذين يخالفونهم في العقيدة والدين.. . إننا أمام تحولات كبرى لا بد أن تطيح بهذا النمط الحضاري باتجاه نمط جديد أكثر عدالة وإنسانية وأقل عدوانية ووحشية من الرأسمالية الربوية التي تسود الآن وتجعل قلة من الأمم تتحكم بثروات العالم وقلة منها تملك آلاف المليارات من الدولارات كثروات شخصية بينما يعاني باقي العالم من المجاعات لأنه غير قادر على شراء السلع الغذائية الضرورية لسد رمقه وحاجاته. إننا أمام عصر جديد وثورات قادمة وعلينا أن نتوقع الكثير من الفوضى والأوقات الصعبة قبل أن تتبين ملامح وسمات التغييرات المتوقعة. إن فقدان الرؤية لتصور عالم جديد تبنيه الشعوب وتشارك فيه جميع الأمم مستفيدة من الثورة العلمية والتكنولوجية لصالح كل بني البشر دون تمييز عرقي أو ديني أو مذهبي، ودون قهر أو استغلال أو عدوان على أسس العدالة والمساواة والديمقراطية سيكون هو المعيار الوحيد لنجاح أو فشل أي مشروع حضاري جديد. مما سيزيد حركات الاحتجاج العنيفة التي تدمر وتحرق ممتلكات وقصور الأغنياء والرأسماليين وهي النذير الذي يمهد لفظاعة التطورات التي ستدفع بملايين الناس إلى الثورة ضد هذه الأولغارشية. ونحن نشاهد طلائعها في الاحتجاجات التي ترافق اجتماعات القمم للدول الثمانية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا، أضيفت إليها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي) أو للدول العشرين التي منها (الصين والهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية.. .) في إيطاليا وكندا والولايات المتحدة. ونتيجة هذه التطورات جاءت

التغييرات والتحولات على المستويين الأيديولوجي والسياسي لتعيد رسم خريطة العالم المعاصر بشكل أكثر استقطاباً وأهمها :

- الانهيارات السياسية التي في مقدمتها :

آ - انهيار دولة الاتحاد السوفيتي أول دولة اشتراكية في التاريخ منذ 1917 - 1991م، واختفائها كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العالم الرأسمالي من المسرح الدولي وهي الحليف لقوى التحرر الوطني العالمية، وتراجع الماركسية كفلسفة ثورية وطريق لبناء عالم جديد على أسس اشتراكية علمية تضمن العدل والمساواة والحرية والتحرر الوطني والأممي للبشرية جمعاء وتخلصها من عبودية الاستغلال والاستعمار والهيمنة، وانهيار حركة التحرر الوطني العالمية، ومنظومة دول عدم الانحياز.

ب - أزمة الرأسمالية المالية العالمية العميقة المزمنة والدورية التي تلقي بظلالها على الإستراتيجيات العالمية.

ج - الهيمنة الثقافية والعلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة والاحتكارية المونوبولية التي تمارسها هذه الدول بزعامة دولة إمبراطورية، هي القوة الأعظم الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد والسياسة والثقافة وغزو الفضاء والتكنولوجيات النانوية الحديثة.

د - انسداد الآفاق أمام التطور إلى نظام بديل بعد الأزمة المالية العالمية التي سببها الرهن العقاري في الولايات المتحدة 2008م، وأدت إلى إفلاس أشهر المؤسسات المصرفية والبنوك الأمريكية وانتقلت إلى أوروبا وتأثر بها العالم أجمع، فانهارت الأسواق المالية في العالم وانهارت أسعار الدولار ثم تبعها اليورو الأوربي؛ وما زالت مفاعيلها تضرب بشدة في بنية النظام الهشة المهترئة. تظهر على شكل أزمات متبدلة من أزمة البطالة إلى أزمة الديون إلى أزمة السيولة، مثلما هو جار اليوم في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، اليونان ومن سيلحق بها .

هـ - القرارات التي اتخذتها الدولة الأمريكية وحليفاتها الدول الرأسمالية للتصدي للأزمة المالية التي عصفت بمؤسساتها المصرفية والمالية والشركات الصناعية العملاقة، بضخ مليارات الدولارات من الأموال العامة في الأسواق المالية

لشراء المؤسسات المفلسة وضمان عدم انهيار النظام الرأسمالي المالي العالمي، وضعت الخطوات التمهيدية للانتقال إلى مرحلة جديدة من رأسمالية الدولة وأسقطت قواعد الاقتصاد الليبرالي الذي دعا إليه الليبراليون الجدد منذ الثمانينات من القرن الماضي. بما يسمح ببناء رأسمالية جديدة، كما عبر عن ذلك القادة الأوربيون الذين اجتمعوا في باريس في نيسان 2009م من أجل التحضير لقمة العشرين من أجل إرساء قواعد جديدة للعولمة الاقتصادية والمالية تقتضي توحيد الأسواق كلها ما عدا سوق العمل. ولكن هل يقدرون على ذلك؟

و - إفلاس الأوليغارشية المالية التجارية والرأسمالية التكنولوجية الحديثة، وعجزها عن الخروج من أزمة الرأسمالية المزمنة والحادة إلا بمساعدة الدولة الرأسمالية التي دعا الليبراليون الجدد إلى تحييدها، وتهميش دورها لصالح الشركات متعددة الجنسيات، التي أعادت تقسيم العمل الدولي بأن قسمت العالم إلى أمم بروليتارية وشبه بروليتارية متخلفة وأمم متقدمة أدرجت في إطار إمبراطوري، يتزعمها المركز الإمبراطوري الأمريكي. تستحوذ الدول المتقدمة على ثروات العالم - الطاقة والتكنولوجيا والمعادن الثمينة، والأسواق المالية التي تتحكم بها هذه الأوليغارشية من خلال آليات المضاربة والمقامرة لاحتكار القوة المالية وجعل حركة الرأسمال العالمي جزءاً رئيساً لفرض سيطرتها العالمية. وقد بدا واضحاً بعد هذه الأزمة عدم قدرتها على فرض نموذجها الليبرالي غير الإنساني على العالم.

ز - تراجع دور البرجوازية الصناعية كطبقة قومية سائدة في المراكز الصناعية المتقدمة التي كانت تقود الثورات السياسية والتكنولوجية لاستكمال سيطرتها على الدولة القومية التي نشأت بعد الثورة الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن الثامن عشر، لتحل محلها طبقة كوسموبوليتية لم يعد همها الإنتاج السلعي وتطوير أدواته وأساليبه، والثورات الثقافية والسياسية وحقوق الإنسان الأساسية وتطوير المؤسسات السياسية وفي مقدمتها الدولة لتكون في خدمة الإنسان. بل أصبح جمع الثروة من خلال المضاربة في أسواق المال العالمية الحديثة المتطورة التي ترتبط بشبكة الاتصالات الحديثة: العنكبوتية والإنترنت للسيطرة على حركة رؤوس الأموال الدولية ومنابعها بطرق غير اقتصادية هو المنهج الأقصر لحيازة الثروات المالية الأسطورية.

ح - نشوء طبقة لم يعد لها وطن، إنها جزء عضوي من المنظومة الإمبراطورية المالية والعسكرية، وتشكل القاعدة الجيو - سياسية لها ولذلك كان برنامجها السياسي هو القضاء على الدولة عبر إلغاء دورها الاقتصادي وبالتالي السياسي[1]. كان تحرير اقتصاد السوق من القيود التي كانت فرضتها الحكومات على المجتمعات بداية ثورة انطلقت في مطلع السبعينات في الولايات المتحدة لتنتقل شراراتها إلى بريطانيا ومن ثم إلى القارة الأوربية وشملت لاحقاً كل البلدان. هذه الثورة غيرت العالم وكانت حصيلة قرارات سياسية اتخذتها الحكومات بناء على نصائح وسياسات مدرسة اقتصادية هي مدرسة شيكاغو وبناء على ذلك انطلقت حقبة التحرير والخصخصة مثلما تمنى فريدمان وصبيان مدرسته لتتطور أسواق المال إلى حلبة للجشع وتحقيق الربح بأقصى سرعة لتعرض المصارف في أسواق المال أدوات مالية وبضائع مالية ظلت تتضاعف وتتنوع وبمعدلات سريعة. ومع ازدياد سرعة أجهزة الكومبيوتر مما سارع في نمو وتعميم هذه البضاعة وزاد من قيمتها فخلقت الآلاف من المؤسسات الجديدة النشطة في أسواق المال الاستثمار والمعاشات التقاعدية والمخاطر.. مما في ساهم في تسارع ونمو اقتصادي وهمي تركت آثاراً ضارة على الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الإنتاجي فقد تحولت إلى كازينو للقمار جذاب يقدر اللاعبون فيه على تقويض شركات عملاقة ومتوسطة إذا ما خسروا الرهان. هذا الازدهار الكذاب جاء بتشجيع من السياسة التي أعلنت بزوغ عصر رأسمالي جديد هو عصر الاقتصاد الجديد والتكنولوجيات الجديدة والاتصالات الحديثة، وكانت تكنولوجيا الإنترنت من ناحية والتكنولوجيات البيولوجية من ناحية أخرى قد غيرت مفاهيم طبقات واسعة من الناس إذ باتت تعتقد أن أسواق المال هي التي تخلق مليارات الدولار أو اليورو من لا شيء وتخطت التحولات الناجمة عن الاقتصاد الجديد كل التوقعات لتساهم في تكوين الفقاعة المالية التي نسي الجميع طبيعة تكوينها وبخاصة نظرية تعظيم قيمة الأسهم من خلال وضعها في البورصة،

---

(1) راجع أوضاع العالم 2010 - مرجع سبق ذكره - ص 132: كانت أهداف النيو - ليبرالية تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الضوابط والقيود على الأسواق وفك الارتباط بالدولة: صناديق.

كما نجم عنها توزيع جديد لسلطة الاقتصاد. إذ التهم الصغير والصاعد من فوره الكبير والتاريخي وتقدمت أسراب الجراد كما يورد أولريش فيشر في كتابه انهيار الرأسمالية عن هؤلاء المندوبين الذين يتعاملون بهذه البضائع الرأسمالية في البورصة. ليخلص إلى القول: إن عصر ازدهار الرأسمالية قد استمر لأكثر من عقد ونصف والأمر البين هو أن المستثمرين الماليين ومصارف الاستثمار والبورصات وأسواق رأس المال قد غيروا نمط عمل الاقتصاد وأدخلوا تغييرات مهمة على المجتمع وتزامن هذا التحول مع تحول تاريخي آخر هو انهيار الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي. مفاعيل الأزمة التي انفجرت في 2008م ما زالت قائمة تعمل وفق قوانينها الذاتية والموضوعية لترسخ قواعد بديلة تكون أساساً للنظام الجديد. ليبدأ الفصل التالي الذي يرسي قواعد هذا النظام ويطيح بكل المعيقات السياسية والثقافية، بإعادة تكوين التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية أدنى أو أعلى من التشكيلات القائمة الأمة والدولة القومية، أو الاتحادات الاقتصادية أو التجمعات الإقليمية في قلب العولمة أو على هوامشها في دويلات هشة وأشكال تطلبها وقائع العولمة ومنظومتها الدولية التي تبدو صيغها الإمبراطورية الجديدة على الشكل التالي: دولة عظمى وحيدة تتسلم مركز القيادة فوق منظومة الدول الثمان المتقدمة، والدول العشرين التي اختارتها هذه الدول حسب معايير حددتها ووصفتها بأنها أحرزت تقدماً اقتصادياً جعلها في موقع مؤثر في الاقتصاد الجديد. تتحكم هذه الدولة الإمبراطورية في مصائر العالم بقوة الأسلحة الفتاكة الإلكترونية والليزرية والنووية والجرثومية، وبقوة اقتصادها والأسواق المالية التي تسيطر عليها وتتحكم بحركتها الدولية، وفق إستراتيجياتها الجديد. وبما أنها لا تستطيع توجيهها كما بسبب بروز قوى عالمية تنافسها لتحل محلها فسوف تغرق العالم في الفوضى شأن كل المراحل الانتقالية التاريخية. لتسود الصراعات والحروب لتدمر ما أنجزته الإنسانية في مسيرتها الحضارية من علوم وتكنولوجيا، وإنجازات مادية ومعنوية وتقضي على الناس الذين هم مادتها وهم صناعها.

أثر هذه التحولات على المسألة القومية العربية:

إن النظام الإقليمي العربي الذي أسست له الإمبريالية الأمريكية في عصر الحرب الباردة، واستقرت قواعده في فترة الانفراج الدولي (dedent) قد شاخ

وأصبح عتيقاً تخلى عنه من صنعوه. وقد أدى وظيفته كاملة بسحق حركة التحرر العربية وشتت وفتت فصائلها الرئيسة وترك المقاومة الفلسطينية بدون سند عربي بعد أن حاصرها وأغلق حدوده مع فلسطين مانعاً عنها أية إمدادات عسكرية أو لوجستية، وساعد على توقيع اتفاقيات الصلح والاستسلام مع دولة الصهاينة في فلسطين -- مع مصر 1978م والأردن 1992م. واتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية 1993 م ـ وهدر الإمكانية التي كانت متوفرة لتحرير أجزاء من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة 1967م بقوة السلاح، أو تحقيق أية منجزات هامة على هذا الطريق بدون المساس بالحقوق العربية المشروعة في فلسطين. وأضاع الفرص التي توفرت في الطفرة السعرية للبترول العربي في تحديث الاقتصاد والسياسة والثقافة وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة والثورة والتغيير الاجتماعي المطلوبين، وبناء حياة سياسية صحيحة ودولة حديثة على أسس الديموقراطية والعدالة الاجتماعية. بدلاً من ذلك فقد عمم الاستبداد والديكتاتورية والفساد والصراعات الطبقية والإثنية والطائفية والعشائرية، وخلّف تراثاً من الممارسات التي فصلت بين أبناء الشعب في كل قطر وفي الأقطار العربية عبر الحروب الأهلية والإقليمية والإرهاب السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي. فأطاح بالمكتسبات التي تحققت في الفترات السابقة من نضال حركة التحرر العربية ـ المجتمع المدني والوحدة الوطنية والقومية والسيادة القومية على الأرض العربية. مما زاد من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية وقوض أية إمكانية منظورة لتقدم ملموس على هذه الأصعدة جميعها. فأصبح تغييره مطلباً جماهيرياً وشعبياً وقومياً. هذا الطيف الواسع من الوقائع السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثورات العلمية والاضطراب المفاهيمي الذي نتج عن تخلف الفلسفة والعلوم السياسية والإنسانية وقصورها عن مواكبة هذه الثورات التكنولوجية أضفى على المشهد الدولي الذي تحركه اليوم اللوبيات (مجموعات الضغط للمجمع العسكري ـ الصناعي ـ المالي). وتتولى قيادته الدولة الرأسمالية الأعظم فتفرض إستراتيجيتها لعسكرة العالم والفضاء الخارجي وتعميم العولمة ليس من أجل توسيع مشاركة الشعوب التي أبعدت حتى اليوم من خلال الاستعمار واستغلال الدول الإمبريالية

التي فرضت عليها التخلف لتلتحق بالدول المتقدمة وتأخذ دورها في بناء الحضارة العالمية وتدخل التاريخ العالمي كفاعل مؤثر ومشارك في ثوراته العلمية والتكنولوجية، بل من أجل تفكيكها وتدمير بنائها الوطني والقومي لجعلها أوطاناً لقبائل ومذاهب وطوائف دينية. فقد تناثرت يوغسلافيا إلى أكثر من خمس دويلات وقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين في أوروبا بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي إلى جمهوريات متصارعة على الهوية والحدود. هذا في أوروبا أما في أفريقيا وآسيا فقد اشتعلت حروب التفكيك في الصومال والسودان وفي العراق بعد الاحتلال الأمريكي وحلفائهم الأوروبيين. إستراتيجية التفتيت والتجزئة متواصلة في الأطراف والقلب حيث تتمركز مصالح الرأسمالية المالية الصهيونية والأمريكية. إن تفكيك الكيانات القومية أو الوحدات الكبرى الاتحادية المتشاركة في كيان دولي لبناء مجتمعات حديثة على أسس غير رأسمالية، كان حدثاً ذا أهمية عالمية لمشاركة حقيقية من هذه الكيانات التي تتطور وفقاً لقوانين سياسية واجتماعية وثقافية موحدة وتتفاعل لإغناء الثقافة والعلم والمجتمع على طريق تكوين تشكيلة اجتماعية اقتصادية جديدة وفق أيديولوجيا إنسانية ذات قيم ومثل أخلاقية مشتركة قد تتيح تطوير مجتمعات بشرية قومية وأممية ليس على الصراع والحروب والهيمنة والتفوق العرقي والديني، بل على أسس ومبادئ التعاون والتفاهم والعيش المشترك كان من نتيجتها على المستوى العربي انهيارات أيديولوجيا عصر التنوير والتحرر الوطني والثورة الوحدوية القومية، لتسود الفوضى الفكرية والشكوك والريبة في صحة وصوابية تلك الإيديويوجيا. وتكثر دروس المراجعة والتشهير بها وبأعلامها ومنجزاتها لصالح إيديولوجيات الانفصال والإقليمية والطائفية، وما سمي بإستراتيجيات بناء الشرق الأوسط الصغير ثم الكبير لتغيير الهوية والمرجعية انسجاماً مع استراتيجيات تفكيك الأمم والدول والكيانات الدولية الكبرى الذي جرى ويجري لصالح أوليغارشية أمريكية ـ أوروبية أطلسية. هدفها السيطرة على منابع القوة المتمثلة في الطاقة البترولية وفي احتكار السيطرة على المعادن الثمينة والتكنولوجيات الحديثة وجعلها في يد قوة إمبراطورية تتحكم بمصير العالم وتعين لكل أمة دورها التابع في هذه المنظومة الشريرة.

أزمة الفكر القومي العربي:

في سياق هذه التحولات الكبرى والجذرية ما زال العقل السياسي العربي بعيداً عن استيعاب هذا الفصل التمهيدي من فصول إستراتيجيات التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الزاحف ببطء ولكن بتصميم، وما نشاهده من اضطراب وفوضى في العلاقات الدولية وأزمات مالية متلاحقة غير معروفة النتائج لأن صنّاعها هم ضحاياها وهم في سعيهم للتغلب عليها أعمت مصالحهم بصائرهم عن رؤية الحلول الصحيحة لها.

القومية العربية هي من الناحية النظرية، إيديولوجيا الحداثة في مواجهة العولمة والتفتيت والتفكيك، لكن ليس على أساس عقائدي وذرائعي أو براغماتي دوغمائي أو منظومات جمل ثورية وشعارات كلية. إذ لا بد هنا من التفكير وفق أسس ومبادئ وقواعد فكرية تجمع بين النظرية والممارسة العملية، أي بالاستناد إلى مركب فكري حديث يعيد للممارسة دورها المعياري في صياغة مركب كهذا يكون دليلاً للعمل وبرنامجاً سياسياً، وإستراتيجية للنضال الوطني والقومي. فالأمة بحاجة إلى إعادة اليقين إلى صحة الأطروحات القومية بجعلها قابلة للتطبيق من خلال التفاعل بين منظومة العلاقات الاقتصادية والثقافية والتواصل الثقافي، وإبداع ما يمكن من وسائط ومؤسسات واكتشاف قوانينها التي تدفع باتجاه المزيد من المنافع والقيم المشتركة في المجتمع العربي. إن ما هو مطلوب إذن أن نفكر ليس بالمعاني والمفاهيم القومية العربية في مواجهة العولمة والإقليمية والطائفية والانفصال والاحتلال والهيمنة والتبعية للإمبريالية فحسب بل إن ما هو مطلوب أكثر: التفكير بالمناهج والوسائل والاستراتيجيات والسياسات التي تمكننا من تحقيق خطوات ملموسة على هذا الطريق. والأمة العربية في تاريخها المعاصر والراهن، وما لها من إرث حضاري تاريخي ما زالت تختزن إمكانيات وقدرات تؤهلها لأن تلعب الدور الريادي في ولادة عالم جديد، من خلال حركتها لاستكمال وجودها في دولة واحدة متحررة من الاحتلال الأجنبي ذات سيادة على ثرواتها وبحارها وأرضها. هنا تطرح عدة أسئلة واستفهامات وفي أولها هل يمكن استعادة المشروع النهضوي العربي الذي تدعو وتروج له مجموعات من النخب والمثقفين العرب المحسوبين على التيار القومي العربي، بدعوى أنهم ورثة الفكر الثوري الناصري أو الفكر القومي

البعثي العربي، أو من الأكاديميين الليبراليين الجدد أصحاب المشاريع الثورية والإصلاحية العربية، منطلقين من أن العروبة هي الأيديولوجية القادرة على جمع الشتات العربي وحمايته من التجزؤ والانقسام الأكثر تفتيتاً تبعاً لمخططات الصهيونية العالمية ودولتها المستعمرة لفلسطين وحليفها الأكبر الدولة الإمبراطورية الأمريكية وشريكاتها السبع المتقدمة، التي تعمل على إعاقة بل تحول دون توفير الإمكانية لقيام دولة عربية تجمع الأمة تحت لوائها. فهي تعمل بشكل سري وعلني كي تضيع الهوية العربية بين الهويات الطائفية والإقليمية والمذهبية والإثنية والتاريخية، وتثير بما تنشره معاهدها الاستشراقية السياسية والتاريخية من دراسات وأبحاث الكثير من الشكوك حول المرجعية العربية والفكرة القومية العربية التي هي محل إجماع العرب على كونها المرجعية الشرعية التي يمكنها إسباغ القانونية التاريخية على سعيهم للعودة إلى التاريخ العالمي من جديد بتأسيس دولة ـ أمة.

ما العمل؟ : كل ذلك يجعل من الضروري أن نفكر بطريقة مختلفة ونعيد قراءة هذه التطورات قراءة صحيحة وموضوعية، وننطلق من حقيقة راسخة أن الإمبريالية والرأسمالية العالمية والطبقة البرجوازية التي قادتها منذ القرن الثامن عشر قد وصلت إلى طريق مسدود لم يعد بإمكانها التطور من خلال أيديولوجيتها التي تجعل الثروة المالية هي مقياس التقدم والسعادة والقوة. فقد تطورت الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى غاياتها، ولم يعد لديها ما تعطيه سوى الأنماط والنماذج الفاسدة للمضاربة المالية واستنساخ الكائن البشري للاتجار به وبجسده وأعضائه، واختلاق الأمراض الوبائية في المخبر ونشرها في مناطق معينة ثم اختراع أدوية ولقاحات لمواجهتها، مثال وباء أنفلونزا الطيور ثم أنفلونزا الخنازير... فقد فقدت المثل العليا والقواعد الأخلاقية الرئيسة للعيش المشترك. علينا ألا نتوقع منها فكراً تقدمياً لحل إشكاليات الوضع الراهن ولذلك يجب أن نجتهد للمساهمة الفكرية النشطة في هذا الإطار للإجابة على التحديات الراهنة.

إن من المسائل التي يجب التفكير فيها بعناية هي هذه المفارقة والتناقض بين عروبة جامعة في الأيديولوجيات، وعروبة تزداد تجزؤاً وتفتتاً في الواقع. فنجد أن ما كان موحداً في التاريخ صار قاعدة للانفصال في الكيانات السياسية التي فرضها الاستعمار، وعمقها قيام دولة الصهيونية في فلسطين. ورسخ هويتها القطرية

الاقتصاد والثقافة والسياسة الانفصالية عملياً، لتتخذ طابعاً أيديولوجياً موازياً للعروبة بل ومفارقاً لها في كثير من الإستراتيجيات والسياسات وعند النخب الجديدة التي تكونت في مرحلة الانفصال الطويلة نسبياً. بل لقد انوجد لها منظرون اتخذوا من التاريخ القديم والجغرافيا وما زودهم به علم الآثار من مكونات ومقومات فكرية انطلقوا منها لبناء أيديولوجيا قوميات قطرية انفصالية تحت مسميات سورية وفرعونية وفينيقية وكنعانية وأمازيغية وسريانية وبابلية، ومن المذهبية والطائفية الدينية والعشائرية والقبلية والعرقية أبواباً للتجزئة.. .كانت قد توارت عن ساحة الثقافة العربية أمام انتشار الثقافة القومية العربية وانتصارات حركة التحرر القومي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي. وقد افتضح تهافتها تاريخياً وثقافياً كأطروحات عتيقة غير قابلة للحياة.

وانزاحت إلى زوايا مغلقة نائمة حتى إذا جاءت النكسات والهزائم برزت من جديد لتستعيد اليوم أدوارها المشبوهة، داخل كيانات قطرية رسم حدودها المستعمرون ووضعوا لها بعض المعايير الفكرية لتنطلق لبناء أيديولوجيات مناهضة للعروبة تدعو لتقرير

المصير وتفتيت الدولة القطرية هذا ما يجري حالياً في السودان من خلال الاستفتاء الذي سيجري لتقرير مصير جنوب السودان في كانون الثاني 2011م ومطالبة مسعود البرزاني بتقرير المصير لأكراد العراق.

وجاء **التحول الأهم من السلفية الإسلامية إلى نشوء الأيديولوجيات الأصولية التي تجسدت في حركة الجماعات التكفيرية والجهادية:** تولى سيد قطب المفكر الإسلامي المصري المعروف وأحد أبرز قادة الإخوان المسلمين في العهد الناصري في مصر (أعدم 1965م)، الذي يعتبر الأب الروحي للأصولية الإسلامية التكفيرية التي نبتت في الأرض العربية بعد هزيمة حزيران 1967م، التنظير لهذه الأيديولوجيا من خلال كتبه المتعددة وأشهرها ـ في ظلال القرآن، ومعالم على الطريق، والعدالة الاجتماعية في الإسلام ـ وكتاباته الأخرى التي لم تنشر الذي اعتبر فيها المجتمعات العربية القائمة جاهلية لأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية، ولذلك شرع الجهاد ضدها للعودة بها إلى الإسلام الصحيح كما تصوره. كما أن كتابات أبي الأعلى المودودي المفكر الإسلامي الهندي، لعبت دورها في تبني مسألة

الحاكمية الإلهية في الدولة الإسلامية على الضد من دولة الحداثة الديموقراطية. وقد تبنت الصحوة الإسلامية بفرقها وجمعياتها وأحزابها المختلفة المغالية فكرة الحاكمية والجاهلية والتكفير وعقيدة الجهاد. مستبدلة بالإسلام دين الخلافة والدولة الإمبراطورية والحضارة والتقدم العلمي والفقه المؤسس على الأصول الشرعية الإسلامية، والتنوير العقلي الإسلامي، عقيدة متزمتة مغرقة في ظلاميتها وعدائها للعقلانية والثقافة الحديثة، تتجافى وسيرة الرسول وخلفائه الراشدين والفقهاء المؤسسين للمذاهب الفقهية، وكان أبلغ تعبير عن هذا الفكر دولة منظمة طالبان الأفغانية في أفغانستان وفكر المجموعات الإسلامية في مصر الذي أعلنه أمثال شكري مصطفى والشيخ عمر عبد الرحمن وعبد السلام فرج، وسعيد حوى في سوريا، والجماعة الإسلامية السلفية في الجزائر، وشيوخ التيار السلفي الجهادي في السعودية، وحزب التحرير الإسلامي في بلاد الشام ومصر.

إذن توارى عهد التنوير لتنبت على أنقاضه جماعات إسلامية حملت أسماء جهادية وعقائد مغالية متطرفة، وجهت أسلحتها ضد مجتمعاتها التي تعاني من الطغيان والاستبداد والتبعية والفقر والاضطهاد، مؤجلة تحرير الأرض المحتلة في فلسطين من الصهاينة وغيرها من الأرض العربية إلى ما بعد تحرير هذه المجتمعات من أهلها. وهي مفارقة عجيبة أن تكون هذه الجهادية ضد العقلانية والتحديث والتطوير والتحرر القومي، وضد العلم وتحرير المرأة وفق أيديولوجية لا عقلانية تبيح قتل المسالمين، وغير المقاتلين من النساء والشيوخ والأطفال. أيديولوجيا شبيهة بأيديولوجيا الخوارج في القرن الأول الهجري وما تلاه التي كانت تمثل أفكار فئات اجتماعية أبعدت عن السلطة من قبل الأرستقراطية القرشية وحلفائها من أرستقراطية القبائل المضرية رفعت شعارات الحاكمية الإلهية تنادي بالشورى وتداول السلطة . في حين يعيش هؤلاء ويعملون في القرن الخامس عشر الهجري - الواحد والعشرين الميلادي، عصر الثورات العلمية والتكنولوجية والديموقراطية والعولمة الإمبريالية الأمريكية، والصهيونية والرأسمالية - المالية وغزو الفضاء وحرب النجوم.. . معتمدين على استرجاع فكر سياسي فات زمانه ومضى أوانه في عالم تصنعه التكنولوجيا والاقتصاد السياسي والعلوم الحديثة والثقافة الليبرالية العقلانية، وإرادة التقدم التي تعلي من شأن العقل والإنسان.

الوهابية السعودية:

التحول الكبير الذي جرى في فكر هؤلاء الإسلاميين الذين قرأوا سيد قطب وأفكار المودودي، حدث في إطار تحولات دولية ذكرناها فيما سبق، وفي شروط إقليمية في مقدمتها هزيمة حزيران 1967م. وزاد من انتشار هذه الأفكار المغالية في تطرفها أموال الطفرة النفطية بعد حرب تشرين 1973م التي أدت إلى توسيع الإنفاق على التعليم بكل مستوياته الوطنية، والبعثات إلى الخارج، في العربية السعودية بخاصة ودول الخليج النفطية بعامة. فاتسعت قاعدة الأنتلجنتسيا التي حملت الفكر الإسلامي الوهابي (فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب) بأصوله الحنبلية التي صاغها الإعلام الكبار كابن تيمية وابن قيم الجوزية الذين شرعوا الثورة على الحكام الظالمين والغزاة الذين بدأت زحوفهم لتدمير الخلافة العربية منذ الحروب الصليبية عن طريق الغزو العسكري وجحافل الاستعمار من جهة، والغزو الثقافي والاقتصادي والثورات التكنولوجية والعلمية والسياسية والقانونية من جهة ثانية. كانت المواجهة الحقيقة بين مجتمعات متخلفة أرهقتها العزلة، وباعدت بينها وبين العصور الحديثة، السلطنة العثمانية الاستبدادية التي حجبت عنها أنوار العلم والعقل والحداثة، وأعاقت انتقالها إلى الحضارة والثقافة. فلم تستفق إلا على أصوات المدافع والبوارج الحربية وفيالق الجيوش الأوربية تدوس أراضيها وتدخل مدنها، وتصادر سيادتها. كانت الطفرة النفطية هي الرافعة التي انتقلت بهذه المجتمعات إلى قلب الحداثة التي هي العيش في المدينة والدخول إلى المدرسة الحديثة والجامعة والانتساب إلى القوات المسلحة وأجهزة الأمن، والعمل في الشركات الصناعية والمالية والمصارف والبنوك والمصانع، وأجهزة الدولة حيث كل منتجات الحضارة الحديثة، الأسلحة المتطورة والبورصات والرساميل التي وفرتها أموال النفط، والأفكار الليبرالية والديموقراطية في السياسة والحداثة الفكرية في العلوم والأدب التي مكنت من الوصول إليها سبل الاتصال الحديثة، وجعلتها في متناول قطاع عريض من الأنتلجنتسيا الوليدة للإطلاع على الثقافة الحديثة في أوروبا وأمريكا. وهنا كانت الصدمة الثقافية التي أدت إلى احتدام الصراع بين النخب الدينية التي تخرجت وتتخرج من المعاهد والجامعات الدينية التي يديرها ويشرف على التعليم فيها شيوخ وأساتذة ما زالوا يعتبرون فقه ابن حنبل ومناهج وأفكار ابن

تيمية وابن الجوزي ومحمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي هي الأساس في فهمهم للعالم من حولهم، وبين خريجي التعليم الحديث سواء منهم خريجو الجامعات الوطنية أو الجامعات الأجنبية الذين تشكل الحداثة جوهر تفكيرهم.

الوهابية في جوهرها حركة تحرر ضد الاحتلال العثماني وثورة على الخرافة والشعوذة والصوفية والانقسام والمذهبية، ودعوة إلى التوحيد الذي عرفته الجزيرة العربية في عهد الرسالة (عهد الرسول والخلفاء الأربعة) ومحاربة كل شبهة بالشرك والوثنية، ولكنها في أيديولوجيتها سلفية لا تعترف بالعقل إلا بشروط شرعية ولا تسلك سبل العقلانية، مقلدة لا تعترف بالآخر الذي هو إما كافر أو فاسق أو مرتد، وهنا أشكلت أزمة هذا الفكر الأصولي الوهابي الذي يريد إحياء السنة والإسلام الأولي كما تصوره ابن عبد الوهاب وأئمة الحنابلة في عصر الإمبريالية والرأسمالية التي غيرت العالم وبالدرجة الأولى نمط الحياة في هذه البيئات البدوية وأدخلتها في صلب الحضارة الحديثة وقيمها وأساليبها من خلال استثمار الثروة البترولية الوفيرة في أراضيها، فساعدت على إحداث ثورة اجتماعية واقتصادية وتعليمية. غيرت معالم هذه المجتمعات تغييراً جذرياً إذ نقلتها من البداوة والحياة شبه الريفية المدنية القائمة على الرعي والزراعة والتجارة إلى الحياة المدنية الحضرية الصناعية والتجارية، ومكنتها من الحصول على أحدث منتجات الحضارة الرأسمالية المتجددة كل عقد. وفجرت في المجتمعات العربية التقليدية جميعها، وبخاصة في السعودية ودول الخليج العربية حراكاً اجتماعياً واسعاً وعميقاً، وأعادت تشكيل وصياغة الوعي الاجتماعي والتشكيلة الطبقية، كما غيرت من بنية الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من خلال تدفق مليارات الدولارات على خزائنها، وتدفق العمالة العربية والأجنبية التي تطلبتها ثورة الأعمال فيها. فأنتجت طبقة من رجال الأعمال الملحقين بالعائلات الحاكمة وأعوانها. كما أفرزت طبقة وسطى تكونت من مقاولين وكفلاء، وتجار عقارات، ومزارعين وأصحاب مصانع وشركات كبيرة، ومتوسطة وأصحاب مهن حرة مهندسين وأطباء وصيادلة.. . وانضمت إليها الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة من هيئة كبار الموظفين ورجال الدين الذين لم تستوعبهم الطبقة المسيطرة في صفوفها، وبيروقراطية دولة ذات تأثير مباشر تحمل أفكاراً إصلاحية وإن كانت غير منسقة وبخاصة بعد أن انضمت

إليها نخب متعلمة من التكنوقراط وجدت نفسها مبعدة عن منابع الثروة التي تحتكرها الأسر الحاكمة. وتكونت طبقة عاملة في شركات النفط، وفي الشركات الحكومية والشركات الأهلية بدأت من خلال العمالة الوافدة تطالب بتأسيس منظماتها النقابية وتخوض نضالات مطلبية حول الأجور والضمان الصحي الاجتماعي وضد التسريح التعسفي.. . كما أدت إلى ولادة جماهير واسعة مهمشة في الأرياف والمدن الصغيرة، كانت المنهل الذي تتغذى منه الحركات الإسلامية المتطرفة التي زادها انتشاراً زعماء صاعدون من قلب المؤسسة الدينية، بعد إعادة طباعة مؤلفات ابن تيمية وتوزيعها مجاناً أو بيعها بأسعار مخفضة.

كل ذلك شكل قاعدة ثقافية، وأسس لصراع طبقي حادٍّ توجه بمطالبه إلى الدولة التي كانت وما زالت تحكم بأساليب الأنظمة العشائرية والقبلية. أخذت النخب المتخرجة من التعليم الحديث في الجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية، والبعثات المتخصصة العسكرية والمدنية إلى البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان، الذين تستوعبهم الدولة في أجهزتها الحكومية والأمنية والخدمية المتضخمة باستمرار تطالب بإصلاحات في الإدارة وفي الحكومة تتيح لها المشاركة في إدارة الدولة ومزيداً من الحريات في التعبير عن الرأي والفكر وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات وإدخال إصلاحات ملموسة على نظام الدولة، بمنح المواطنين مزيداً من الحقوق وبخاصة المرأة، والحد من تدخلات جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شؤون عقائد المواطنين. وهكذا زادت الأزمة نضوجاً لتصبح أزمة ثقافة وأزمة عقل وقيم ومن ثم أزمة اجتماعية وسياسية بوجود حكم ثيوقراطي وسلطة أوتوقراطية لعائلة مالكة متحالفة مع شيوخ قبائل، ورجال دين من عائلة مؤسس المذهب الوهابي، يشكلون طبقة تدعي حقوقاً تاريخية للتمسك بهذه السلطة المطلقة التي تمثل تحالف السيف والقلم، والأمير والإمام أو الفقيه، تنضم إليها باستمرار فئات اجتماعية متنوعة الأصول من شيوخ العشائر ورجال الدين وأولادهم. وقد تقدمت فئات من رجال الأعمال ومن التكنوقراطيين والبيروقراطيين السعوديين والعرب المقيمين والعاملين في القطاعات الإنتاجية الحديثة، لتشكل إئتلافاً يحمل تطلعات ومطامح قومية ووطنية وكوسموبوليتية إسلامية، ذات سمات تقدمية – تحديثية وديموقراطية ليبرالية. وقد شكلوا طبقة

برجوازية بالمعنى الثقافي والسياسي والاقتصادي، ظلت مفتوحة تنضم إليها قوى جديدة من خلال الأسواق المالية والثروة النفطية والشركات متعددة الجنسية. شرعت تعمل من أجل إصلاحات واسعة في نظام الحكم الملكي وتطوير مؤسسات ديموقراطية تمثل تطلعاتها إلى المشاركة في السلطة، تقابلها فئات اجتماعية واسعة من رجال الدين الذين يتخرجون من الجامعات والمعاهد الدينية والمدارس الشرعية التي توسعت وصارت إسلامية على نطاق عالمي يفد إليها الطلاب والأساتذة من الوطن العربي والبلاد الإسلامية لتصبح منافسة للجامعات الدينية الأقدم مثل الأزهر في مصر، والقرويين في فاس في المغرب، والزيتونة في تونس. بالإضافة إلى أنتلجنتسيا من المذاهب الأخرى الشيعية والشافعية والزيدية اللذين يعتبرون السلطة الوهابية - السعودية لا تلبي مطالبهم وتقصيهم عن المشاركة في الثروة والسلطة، اللذين تحتكرهما العائلة المالكة وشيوخ الوهابية. من هذه الفئات الاجتماعية والأنتلجنتسيا الثورية الطرفية خرج جهيمان العتيبي الذي قاد أول ثورة ضد النظام السعودي 1978م واحتل المسجد الحرام في مكة، وخرج بعده أسامة بن لادن وهو من الطبقة الرأسمالية التي تكونت في أحضان النظام، وأعلن انشقاقه عنها بعد قيادته آلاف المتطوعين المجاهدين ضد الاحتلال السوفييتي الذين جندتهم المخابرات المركزية وأمدتهم بالسلاح والعتاد والمعلومات، وحددت لهم أهداف وإستراتيجيات الحرب، لمقاتلة الجيش السوفييتي تحت شعارات إسلامية: محاربة الكفار الشيوعيين لتحرير أفغانستان منهم. وبعد انسحاب الجيش السوفييتي من أفغانستان، شكل منظمة القاعدة التي أعلنت الحرب على الاستكبار الأوروبي والأمريكي في البلدان العربية والإسلامية لتشمل عملياتها العالم أجمع في أوروبا وأسيا وأمريكا وأفريقيا ضد المصالح الإمبريالية. وكان أهمها الهجوم على برجي التجارة العالمية في نيويورك في أيلول 2001م والبنتاجون وزارة الدفاع الأمريكي في واشنطن، وكان أكثر المشاركين في تلك الهجمات من السعوديين. انتشر هؤلاء المجاهدون يقاتلون في الشيشان وفي آسيا الوسطى ضد الاتحاد السوفيتي، وقد دعموا حكومة طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان 1994م وتحالفوا معها كأول إمارة إسلامية في النظام الإسلامي الجديد الذي يعملون على إقامته، وامتدت تنظيماتهم لتشمل جنوب شرقي آسيا. كما أن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران بقيادة آية الله

الخميني تحت شعار ولاية الفقيه الشيعية التي نظر لها الخميني وطردت شاه إيران 1978م وأقامت حكماً إسلامياً يعتمد في أصوله الفقهية على مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية كانت عاملاً رئيساً أيضاً في سيطرة ما سمي بالصحوة الإسلامية على الفكر السياسي الإسلامي في البلاد العربية بعد هزيمة حزيران 1967م وانهيارات حركة التحرر الوطني العربية. لا شك بأن إستراتيجيات الحرب الباردة للرأسمالية العالمية والحركة الصهيونية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفييتي وتفكيك المنظومة الاشتراكية لعبت دوراً مؤثراً في هذه التحولات الثقافية والسياسية غيرت من قواعد الصراع وأهدافه وجوهره، وأسفرت عن انهيارات الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، لتعلن انتصارها الشامل وبداية بناء ما سماه جورج بوش الأب بالنظام العالمي الجديد. ووفرت كذلك المناخات الملائمة لتكسير وحدة الإرادة العربية في التحرر والوحدة، وإجهاض الثورة القومية وفلسفتها العلمانية الموحدة، وإشاعة الفوضى والارتباك التي زرعها هؤلاء الإسلاميون في الوعي العربي لتتعمق شروخ الانقسامات على أسس مذهبية وطائفية وتاريخية وانفصالية في جسد الأمة لتوهين حركتها باتجاه الحداثة والعلم والتكنولوجيا وبناء الدولة العربية الواحدة على قواعد العدالة والديموقراطية والقانون. لقد أنتجت هذه الانحرافات عن الفكرة القومية العربية مزيداً من الانقسامات والضعف، وعصفت بشرعية النظام الإقليمي العربي الذي زاد من جبروته وسيطرته على المجتمع المدني ومصادرة الحريات والحقوق الأساسية للإنسان العربي. ليقيم له شرعية جديدة على الإكراه والقوة العارية والاستقواء بالقوى الخارجية ليتمكن في السلطة تحت شعارات الحفاظ على السلم الأهلي وتوفير الأمن للرعايا الذين تهددهم عصابات المسلحين التكفيرية. فقضى على المنجزات الديموقراطية والاجتماعية التي تحققت في الفترات الثورية السابقة. وبالغ في إجراءاته الأمنية وهيمنته الشمولية على الاقتصاد والثقافة والسياسة ، ليقضي على المعارضة السياسية وأحزابها، ويعمل على تكسير الطبقات الاجتماعية الوطنية وبخاصة تدميره للطبقة الوسطى الحامل الاجتماعي للعقلانية والتنوير، واحتوائه الطبقة العاملة من خلال ملكيته لوسائل الإنتاج، وتحويلها إلى تابع للنظام الأمني الذي صار هو الهدف بغية الاستمرار في السلطة. مما مكن العدو الصهيوني من فرض

شروطه لإبرام الصلح مع الرئيس المصري أنور السادات 1978م، ومهد للانقلاب الكبير في العلاقات العربية ـ العربية، ومع دول الطوق التي تحيط بالوطن العربي(إيران ـ وتركيا) التي طالما عملت لقهر القومية العربية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وسمح لها الاحتلال الأمريكي للعراق2003م والفراغ الذي نتج عن ذلك والانقسام الطائفي في العراق المحتل أن تعود للتدخل في الشؤون العربية، يشهد على ذلك بعث الصفوية في إيران التي تعمل من أجل العظمة الإيرانية تحت شعارات دينية، والعثمانية في تركيا التي تقدم نفسها حامياً ومدافعاً عن القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية، تتطلع إليها عيون العرب الذين خذلتهم أنظمتهم وهي عاجزة عن اتخاذ أي قرار لمواجهة العواصف الدولية التي تجتاح أرضهم وبلادهم ومن حولهم. وقد أفقدتهم هذه الأطياف المتعددة الألوان القدرة على التمييز بين خطوطها المتشابكة، ليجري تصفية الثورة الفلسطينية التي أصابتها عدوى الانقسامات وأيديولوجيا التطرف والاعتدال ودخلت إلى صميمها فأنتجت هذه التشكيلة من الحكومات تحت الاحتلال في غزة والضفة الغربية، التي تجعل العقل السياسي العربي في إجازة.

المشروع النهضوي العربي في مرحلته الثانية:

شهد مشروع النهضة العربية الأول حقبة نضالية تميزت بنشوء الأحزاب والجمعيات والمنتديات القومية العربية التي صاغت أيديولوجيا القومية العربية السياسية في مواجهة التتريك الطوراني، ودفعت لقيام الثورة العربية الكبرى 1916 م بقيادة شريف مكة الحسين بن علي بالتحالف والتعاون مع هذه الجمعيات والأحزاب، أجهضتها سايكس ـ بيكو، بعد سقوط الدولة العثمانية وشروع الحليفين بريطانيا وفرنسا باقتسام بلاد الشام والعراق. قام الفرنسيون بعد ميسلون 1920م باحتلال سوريا وإسقاط أول دولة عربية في العصر الحديث كان المؤتمر السوري قد أعلنها في آذار 1920 وطردوا الملك فيصل بن الحسين أول وآخر ملك عليها. وباشر الإنكليز بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين، ثم إسقاط مملكة الحسين في الحجاز، ونفي الشريف إلى قبرص لمعارضته لسياسات بريطانيا العظمى وتمسكه بالعهود المعطاة له. سقط المشروع النهضوي الوحدوي سياسياً، وأنشأ الإنكليز

والفرنسيون كيانات وجعلوا لها حدوداً واعترفوا بها دولاً وعقدوا معها معاهدات وأدخلوا بعضها عصبة الأمم فيما رزحت بقية الأجزاء تحت نير الاستعمار الأوربي الغربي البريطاني – الفرنسي ـ الإيطالي الأسباني ـ ثم الصهيوني. انتهى عصر الاستعمار القديم بتداعي الإمبراطوريتين الإنكليزية والفرنسية وانتقال قيادة العالم الرأسمالي إلى ضفة الأطلسي الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وقيام منظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي التي ساعدت في بناء عالم جديد يقوم على حق تقرير الشعوب لمصيرها والتحرر الوطني من الاستعمار القديم والاحتلال العسكري لقارات العالم القديم والجديد. استطاعت الأقطار العربية التي نالت الاستقلال التام أو المنقوص بمعاهدات، تأسيس جامعة الدول العربية ككيان إقليمي يضم الدول المتحررة من الاستعمار 1945م، وكان هذا أول تعبير ملموس عن الاعتراف بالقومية العربية كرابطة سياسية بين الأقطار العربية، واستطاعت بقية الأقطار نيل استقلالها والانضمام إلى هذا الكيان القومي.

استعاد المشروع العربي النهضوي دوره مع تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي 1947م ومن ثم حركة القوميين العرب 1950م وقيام الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر والضباط الأحرار في مصر 1952 واعتمادها القومية العربية أيديولوجيا سياسية للتحرر الوطني والقومي، وخوض حروب ومعارك كفاحية وطنية وقومية في فترة الحرب الباردة بين الرأسمالية ـ الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في أوروبا الغربية، وبين المنظومة الاشتراكية التي تأسست بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917م وقيام دولة الاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتصارها على ألمانيا النازية بالتحالف مع الرأسمالية الأمريكية والأوربية الغربية في الحرب العالمية الثانية 1945 م. أدت حروب التحرير ضد المستعمرين الإنكليز والفرنسيين في المغرب العربي وبخاصة ثورة الجزائر وفي الجنوب العربي في اليمن الجنوبي وعمان إلى تحرير ما تبقى من أجزاء مستعمرة من الوطن العربي وتحرير الإرادة القومية، وبروز الأمة العربية كأمة ذات كيان مستقل ومعترف به عالمياً بقيام الوحدة بين مصر وسورية 1958م باسم: الجمهورية العربية المتحدة بدعم جماهيري عربي حاشد من المحيط إلى الخليج. هذا المشروع الذي حملته البرجوازية المتوسطة والصغيرة والنخب القومية

في الجيش والبيروقراطية الحكومية والطبقة العاملة العربية وجماهير الفلاحين التي نشط حزب البعث العربي الاشتراكي إلى دفعها لخوض المعركة السياسية من خلال برنامجه السياسي الإصلاحي لأجل القضاء على الإقطاعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين العاملين فيها ومن قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في مصر 1954م وبرامج تأميم الشركات والمؤسسات الأجنبية التي خلفها الاستعماريون وراءهم، وأهمها تأميم قناة السويس من قبل الرئيس جمال عبد الناصر1956م، والتي كانت السبب الرئيس في العدوان الثلاثي على مصر 1956م من قبل بريطانيا وفرنسا والدولة الصهيونية التي اغتصبت فلسطين 1948م على أنقاض شعب فلسطين. دخلت هذه الحرب التاريخ تحت عنوان غزوة إمبريالية فاشلة أدت إلى زوال آخر مظهر لنفوذ هاتين الدولتين اللتين استعمرتا أجزاء كبيرة من الوطن لأكثر من قرنين من الزمن. وأذنت ببزوغ فجر الدولة ـ الأمة العربية في التاريخ الحديث

تحولات فاصلة في الفكر السياسي العربي الحديث:

لكن الانفصال في 28 أيلول 1961م الذي فصل الجمهورية العربية المتحدة أي بعد ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الدولة وأعادها إلى دولتين سورية ومصر هو الهزيمة الكبرى والقاصمة للمشروع النهضوي العربي في مرحلته الثورية الثانية، وبقدر ما أسفر الانفصال عن قطع حاد في الممارسة السياسية الوحدوية وانعكس على مشاريع التوحيد التي قامت بعد ذلك: مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية 1963م بعد ثورتي شباط وآذار 1963م اللتين قام بهما حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسورية، ومشروع الوحدة الرباعية بين مصر وسورية وليبيا والسودان 1970 ثم مشروع الاتحاد العربي الثلاثي بين مصر وليبيا وسورية 1971م ومشروع الوحدة المصرية الليبية ثم مشروع الوحدة السورية العراقية 1979م والوحدة السورية الليبية 1981م والوحدة اليمنية 1991م؛ فإنه قد أسس لقطيعة أيديولوجية في مجال الفكر القومي العربي، أنهت الحقبة الرومانسية الثقافية التي تميزت بالتغني بالأمجاد القومية والشعارات الكبيرة، والشعبوية السياسية والتوافق الطبقي والأيديولوجيات التاريخية التي تحتم قيام الوحدة لمجرد إنضاج فكرتها كما جاء في أدبيات الأستاذ ميشيل عفلق. وسادت الفوضى والريبية

التي عصفت بالفكر السياسي القومي الوحدوي لجيل بأكمله، وبالمشروع القومي النهضوي الوحدوي الذي استطاع تحقيق إنجازات مهمة وذات طابع تأسيسي على طريق التحديث العلمي والسياسي والتكنولوجي والصناعي والثورة التعليمية بعد الانقلابات والثورات التي قامت بها فصائله، وبروز الثورة الفلسطينية بفصائلها المسلحة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن التحول الكبير الذي جعل الفكرة القومية التحررية في التطبيق دولاً شمولية أطاحت بالمؤسسات الديموقراطية وبالحريات العامة وبالمجتمع المدني، قد مهد لهزائم كبرى في طليعتها هزيمة حزيران 1967م أمام الدولة الاستعمارية الصهيونية، التي استكملت احتلال كامل فلسطين بالإضافة إلى سيناء في مصر والجولان في سوريا. مما هيأ الأسباب للانقلاب على التيار التنويري بعنوانيه الرئيسين العقلانية والليبرالية اللذين عمل التيار الإصلاحي الديني بقيادة جمال الأفغاني ومحمد عبده على تعريبهما بمقاربة عبقرية خلال عصر النهضة الأول لجعلهما مبدأين عربيين إسلاميين بالأساس، نسيهما المسلمون والعرب وعمل بهما الأوروبيون فتقدموا وتأخرنا نحن، كما كتب شكيب أرسلان في كتابه المعروف (لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم) في ثلاثينات القرن الماضي.كما جرى الانقلاب على الفكرة القومية والثقافة العربية الوحدوية، أيديولوجيا الحداثة والتحرر الوطني . إذن الانفصال 1961م وهزيمة حزيران 1967م أسسا لتحولات فاصلة في العقل السياسي العربي، تمثلت في انهيارات أيديولوجيات التيارات الرئيسة للفكر السياسي العربي الراعية للعقلانية والتنوير ـ التيار القومي والتيار الماركسي والتيار الإسلامي الإصلاحي، بعد أن كان التيار الليبرالي قد توارى عن الساحة السياسية بعد الانقلابات العسكرية والثورات الوطنية منذ الخمسينيات من القرن الماضي. انتقل حمل أعباء التنوير من الفكر الإصلاحي الإسلامي الذي كان يجب أن يكمل ما عمله المصلحون الأوائل لحل إشكالية العقلانية النقدية والفكر الحر في علاقته مع المؤسسات الدينية التي نصبت نفسها وصية على الفكر الإسلامي، إذ لا تنوير إذا كانت هناك سلطة دينية تحدد ما هو الفكر المنسجم مع العقيدة الصحيحة وما هو الفكر غير المنسجم وتصدر عليه الأحكام بالكفر والإلحاد ويصدر بعض قادته فتاوى بقتل هؤلاء كما أنه لا تنوير بدون ضمان الحقوق الأساسية للإنسان ومنها

حرية التعبير والرأي والفكر والقول والنشر، وحرية تكوين الأحزاب، وحرية الصحافة.. يمكن التعرف على حجم الانتكاسة وهزيمة الأفكار الإصلاحية للمؤسسين بمراجعة أطروحاتهم وصدور الإدانة بحقهم، واعتبار كتبهم مخالفة للعقيدة الإسلامية من قبل شيوخ الفرق التكفيرية بإصدار فتاوى بتحريم قراءتها مرة لأنهم ماسونيون يكيدون للإسلام، ومرة أخرى لانحرافهم والشبهات التي لحقت بعقائدهم ولو كانوا أحياء ربما صدرت فتاوى بقتلهم كما جرى لغيرهم فيما بعد. كان شعار تحرير المرأة من سجن الحجاب والحريم وتعليمها وإعطاؤها حقوقها في العمل وتسلمها المسؤولية مثل الرجل هو أبرز مظاهر التنوير في تلك المرحلة كما نقرأ في مؤلفات قاسم أمين وغيره من المصلحين. لو تفحصنا ما يجري اليوم من العودة إلى الحجاب والقناع بل وفرضه بالعنف والإكراه حيث السلطة لأولئك، لتبينا حجم الانهيارات والتراجع المريع للفكر الإصلاحي ـ التنويري – الإسلامي، وهزيمة أفكاره ومدى سيطرة هؤلاء السلفيين التكفيريين على الفكر السياسي والثقافة العربية في مرحلة التفكك والعولمة هذه.

أزمة الفكر الاشتراكي والماركسي:

إن الخطاب الماركسي ـ الستاليني الذي بشرت به الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي الجماهير العربية من أجل التحديث والثورة، كان نسخة عن برنامج الأممية الثالثة الذي يدعو إلى وحدة الكادحين في كل دويلة عربية أوجدتها المخططات الإمبريالية بعد الحرب العالمية الأولى، والكفاح ضد الإقطاع والرجعية ورجال الدين المتحالفين معها، بالتحالف مع الفلاحين والحرفيين والإنتلجنتسيا القومية والوطنية للنضال ضد الإمبريالية ثم تطور هذا الخطاب بعد صعود النازية وتهديدها العالم بالحرب في الثلاثينيات من القرن الماضي ليضع موضع التطبيق برنامج الجبهات الوطنية مع البرجوازيات الوطنية والقوى الديموقراطية والطبقة العاملة، كخطاب جديد في مواجهة هذا الخطر لتقوية صفوف الجبهة المناهضة للفاشية في العالم. وجاء التحول عن هذا الخطاب بعد هزيمة النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي وقيام المنظومة الاشتراكية كقوة عظمى موازية للقوة الأمريكية الإمبريالية التي تصدرت المشهد

السياسي لقيادة الرأسمالية العالمية . لم يتطرق الخطاب الماركسي خلال هذه الفترات إلى المسألة القومية العربية إلا من خلال أفكار ستالين حول المسألة القومية ، التي تفترض تعريفاً للأمة يشترط شروطاً وأسباباً لم تكن الأمة العربية تستوفيها مثل الدولة الواحدة والاقتصاد المشترك.. . ولذلك كان الخطاب الشيوعي العربي مناهضاً للقومية العربية لا يعترف بها معززاً للإقليمية والقطرية والنزعات الأقلَّوية الإثنية. وأضر الموقف من القضية الفلسطينية ، المؤيد لقرار التقسيم 1947م الصادر عن الأمم المتحدة ، ليزيد الشرخ بينه وبين خطاب الأحزاب والحركات القومية العربية. وكان التحول الأهم بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي 1956م بعد وفاة ستالين ليعترف بالمسألة القومية العربية ودعم حركة التحرر الوطني العربية المناضلة من أجل الاستقلال والوحدة القومية ضد الاستعمار والصهيونية التي أقامت دولتها في فلسطين على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني بعد تدمير مدنه وقراه وتشريده من أرضه وتنظيم المذابح الجماعية ضد السكان المسالمين. انخرطت الأحزاب الشيوعية في بلدان حركة التحرر الوطني العربي حسب التصنيف السوفييتي ، أي تلك الأقطار التي استولت على السلطة فيها أحزاب أو انقلابات قومية عربية مثل مصر وسورية والعراق واليمن الجنوبي والسودان في جبهات وطنية ، أوحلت نفسها ودخلت في تنظيمات الأحزاب الحاكمة كما في مصر واليمن الجنوبي ، وفي الجزائر خلال الثورة بعد طول تردد. وقد حصلت تطورات فكرية وسياسية فيها جعلتها تعترف بالحركة القومية العربية وبالأمة العربية ، وتعزز من تحالفاتها الجبهوية مع الأحزاب الحاكمة لتظل في السلطة وجاء انهيار دولة الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ليضع الحركة الشيوعية العربية في أزمة فكرية عميقة انقسمت على أثرها وتشتت ، بين متمسك بالماركسية على المبادئ اللينينية ، وبين إصلاحي توجه نحو الليبرالية ، وبين ديموقراطي تحول إلى الوطنية القطرية ، وبين من ظل يعتبر الماركسية فلسفة علمية إنسانية وتخلى عنها كنظرية ثورية. ولم يعد المنظرون الجدد بقادرين على صياغة بناء نظري متماسك لها بعد أن زال اليقين الذي كان يحيط بفكر علمائها ومناضليها الكلاسيكيين ودخلت التاريخ كتراث على طريق البحث عن عالم أكثر إنسانية وعدلاً. لتظل الماركسية الفلسفة المادية ـ الجدلية ـ والتاريخية مؤثرة في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي.

التحول من فكر المقاومة والثورة والكفاح المسلح إلى فكر الانفتاح والمفاوضات وإستراتيجية السلام مع أعداء العروبة. هذا التحول الذي أتى ليدفن مسيرة نضالية عمرها أكثر من قرن ونصف من الزمن ابتدأت مع محاولة محمد علي إقامة دولة عربية حديثة في المشرق العربي 1830م وانتهت باحتلال الأمريكان للعراق 2003م على الرغم من نهوض المقاومة العراقية بمهام التصدي للاحتلال الأمريكي ببسالة بعد أن تخلي النظام العربي الحاكم والتابع للاستراتيجيات الأمريكية عن مساعدتها والاعتراف بها تحت شعارات محاربة الإرهاب العربي الإسلامي التي هي في الواقع، المقاومة الشعبية العربية لدولة الصهاينة في فلسطين المحتلة وفي لبنان وللاحتلال الأمريكي في العراق. وكان تشويه غايات هذه المقاومة بالأعمال العدوانية غير المبررة التي تقوم بها منظمة القاعدة وبعض الجهات الأجنبية التي تتخذ طابعاً طائفياً ومذهبياً لتعميق الانقسام في صفوف الشعب العربي في العراق وخارجه كي يطوي صفحات خالدة من تاريخ العرب الحديث في مواجهة الاستعمار الغربي والإمبريالية العالمية من أجل الاستقلال وتقرير المصير والنهضة والوحدة العربية ومواجهة الحركة الصهيونية العالمية التي احتلت فلسطين وأقامت دولتها على أنقاض شعبها وترابها العربي. جاء هذا التحول في إطار إستراتيجيات عولمية أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية بعقد صفقات سلام هي أشبه بالاستسلام، تعترف بالاحتلال الصهيوني والدولة التي أقامها في فلسطين لقاء أوهام بقيام دويلة فلسطينية والانسحاب من أراض عربية محتلة. مما يضع الأمة العربية رهينة التبعية الإمبريالية العالمية في مرحلتها المعولمة، ضعيفة مجزأة مسلوبة الإرادة، يستبيح المحتلون موقعها الإستراتيجي، متخلفة اقتصادياً وثقافياً منهوبة الثروات المادية والمعنوية، منقوصة السيادة، منهكة القوى تحترق بنيران الفتن الطائفية والمذهبية والحروب الأهلية التي يشعلها المتمردون الإسلاميون ضد ما يسمونه بالجاهلية الموالية للكفار، وهم أول ضحاياها ووقودها؛ مساهمين بأعمالهم تلك وما تسببه من خراب ودمار مادي وما يسفكونه من دماء بريئة من بني قومهم بتعزيز التبعية للغزاة وتمكينهم من التشبث في الأرض العربية المحتلة، وزيادة تدخلهم ودعمهم لحلفائهم من الحكام العرب تحت ذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين ليزيدوا من تشديد استبداد وبطش هؤلاء بشعوبهم وبالقوى الوطنية

والقومية الحية المناضلة من أجل السيادة والحرية والاستقلال والوحدة العربية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وضد التحول نحو الديموقراطية والتعددية السياسية.

التنوير العقلاني ـ الليبرالي في شكله العلماني:

انتقل التنوير والبحث في إصلاح العقل العربي، والعقل الإسلامي إلى الأكاديميين، وبعض المفكرين الهامشيين المنشقين من خريجي الجامعات الدينية وبخاصة (الأزهر) الذين افتعلوا المعارك مع الأصوليين وأثاروا من الضجيج الإعلامي، أكثر بكثير مما حققوا من نتائج عملية وفكرية ملموسة على هذا الصعيد صعيد التنوير، مدعومين من أجهزة السلطة الطغيانية المشتبكة في حرب على الوجود مع الإسلاميين التكفيريين، ومن إستراتيجيات المراكز الإمبريالية، ومعاهد البحوث والدراسات والأكاديميات المتخصصة في تفجير المجتمعات العربية وتوسيع هوة الخلافات الطائفية والمذهبية والدينية وقد تميز عدد من المفكرين الذين عملوا بجدية على هذا الطريق (محمد أركون في دراساته عن نقد الفكر الإسلامي، ومحمد عابد الجابري في دراساته عن نقد العقل العربي في البنية والتكوين والعقل السياسي في الإيديولوجيا والخطاب السياسي والممارسة) وحاولا من خلال العقلانية النقدية إعادة الاعتبار إلى الفلسفة العربية الإسلامية، بتشريح العقل السياسي والعقل المكون في نظرية المعرفة، أن يدفعا باتجاه تثوير نظام الفكر العربي ـ الإسلامي على طريق ثورة منهجية تصالح الإسلام مع الحداثة بكل مجالاتها العلمية والتكنولوجية والمعرفية، ونصر حامد أبو زيد في مقاربته العقلانية لمفهوم النص القرآني.. في حين عمل مفكرون آخرون مثل طيب تيزيني وحسين مروة وبرهان غليون وحسن حنفي على إعادة كتابة تاريخ العقلانية العربية لاستعادة إطروحات عصر التنوير العربي الإسلامي، بينما اعتبر آخرون مثل الدكتور عبد الله العروي، وياسين الحافظ وإلياس مرقص وصادق جلال العظم وجورج طرابيشي أن من الضروري استعادة قيم وأفكار وفلسفات عصر التنوير الأوروبي للاهتداء بها وتعميمها لتكون فكراً مرجعياً للتنوير العربي على خطى الحداثة والليبرالية والديموقراطية والثورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. هذه الأطروحات التي استعادها الفلاسفة العرب المعاصرون لم تكن إلا تفسيراً لطارحات عصر اليقظة العربية كما سماها جورج

أنطونيوس في كتابه يقظة العرب، التي تصدى لها من قبل شبلي شميل، وفرح أنطون في حواره مع الشيخ محمد عبده.. وقد تركت آثاراً ملموسة على وعي النخب العربية القومية بعد هزيمة حزيران 1967م، رداً على الصحوة الإسلامية التي أعقبت هذه الهزيمة.

المشروع النهضوي العربي السياسي الجديد:

الذي عكف ويعكف على الدعوة إليه مجموعة من المفكرين الأكاديميين العرب الذين يعتبرون أنفسهم ورثة هذا المشروع سواء أكانوا من الناصريين أو البعثيين ويعتبرونه السبيل لاستعادة الوعي القومي العربي في مرحلة العولمة لترشيد الفكر السياسي وتشييده على أسس العقلانية النقدية وفك ارتباطه بالتراث الإسلامي أو إعادة صياغته بما يجعله إيديولوجيا قومية تقود إلى الديموقراطية والعلمانية والدولة الحديثة (الإيديولوجيا بمعنى وظيفتها وهي أن تجعل من الممكن قيام سياسة ذاتية مستقلة عن طريق تأسيس المفهومات الجازمة التي تجعل منها شيئاً ذا مغزى أي الصور المقنعة التي يمكن فهمها عن سبيلها). هؤلاء المفكرون الذين يتصدون لبلورة مشاريع فكرية ثقافية عربية ليسوا من الساسة الملتزمين ولا المناضلين في أحزاب أو حركات ثورية، تغلب على أعمالهم صفة الاحتراف. يعلنون انحيازهم إلى التيارات العقلانية والليبرالية التنويرية، بإقامة علاقة جديدة مع التراث بتياراته المتعددة تهدف إلى تقريبه من العقلانية المادية والحداثة. ولأنهم يعملون في إطار مؤسسات جامعية وأكاديمية فهم مدعون دائماً في كل المناسبات لإبداء رأيهم في الاحتفالات والمهرجانات والمحاضرات والكتابة في الصحافة المقروءة والمسموعة والمنظورة، فهم نجوم القنوات الفضائية والمنابر الخطابية، وهم مأجورون وليسوا متطوعين لا يحملون صفة المثقف العضوي الذي تحدث عنه غرامشي بل صفة المثقف المنهك الذي وصفه إدوار سعيد المكلف أن يجيب على المسائل التي تعرض عليه لقاء أجر. ولهذا فإن منظوماتهم الفكرية حول المشاريع النهضوية تكاد أن تكون بقدر ما عبارة عن حوارات داخلية فيما بينهم، ولا تأخذ صفة الفكر الملتزم الذي يصل الجماهير بقضاياها ويعبئها للنضال في سبيل أهداف اجتماعية ملموسة. وتحولت إلى مصفوفات فكرية تخاطب الخارج الذي تهمه هذه

المشاريع، لأن الكثير من المسائل المثارة هي صدى لما يدور هناك في المراكز المتقدمة التي تقود النظام العالمي الجديد ومن قبله القديم. فالمؤتمر القومي العربي الذي كان يؤمل منه أن يكون منبراً لبلورة فكر قومي جديد تحول إلى تظاهرة محسوبة تعقد في المواسم في إحدى العواصم العربية بعد توسطات تعقبها تنازلات كي تتم الموافقة على انعقاده وتكون على حساب الموقف القومي المطلوب إرضاءً للسلطات القطرية التي تمنّ بحدوثه على أرضها بحذف موضوعات غير مؤاتية لسياساتها أو إضافة مواد جديدة ذات أهمية بالنسبة لها. وعوضاً أن يصبح مؤتمراً قومياً عربياً مكافحاً ومنتجا لأيديولوجية عربية للكفاح من أجل الوحدة. تحول إلى تجمع مجموعات كل منها محسوب على دولة قطرية أو تيار سياسي تتبادل الخطابات حول نشاطات مفترضة وبيانات تصدر في مناسبات مختلفة لا تأثير لها ولا أثر.

جاء في مقدمة المشروع النهضوي العربي الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت شباط 2010م: لقد حرص المركز منذ بداية عمله على هذا المشروع على مشاركة التيارات الفكرية كافة في إنجازه (قوميين وإسلاميين ويساريين وليبراليين) حتى يأتي ممثلاً نظرة الأطياف الفكرية والسياسية كافة بحسبانه مشروعاً للأمة جمعاء)[1] وجاء في الفصل الأول في ضرورة النهضة بعد أسطر موجزة عن الانقسام والتجزئة وسيطرة العثمانيين، وامتداد لحظة الكبو والانتكاس لعشرات الأجيال: يرى الباحثون الذين كتبوا نص الوثيقة (أن الفكرة العليا التي صنعت الأمة وصنعت لها حضارة وسلطاناً في التاريخ تظل ـ مع ذلك كله ـ حية في أذهان قسم ولو قليل من أبنائها فتدفعه إلى استدعائها باستمرار وإلى الحنين إلى ثمراتها، ثم تدفعه إلى التوسل بها مادة يبني عليها وبها طموحاً أو مشروعاً للنهوض من جديد من أجل اللحاق بغيره ممن اقتحم آفاق التاريخ وذهب بعيداً في خيار التقدم والبناء الحضاري وتلك كانت سيرة جيلين من النهضويين في القرن التاسع عشر)[2].

هذا التبرير الذي ساقه محررو البرنامج من الباحثين والمفكرين لربط هذا المشروع

---

[1] المشروع النهضوي العربي -مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت -شباط -2010م

[2] نفس المرجع السابق ص113 -114

النهضوي بالفكرة العليا التي صنعت للأمة حضارة وسلطاناً، التي تظل حية في أذهان القليل من النخبة فتدفعهم لإيقاظ أمتهم باستدعاء تلك الفكرة وتشغيلها من جديد حنيناً إلى ثمراتها وتشوقاً للحاق بمن سبقوا واقتحموا آفاق التاريخ، السؤال يطرح نفسه بقوة: ما هي هذه الفكرة العليا، وما هو هذا الحنين الذي به يحصل التوسل ليبني عليها وبها مشروعاً للنهوض؟ لقد عاد هؤلاء إلى لغة الأستاذ ميشيل عفلق الذي كانت تستهويه هذه العبارات وقد اشتق منها بعد ذلك شعار الرسالة الخالدة، التي هي التفسير لعبارة الفكرة العليا، خطاب مثالي يحوم في آفاق كلامية وشعارات ذات إيحاءات تاريخية في عصر الثورات العلمية المتواصلة والتكنولوجيات المتقدمة والثورة البيولوجية التي صار الإنسان بعد اكتشاف الخريطة الوراثية منذ بداية القرن الواحد والعشرين كائناً يمكن تخليقه في أنابيب الاختبار(أي كائناً مخبرياً) وصار من الممكن التدخل للتحكم في صفاته الوراثية، من خلال التكنولوجيا النانوية التي أمكن بواسطتها خلق مواد جديدة، وخلايا حية تستطيع النمو تلقائياً بعد زرعها في العضو المراد استبداله إنها المصيبة فعلاً أن يظل تفكير المفكرين القوميين يجترح أسباباً ما ورائية للظواهر الاجتماعية التي هي ظواهر موضوعية استطاع علم الاجتماع بفروعه المتعددة دراستها في واقعها العياني وفي المجتمعات المتخلفة والمتقدمة عن طريق علم الأنتربولوجيا، ويحدد أسبابها المادية والثقافية، والاقتصادية والسياسية والعلمية ويفسرها رموزاً وأشخاصاً وأفكاراً وممارسات. المشروع النهضوي العربي الذي يجب العمل عليه هو جملة من السيرورات والإستراتيجيات الاقتصادية ـ الثقافية ـ الاجتماعية تتوسل بما هو ملموس لبناء قاعدة فكرية قومية عربية تؤكد على التواصل الثقافي – السياسي حول المسائل الراهنة وبخاصة مسألة تكوين الرأي العام العربي، التي تتطلب أدوات ثقافية ووسائط اتصال حديثة يمكن بها عن طريق الصحافة القومية والمنشورات الحزبية والمواقع على شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية تكريس مساحات واسعة للحوار حول القضايا الرئيسة للمشروع القومي.

إن الموضوعات التي يجب أن تطرح على مؤتمر قومي عربي يتداعى إليه مفكرون ملتزمون بالقضية القومية هي:

1 ـ تحديد إشكاليات العمل السياسي العربي والثقافة القومية.

2 ـ تحديد مظاهر الأزمة في العقل العملي ـ السياسي التي تزيد من الفرقة والانقسام في الموقف العربي بين وحدة الصف ووحدة الهدف .

3 ـ صياغة منطلقات فكرية لبرنامج سياسي يكون دليل عمل للمفكرين والسياسيين القوميين من أجل تحديد الأساليب والوسائل الأفضل لتنفيذ إستراتيجيات العمل القومي على المستوين الشعبي الرسمي في كل قطر وعلى مستوى الأقطار مجتمعة.

4 ـ التركيز على المقاومة كفكر وثقافة وإستراتيجية لمواجهة العدوان وتحرير الأرض، بنقد التجربة السابقة وتصحيح الأخطاء ووضع الأمور في نصابها بكل شفافية بعيداً عن الديماغوجية بإعادة الجماهير العربية ومنظماتها الشعبية إلى ساحة العمل السياسي كقوى اجتماعية فاعلة ومؤثرة في تقرير المصير العربي.

5 ـ استعادة الوعي القومي العربي الديموقراطي، وترسيخ المؤسسات الديموقراطية على المستوى العملي والقانوني.

6 ـ إن الإنجازات الفكرية النظرية حول العروبة مفاهيمها وفلسفتها وقضاياها العامة قد تعينت في الفكر العربي منذ انطلاق النهضة القومية في مطلع القرن العشرين. المطلوب اليوم تجديدها في إطار التغييرات التي طرأت على الوضع الدولي وبخاصة في إطار الأزمة العامة للرأسمالية والانهيار المريع للاشتراكية. والفوضى السائدة في العالم فكرياً وأيديولوجياً حول النظام البديل الذي تفرضه التطورات الثورية العلمية والتكنولوجية.

لقد دار السجال في منتصف القرن الماضي بين التيارات السياسية : القومي العربي، والماركسي الشيوعي، والليبرالي الديموقراطي، والإسلامي السلفي على قضايا سياسية، وثقافية واقتصادية وفكرية في مقدمتها قضية الوحدة وقضية فلسطين وقضية التحرر الوطني والاشتراكية. هذه التيارات التي كانت متخاصمة متنافسة بينها أيديولوجياً ومتصارعة على الفوز بالسلطة تآمرياً. توسلت بكل الوسائل لتصفية بعضها بعضاً ولم تلجأ إلى عقد تحالفات فيما بينها إلا على

فترات، وفي حالات خاصة جداً مع أنها جميعها تدعي النضال من أجل التحرر الوطني وبناء الدولة العادلة وتحرير فلسطين من الصهاينة والاستقلال الاقتصادي بعد تحقيق الاستقلال السياسي والتنمية. ولكنها على مستوى الممارسة كانت تتجاهل كل ذلك وتشتبك في صراع دموي، كما جرى بين البعثيين والشيوعيين في العراق وبين الناصريين والبعثيين في سوريا وبين البعثيين والإخوان المسلمين في سوريا وبين الناصريين والإخوان في مصر وبين الناصريين والشيوعيين في مصر والسودان، هذه الصراعات التي لم تتجاوز خطاب المزدوجات والهجائيات وهي تركز على السوءات، وما يسمى بالانحرافات. ونسي الجميع أنهم في فضاء محاصر بالصهيونية والإمبريالية إقليمياً ودولياً التي ترمي بينهم العداوات وتؤججها، لتستغل صراعهم في تحقيق مخططاتها. وبدل النقد الموضوعي الذي يؤسس لأفكار مشتركة ويعيد صياغة النظرية السياسية العربية لإنشاء تحالفات موضوعية، كان كل منهم يتمسك بأفكاره وشعاراته ومواقعه، يدافع عنها بشراسة تفوق مواجهة الأعداء المحيطين بالجميع. لقد سبق النقد بالسلاح الصهيوني النقد العقلاني الموضوعي فتهاوت الأيديولوجيات على وقع الهزيمة المدوية في حزيران لينطلع صراع القبائل والعشائر والطوائف والمذاهب ليتسابق الجميع على التراث ويقيم معه علاقة جديدة، بعد احتلال جيوش الأطلسي للعراق. فتراكمت الهزائم وداست جيوش الأعداء الأرض الحرام العربية باسم الدفاع عن الدين والاستقلال.

تحديد المستقبل العربي في ضوء كل ما تقدم هو الأهم في الوقت الراهن، وهو المهمة التي يجب العمل عليها لتحديد المستقبل العربي، وهو المهمة التي يجب العمل عليها بإزالة المتناقضات غير القابلة للحل في الفكر السياسي العربي التي راكمتها الإشكاليات الموضوعية وجعلت منها العوامل الذاتية حدوداً مصطنعة للوعي العربي. وبدون تحديدات مفاهيمية وتحليلات فكرية نظرية تجعل من الممكن تجاوزها إلى تركيبات أعلى لصياغة نظرية الوحدة والتحرر القومي. ستظل هذه القضايا معلقة تشكل مراجعات مستمرة محبطة بلا أفق ملموس للخروج من الأزمة التي تحيط بالعمل القومي وتحد من فاعليته. البحث المنطقي الموضوعي والحوار العقلاني النقدي والمنهج العلمي والانخراط في ممارسة سياسية بعيداً عن العصبوية

والتعصب الأعمى هي السبل لجعل الفكرة القومية قوة مادية ومعنوية. وذلك بتحويلها إلى إستراتيجيات عملية ملموسة تعمل على تشغيلها القوى والأحزاب القومية، في برامج ومؤسسات لتعظيم المنافع والمصالح المشتركة بين الأقطار والدول العربية، ومجالات للتواصل على مستوى النخب ورجال الأعمال والمنظمات والهيئات الشعبية والنقابات العمالية من أجل خلق حالة سياسية وحدوية تدفع نحو المزيد من التبادل التجاري والاستثمارات وانتقال العمالة ورؤوس الأموال والنشاطات السياسية والثقافية بما يخدم التقارب والتعاون وتطوير المشاركة في كل ما يهم المواطن العربي، لجعل الحدود التي فرضها المستعمرون وتمسكت بها الطبقات الحاكمة لتشديد قبضتها وسلطانها على رعاياها جعلها علامات على الحيازات القطرية فحسب والحقوق المرتبطة بها، ومناطق مفتوحة للتواصل والتبادل والعمل وإقامة المشاريع الاقتصادية والثقافية والعلمية لتجاوز القلاع والحصون والأسلاك الشائكة والمخافر العسكرية المسلحة ليس لحمايتها من الغزاة بل لقطع الجسد العربي ومنع أبنائه من التواصل.

النظرية في هذا المجال يجب أن تنير طريق الممارسة وفهم المهام الملقاة على عاتق الثوار فهماً أعمق بدراسة الواقع على أساس علمي فليس كل تجاوز للحدود يعني التحرر كما قال لينين في إحدى مقالاته، بل تتطلب الوعي الذاتي وهذا هو الأساس. إن ما هو ضروري ينكشف في وقته كما أورد هيغل في منطقه المثالي الجدلي، لكن من خلال صدف كثيرة وممارسات منتصرة ومهزومة وتغييرات موضوعية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. العقل العربي الحديث مطلوب منه أن يبحث ويحلل ويركب ليسبر أغوار الأحداث الجارية ليجمع منها ما هو جوهري ويربطه بما هو ضروري وإن كان عارضاً في وقته ليعطيه موقعه في عملية التطوير والتحديث التي يدفع بها لاكتشاف طريقه نحو تحقيق استراتيجياته الوحدوية. وسوف تظل الإشكالية غير المفهومة لعقل التشرذم العربي والانفصال والتجزئة الذي هو كما يبدو عقل فئات ساقطة اجتماعياً وتاريخياً. فكلما تمكنت الأمة من جمع شمل قطرين عربيين في دولة واحدة تكون نواة للدولة ـ الأمة يستنفر هذا العقل كل قواه ويطلب النجدة من حلفائه أعداء الأمة ويوغل في التآمر

لقلب اتجاه الحركة نحو الوحدة ويعمل لتدويرها نحو الانفصال من جديد ولتدمير الاتجاه الموضوعي والذاتي الوحدوي الذي من المفروض أن يجذب الأجزاء إلى التكتل والتكامل والتوحد. لقد فصل هذا العقل وحدة مصر وسوريا التي حصلت 1958م1961م ويحاول اليوم فصل وحدة اليمنيين التي حصلت 1989م بعد فشل فرسان هذا العقل 1994م، وهذا ما يعمل عليه ما يسمى بالحراك الجنوبي وتسعى لتفعيله القيادات التي ساهمت من قبل في تحقيق الوحدة اليمنية. التي هي الشكل الطبيعي لوجود الدولة في اليمن عبر التاريخ. هم اليوم يقفون عند حدود وعيهم الملتبس بفقدان امتيازاتهم ومناصبهم التي تخلوا عنها عندما كانوا وحدويين فإذا هم اليوم انفصاليون فرسان التخلف وقد أداروا ظهورهم للمستقبل ظناً منهم أنهم سيعودون قادة وحكاماً لدويلة يمارسون فيها سلطانهم المفقود فهل يقدرون.

إن المطلوب هو الانفتاح الفكري بين التيارات المكافحة من أجل التغيير والتحديث والديمقراطية والوحدة القومية ـ العربي والإسلامي العقلاني والماركسي والليبرالي ـ ونقد تجاربها النضالية أفكاراً وأيديولوجيا وممارسات، ومناهج وسياسات والتحليل المعمق للإشكاليات النظرية التي واجهتها في ممارساتها الثورية. والبحث عن نقاط الالتقاء وتحييد المختلف وجعله من المسكوت عنه شريطة أن يكون كذلك محدداً ومعيناً. وصياغة برنامج سياسي يلبي الحد الأدنى لمتطلبات الغايات القومية والوطنية، باعتماد العقلانية النقدية كمنهج وأدوات، الذي هو نقد وبناء للعقل السياسي العربي في هذه المرحلة المصيرية التي يتوقف عليها بقاء الأمة أو انفراط عقدها، (فالأمة إذا غلبت على أمرها وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء)[1] بحسب ما جاء في مقدمة ابن خلدون. إن الأصوليين والمذهبين إذا ظلوا في إطار مرجعياتهم العقائدية ونصوصهم المقدسة، لن يفيدوا أمتهم في شيء، لأن المسألة لم تعد مسألة نصوص مطلقة ومقدسة بعد الهزائم الكارثية التي لحقت بالمصير العربي وجعلته بهذه الحالة من الرثاثة والركاكة، فنحن على مفترق طرق

---

[1] المقدمة الفصل الرابع والعشرون. ص 148. مرجع سبق ذكره.

إما النهوض الحقيقي وإما الموت والتلاشي، وموت الأمة العربية هو استمرار تجزئتها وانفصال أقطارها وفقدانها التدريجي لهويتها وخصائصها الذاتية وسجاياها القومية، وتطور دويلاتها القطرية ككيانات تابعة للدول الإمبريالية بشكل منفصل عن جسد الأمة ومصيرها الموحد[1].

---

[1] راجع كتاب النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة - محمد سعيد طالب دار الأهالي — دمشق 1994م الفصل الرابع وما بعد.

المحور الرابع

المناهج وطرائق التدريس والبحث العلمي
في الوطن العربي – الواقع والآفاق

- بدر الدين عامود

ليس من باب المبالغة القول بأن تطورا ملموسا قد حدث وشمل مختلف مستويات الوعي الاجتماعي وتجليّات الوعي الفرديّ في المجتمعات العربية عبر السنوات السبعين الماضية على وجه التقريب. ولعلّ الأجيال التي ولدت قبل هذه الفترة أو على مشارفها أو بعدها بقليل تشهد على صحة هذا القول الذي يعدّ حقيقة من غير الإنصاف تجاهلها أو حتى التقليل من حجمها والاستهانة بأهميتها على العديد من الصّعد. ويكفي أن نسوق ما تسترجعه هذه الأجيال من صور حول ماضي الواقع الاجتماعي العربي الذي كان نشاط الزراعة وتربية الحيوانات يغلب على نمط المعيشة آنذاك، وما يتطلبه ذلك من قدرات ومهارات ومعارف بسيطة ومحدودة يتمكن المرء قبل يفاعته من التزوّد بها وممارسة ذلك النشاط دونما صعوبات. ولدى مقارنة هذه الصور بما نراه في العقود الأخيرة من تنوع في أنماط النشاط العقلي واليدوي وتعقد في شبكة الوظائف والأدوار الاجتماعية وإدراك ما يستلزمه ذلك كلّه من قدرات عقلية وفكرية ومهارات حركية وحسية ووظائف لغوية ومعارف واسعة وعميقة فإنّ المرء لا يواجه صعوبة كبيرة في الوقوف على ما بين الحالتين أو الواقعين من بون واسع وتقدير مدى ارتقاء الوعي الاجتماعي والفردي في مجتمعاتنا خلال الفترة المذكورة.

ومن البديهي أن يطرح سؤال عن الأسباب التي كانت وراء هذا التحوّل الايجابي الذي عرفه المجتمع العربي في هذه المرحلة التاريخية. ولما كانت هذه الأسباب عديدة والتعرّض لتشابكها وتشعّباتها يطول، وقد يأخذنا بعيدا عمّا قصدنا إليه، فإننا نؤثر توجيه الاهتمام نحو التعليم لأنه السبب الأهم، في نظر الباحثين، والموضوع المحوري بالنسبة لنا، في هذا المقال.

وفيما يتعلق بالموقف من التعليم فإننا لا نتردد في إعطائه دور الريادة بين العوامل الأُخرى في رفع مستوى الوعي الاجتماعي والاتقاء بالشخصية الإنسانية. ومن غير التعليم بأوسع مدلولاته لا يمكن التحدّث عن التطوّر في أيّ من مظاهر

الوعي الاجتماعي والفردي. فبفضل انتشار المؤسسات التعليمية والتربوية في البلدان العربية وتزايد أعداد المعلمين والأساتذة والمتعلمين فيها منذ نهاية حقبة الاستعمار المباشر تقريباً أمكن تحقيق تلك النقلة الهامة في تطور مجتمعاتنا وإنساننا. وهذه حقيقة تبرز في كتابات الباحثين والمفكرين المعاصرين. كتب الدكتور محمد عابد الجابري في هذا الشأن يقول: " لا أحد يستطيع أن ينكر ولا يجوز أن يتجاهل حقيقة أن التعليم في الوطن العربي قد خلق خلال العقود الأخيرة وضعية جديدة تماما " (2، 2).

كما يرى الدكتور عبد العزيز عبد الله السنبل أن " التعليم أسهم في إعادة فهم وترتيب الانتماءات العقلية والاجتماعية في إعادة فهم وترتيب الانتماءات العقلية والاجتماعية والطائفية بصورة تحفظ للفرد هويته وكينونته وشخصيته بعيدا كلّ البعد عن الذوبان المطلق في الانتماء الضيق (4، 300 - 301) ".

غير أن الدخول في تفاصيل آثار التعليم في شتى الجوانب المجتمعية والفردية ومعرفة حدودها وعمقها والحكم على مزايا ذلك التعليم ونقائصه خلال الفترة المنصرمة بالعودة إلى أهدافه ووظائفه يكشف للباحث عن أوجه القصور والعجز عن تحقيق تلك الأهداف والقيام بهذه الوظائف. فالإحصائيات الرسمية تشير إلى العدد الكبير الذي يصل إلى ما يقارب السبعين مليوناً من الأميين في الوطن العربي إلى جانب نسبةٍ كبيرة ممن يحسبون على المتعلمين يمكن إضافتها إلى فئة الأميين بسبب ظاهرة التسرب قبل إتمام المرحلة الابتدائية أو الأطوار الأولى من التعليم والنقل الآلي من صفٍ إلى صفٍ أعلى دونما استحقاق.

وهكذا ظلّت هذه الفئات عاجزة عن المشاركة المأمولة في خطط التنمية المادية والثقافية في مرحلة يحتاج المجتمع العربي أكثر من غيره خلاله إلى تطوير الإمكانيات البشرية وتحسين الإنتاجية فيه خدمة لأهدافه في التقدم والازدهار.

ويُضاف إلى ذلك أن التعليم بمضامينه ومناهجه كان ولا يزال نشاطا تقليدياً يسعى إلى إكساب الدارسين مهارات الكتابة والقراءة وتزويدهم أساسا بالمعارف العلمية والأدبية والفنية المختلفة دون مراعاة للواقع ومتطلباته الحقيقيّة وما يمارس فيه من نشاطات مع ما تستدعيه من تشكيلات نفسية وعناصر معرفية ، والبحث عن أفضل السبل لتكوينها لدى الناشئة.

ولقد كانت هذه المشكلات وغيرها ممّا عجز التعليم في الوطن العربي عن حلّها ماثلةً أمام وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب عبر تأكيدهم على "أن الإنجاز التعليمي في الوطن العربي، حتى بالمعايير التقليدية، ما زال متخلفاً بالمقارنة مع باقي دول العالم، وفي بعض الأحوال حتى بالنسبة إلى البلدان النامية" (1، 11).

ويقيناً أن وزراء التربية العرب لم يقيموا حكمهم هذا على ما يمكن تعريفه شرطيا بالمشكلات الداخلية (الأمية، الفقر، المخدّرات، الجنوح، انخفاض إنتاجية العمل.. .الخ) التي لم يجد نشاط التعليم سبيله بَعْدُ إلى حلها فقط، بل وعلى التحديات التي يطرحها العصر على العرب حكومات ومنظمات وجمعيات وأفراداً. وتتمثل هذه التحديات في التطور العاصف للعلم والتقنية الذي يشهده سكان كوكبنا اليوم وما يفرضه عليهم من إيقاعاتٍ سريعةٍ في التعامل مع منتجاته واستيعابهم لها وتغييرٍ في علاقاتهم بعضهم ببعض على جميع الأصعدة وفي مختلف الاتجاهات.

ولا غرو في أن يكون هذا الواقع بمختلف عناصره ومكوّناته وارتباطاتها المتعدّدة وتفاعلاتها المتنوعة موضوع اهتمام الجميع والعاملين في حقل التربية والتعليم بخاصة (انظر للمثال 3 ؛ 4 ؛6) ومع تباين وجهات نظر هؤلاء إلى منظومة التربية والتعليم وموقعها بين منظومات المجتمع الأخرى ودورها في حركة تلك المنظومات، فإنهم يتفقون حول التشديد على الدور الحاسم للتعليم في المجتمع وارتباط غد الأمة العربية بوصفه وبمستواه.

لقد كان النشاط التربوي التعليمي على الصعيدين النظري والعملي وسيظل في العقود القليلة القادمة المجال الأساس للإنتاج الاجتماعي من حيث الأعداد التي استقطبها والتي سوف يستقطبها لممارسته. وأهمية هذا الإنتاج الاجتماعي ووزنه النوعي لا يقتصران على ما ينفقه الناس فيه من جهد، بل ويتجاوزانه إلى نوعية المنظومة التعليمية وجودتها. ويمكن القول بكثير من الثقة التي تسوغها المعطيات الراهنة إن على هذه النوعية والجودة سوف يتوقّف إسهام أي شعبٍ في الثقافة الإنسانية ودفع عجلاتها إلى الأمام، وبالتالي موقعه في هذا العالم. وفي هدي هذا الاعتقاد نرى أن التعايش مع منظوماتنا التربوية والتعليمية الحالية سوف لن يستمر أكثر من ثلاثة عقود كحدٍّ أقصى. وقد يغدو ذلك مفهوماً أكثر حينما نقف على

حجم التغيّرات التي تلحق بمضمون التعليم وبمناهجه وطرائقه في المجتمعات المتقدمة وبعض المجتمعات المتخلفة وأبعاد تلك التغيّرات ودلالاتها وانعكاساتها على صعيد مخرجات هذا النشاط الإنساني.

ولعلّ من المسلم به أن هذه التغيّرات التي تمسّ الخلفية الفلسفية والأسس المنطقية والاجتماعية والنفسية للتعليم ليست نتيجة تطور نظري خالص لأفكارنا وتصوراتنا حول طبيعة التعليم وجوهره، وإنما هو إجراء ضروري لمواجهة ما يمليه الكمّ الهائل من المعلومات التي ينتجها البشر في ميادين المعرفة والسرعة المذهلة التي تصل بها إلينا وتفرض علينا عملية استيعابها والإفادة منها. وإزاء هذا الواقع الذي يزداد صعوبة وتعقيداً يوماً بعد يوم وجد القائمون على قطاع التربية والتعليم في عددٍ من البلدان العربية أن لا مندوحة من اتخاذ إجراءات علاجية تهدف إلى تطوير العمل في هذا القطاع وتحسين مردوديته وتعديل بعض مفاهيمه وأهدافه. ولقد جاءت هذه الإجراءات لتفيد من التجارب المتقدمة، فاتجهت نحو إقرار بنية قاعدية جديدة تعرف بالتعليم الأساسي لتكون بديلا عن التعليم التقليدي بمرحلتيه الابتدائية والإعدادية. ورافق ذلك وتبعه إدخال تعديلاتٍ على مناهج التعليم بما فيها المحلة الثانوية.

بيد أن هذه الإجراءات لم تغيّر من جوهر العملية التعليمية شيئا. وتبين بعد بضع سنوات من تطبيق التعليم الأساسي بأنه كان إجراء شكليا لا تتعدى أهدافه زيادة سنوات التعليم الإلزامي في تلك البلدان إلى نهاية ما كان يُعرف بالتعليم الإعدادي لتكتسب الأجيال الجديدة خلالها مزيداً من المهارات والقدرات التي تمكنها من مواجهة مستجدات الحياة وكان الكثير يأمل أن يكون الإجراء هذا خطوةً نوعيةً على طريق التغيير الجذري، خاصة وأن هذا النموذج الذي نحن بصدد محاكاته يستند إلى معطيات علم النفس النمائي والتربوي فيما يمس الخصائص الجسمية والنفسية للطفل في كل مرحلة عمرية من المراحل التي يغطيها التعليم الأساسي من ناحية، وإلى معرفةٍ واسعةٍ وعميقةٍ بمختلف أوجه النشاطات الإنتاجية وما يتطلبه كل منها من قدرات ومهارات ومعارف لدى من يمارسها من الناحية الثانية.

وعلى أساس هذه المعطيات وتلك المعرفة تمّت إعادة النظر في محتوى التعليم ومناهجه وطرائقه في البلدان التي نشأ فيها هذا النموذج. فقسّمت المدرسة إلى ثلاثة

أطوار ووضعت المناهج والكتب المدرسية على نحو يناسب خصائص الطفولة في كلّ منها بهدف تطويرها . وأنشئت المختبرات العلمية وأقيمت ورشات العمل المختلفة في المدارس لردم الهوّة بين النظرية وتطبيقاتها، والتعريف بالمفاهيم والموضوعات التي تجسّدها، وإكساب التلاميذ المهارات والمعارف التي تتطلبها المهن المختلفة. ولما كان تزويد الدارس بما يتطلبه العصر من قدرات وتقنيات هدفا عاماً للمدرسة الأساسية فقد عرفت بالمدرسة الأساسية ـ متعدّدة التقنيات. وهكذا، وباستثناء بعض الموضوعات والنصوص كانت تضاف هنا وهناك إلى المناهج التقليدية عندنا، بقيت هذه المناهج في أغلب الحالات وفي مراحل التعليم قبل الجامعي مقطوعة الصلة بمعطيات علم النفس النمائي. فعلى الرغم من أن دراسات مدرسة جنيف بإشراف جان بياجيه بيّنت، للمثال أن مفاهيم الاحتفاظ بالكم والحجم والطول والوزن تتكون عند الطفل بين السابعة والتاسعة من عمره، وأن مثيلاتها من الدراسات التي أجريت في بيئات ثقافية متباينة (نيويورك، الأسكيمو، السنغال، الدانمارك، الجزائر، إيران..) وطبّقت فيها اختبارات بياجيه ذاتها كشفت عن إمكانية في سنوات أبكر، فإننا لا نزال نلمس إصرار واضعي المناهج في بعض البلدان العربية (سورية، مثلا) على إرجاء تعليم هذه البنيات العقلية حتى السنة الأولى من الطور الثالث من التعليم الأساسي (الصف الأول الإعدادي سابقا)، أي إلى أن يبلغ الطفل الثالثة عشرة من عمره.

ويدرك المهتمون بشأن التعليم وارتباطه الوثيق بعلم النفس أن مثالاً كهذا ليس سوى واحد من الأمثلة التي يصعب حصرها والتي ترد إلى الذهن فور الشروع بالحديث عن إشكاليات مناهج التعليم الأساسي والثانوي.

وفي الفترة ذاتها شهد قطاع التعليم الجامعي في البلدان العربية، بدوره تطوراً ملموساً تجلّى في إنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية وافتتاح كليات ومعاهد عليا ومتوسطة جديدة، وإدخال فروع عديدة في ميادين العلم والمعرفة كافة، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الراغبين في الدراسات الجامعية على اختلاف مستوياتها التدرجية والعليا وتلبية حاجات المجتمع المتنامية للإطارات المؤهلة بهدف الارتقاء بمختلف وطبيعي أن يرافق ذلك إعداد الهيئة التدريسية الجامعية وتأهيل أعضائها ليكونوا أوجه النشاط الاجتماعي الخدمي

والمنتج، وقيادة حركة النهوض المنشود قادرين على أداء تلك المهمة. ولذا فقد شهدت الدول الأوروبية والأمريكية – بشكل أساسي وصول آلاف الطلبة العرب للدراسة في جامعاتها ومعاهدها والحصول على الشهادات العليا في مختلف الفروع العلمية والأدبية والفنية والتطبيقية. وعقب عودتهم إلى أوطانهم كان يتم تعيين جلّهم في الجامعات، المر الذي فسح أمام إسهامهم في إحداث تغييرات هامة في مسار التعليم الجامعي على صعيد الخطط الدراسية والمقررات واستحداث العديد من الفروع والشّعب العلمية وفتح الباب أمام الخرجين الجدد لمتابعة تحصيلهم العلمي العالي.

على أن هذه التغيّرات ـ كما هو ملاحظ ـ لم تكن أعمق من تلك التي شهدها التعليم الأساسي والثانوي. وكانت في جانبها الأكبر، إن لم يكن كلها تدابير ترمي إلى توفير الأبنية والتجهيزات الضرورية وإعداد الإطارات التي يتعين عليها توظيف تلك الشروط المادية والمشاركة في ممارسة النشاط التعليمي وتسييره. هكذا بقي الجانب الأهم من التعليم الجامعي أيضاً، ونعني مضمونه ومناهجه إضافة إلى البحث العلمي باعتباره المهمّة الرئيسة التي يُلقى النصيب الأكبر من عبئها على عاتق الجامعة بعيداً عن اهتمام السلطة التعليمية الجامعية. فقد كان شغلها الشاغل خلال هذه الفترة موجهاً نحو تأمين شروط ومناخات ملائمة، وتجنّب ما يعرقل عودة الطلاب إلى مقاعد الدراسة بصورةٍ هادئةٍ مع حلول العام الدراسي، وتفادي ما يعكّر صفو الامتحانات الفصلية والنهائية وأجواءها حتى الإعلان عن النتائج في نهاية العام الجامعي.

إن هذا الوصف ليس نتاج لحظاتٍ من التأمل، وإنما يستمد مشتملاته من حالة كل مركب من مركبات عملية التعليم ووضع كل طرف من أطرافها ومن المؤكد أن بوسعنا تعميمه على واقع التعليم بجميع مراحله من المحيط إلى الخليج دون استثناء لأيّ قطر. وقد رصد محمد الميلي هذا الواقع وخبر نبضه المتعب ووقف على حركته المتعثرة. وهذا ما عبّر عنه بقوله: " إن أحد المشاكل الأساسية التي يواجهها نظام التعليم في العالم العربي تتمثل في أن الملفّ التربوي والتعليمي نادرا ما يرقى إلى مستوى الملفات الساخنة بالمعنى السياسي للكلمة. فالإدارة المشرفة على الملفّ التربوي غالباً ما تكون منشغلة بمسائل الدخول المدرسي القادم. فيكفي أن يتمّ

الدخول المدرسي في ظروف حسنة أو تبدو حسنةً، ويكفي أن تمر امتحانات البكالوريا بسلام حتى نتنفّس الصعداء ونصفق راضين. إن انشغالات الإدارة المشرفة خلال معظم شهور السنة موزعة بين التهيئة إلى إنهاء الموسم الحالي والإعداد للموسم القادم. وإذا أخذنا بالاعتبار الحيّز الزمني والنفسي الذي يأخذه إعداد حركة التنقلات والتعيين عرفنا ماذا يبقى، أو ماذا لا يبقى من وقتٍ يتصرف فيه التفكير لتحسين النظرية التربوية. وإذا حدث أن شُكّلت لجنة لوضع تصورات مستقبلية فكثيراً ما تصطدم مشاريع تنفيذ تصوراتها بتصرفاتٍ بيروقراطيةٍ تؤدي إلى إفراغها من مضمونها وتحويلها عن وجهتها " (12، 64 ـ 65).

ويعزّز صحة هذا الوصف إجماع المهتمين بالتربية والتعليم والمفكرين منهم بخاصة الذين يحكمون على المنظومات التربوية ــ التعليمية في الوطن العربي بالإخفاق والعجز عن القيام بالحدّ الأدنى ممّا ينتظره النهوض الحضاري منها (4 ؛ 13 ؛ 14).

ولقد حرص هؤلاء على تصوير تجليات هذا العجز ومرتسماته على الواقع من خلال القدرات العلمية والمهنية المتواضعة والأستاذ الجامعي والمستوى المتدني لوعي خريجي المدارس والجامعات العربية. وفي هذا الصدد يقول محمد عبده يماني : " إن التعليم في البلاد العربية مخيب للآمال.. . ولا يزال بعيداً عن تحقيق أهداف الأمة لأننا، بكل أسف ما زلنا في مناهجنا الابتدائية وما حولها وفي جزء من المناهج الثانوية نعتمد على الحفظ الاستظهار. والمدرس يعيد تدريس المادة سنوات وسنوات دون أن يطور نفسه.. . الأساتذة تحكمهم قوالب محدّدة، ويتخرجون ولا يعرفون إلى أين.. . ومن أخطر ما نلاحظه في التعليم أنه يتنافى بكل أسف مع متطلبات النهضة الاقتصادية على وجه الخصوص، لأننا ننتج قوىً بشريةً غير قادرةٍ على العمل والإنتاج، بل وغير محترمة ـ حتى مجرّد احترام ـ لقضية العمل " (14،61).

وخلاصة القول فإن الارتقاء بالتربية والتعليم إلى مستوياتٍ جديدةٍ ومختلفةٍ نوعياً لم يكن، في رأي الباحثين العرب، من أولويات السلطات السياسية والتربوية في الوطن العربي حتى الآن. وإن هذه السلطات لم تر في نفسها منافساً في السّباق الذي ما فتئ مضماره يشهد زيادةً مستمرةً في عدد المتنافسين، وأن عليها أن تُحلّ البلد الذي تمثله مكانةً متقدمةً بين بلدان العالم وبدل أن تتولى القيام بهذه المهمة من

منطلق أن النوعية الرفيعة للتربية والتعليم هي المقدمة الضرورية للنهوض بكافة مناحي حياة المجتمع، فإن غالباً ما تنظر بعين الريبة والاستياء إلى الملاحظات أو الانتقاصات التي توجه من حين إلى آخر إلى وضع التربية والتعليم، وترمي إلى رفع سويته تحت ذرائع شتى تلوح عبرها الحواجز التي تقيمها تلك السلطات بينها وبين أصحاب الرأي والفكر.

ولقد أبرز المفكرون والمربون العرب مقاصد السلطات التربوية من وراء تلك التغييرات التي لا تمس سوى المظاهر الخارجية لنظام التعليم دون أن تسبر أغواره وتغوص في أعماقه، ولا تتعدى حدود جوانبه الشكلية من غير أن تتحرى جوهره. ورأى بعضهم أن الإعلان عمّا تنوي القيام به تلك السلطات ضمن الحدود المذكورة غالباً ما يقرن بمناسبةٍ عامةٍ أو خاصةٍ فيتخذ الأمر صورة حملةٍ دعائيةٍ تسخّر لها الإمكانات المادية والبشرية بسخاء تقديه عبر الشعارات المثيرة كحدث مفصلي بارزٍ ومقدمةٍ لازدهار المجتمع وفي هذا المعنى يقول عبد العزيز السنبل: "وتتصف السياسات التربوية في الدول العربية بالجمود، ولا تخضع في الغالب للتطوير والتحديث والتغيير، وكأنها من الثوابت العقائدية. ومن هنا يلاحظ أن صناعة التغيير لا تحدث في الغالب نتيجةً لاعتباراتٍ إستراتيجيةٍ أو فلسفيةٍ، إنما تأتي استجابةً لمتغيرٍ طارئٍ أو حدثٍ عالمي أو رغبةٍ واجتهادٍ ورؤيةٍ شخصيةٍ للقيادة العليا في الهرم الإداري، وما إن تتغير هذه القيادة حتى يتلاشى الإصلاح أو التغيير لارتباطه بشخصٍ أكثر من ارتباطه بإستراتيجيةٍ أو توجّهٍ مؤسسي نابعٍ من حوارٍ وطنيٍ تتشارك فيه القوى الحيّة وذات الرأي والرؤية في المجتمع" (4، 303). وعلى الرغم من أن المفكرين والمسؤولين عن الشؤون التربوية يشيرون في كتاباتهم وتقاريرهم إلى المشكلات المادية والبشرية كالأبنية المدرسية والوسائل التعليمية والكتاب والإدارة والمعلم والمتابعة والتقويم كأسباب مسؤولةٍ عن استمرار حالة التربية والتعليم المتخلفة وترديها، إلا أنهم يشددون، في ذات الوقت، على أن "مقتل التربية يكمن في نوعيتها ودورها" (10، 1) ويوسع الباحث أن يعرض عشرات المواقف الجماعية والفردية التي يتأكد من خلالها اتفاق الجميع على توصيف حالة التراجع والتردي التي تعاني منها التربية. فلا يكاد مؤتمر أو ملتقى أو منتدى عربي أياً كان مستواه عقد في السنوات الأخيرة يخلو من إشارةٍ واضحةٍ إلى

هذا الواقع ويدعو إلى العمل من أجل تجاوزه وتوفير شروط تحسين نوعية التربية. فقد دعا اجتماع نصف العقد الذي عقد في عمان عام / 1996 / إلى " التركيز على أشكال التعلّم والتفكير النقدي التي تمكن الأفراد من فهم البيئات المتغيِّرة ومن ابتكار معرفةٍ جديدةٍ ورسم معالم مصائرهم بأنفسهم " إذا كان ثمة رغبة في مواجهة تحديات أهداف التعليم للجميع (8).

وأكدّ التقرير الإقليمي لليونسكو في ختام المؤتمر حول التعليم للجميع في الدول العربية الذي عقد في القاهرة عام 2000 م على " إسهام التعليم في تحقيق التنمية ، وعلى عزم المؤتمر الراسخ على إعداد برامج تربوية من شأنها تمكين المنطقة من أن تحتل مكانها المناسب في القرن المقبل (8) ". ويبدو أن الوصول إلى هذا الهدف يتوقّف على توفير شرطين هما : محو الأمية وجودة التعليم.

وعلى أساس قياس التحصيل الدراسي الذي قامت به اليونسكو واليونيسيف على عيّنات من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي في مدارس عدد من البلدان العربية وما كشف عنه من ضعف بيّن في القدرات والمهارات مما يجعلها أدنى بكثيرٍ من المستوى المقترح في جو متباينٍ خلص التقرير المذكور إلى أن التعليم الابتدائي في الدول العربية ما زالت عاجزةً عن توفير متطلبات التعليم الأساسية. ويرجع التقرير سبب تدني مستوى نوعية التعليم إلى أكثر من تجويد عملية التعليم. ولذا فإنّ الارتقاء بهذه العملية مازال يشكل التحدي الأكبر للدول العربية (15 ، 31 ـ 34). ولمعرفةٍ بالواقع التعليمي في الوطن العربي معرفةً تبلغ حدّ اليقين ينصح الخبراء بسلوك سبيلٍ مختصرٍ ويسيرٍ. فالعودة إلى كلمات المسؤولين وتقارير المختصين من النخبة في مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي العرب وما توصلّت إليه من مقرّراتٍ وتوصياتٍ تضع الباحث أمام صورةٍ قاتمةٍ عن هذا التعليم بكافة مستوياته ومراحله وأنواعه من خلال ما تحتويه من إشاراتٍ واضحةٍ وصريحةٍ وتلميحاتٍ لا تخفى على المرء دلالاتها ومقاصدها إلى ما يكتنفه من نقائص وسلبيات.

وتتكرر هذه الصورة في كلّ مؤتمر من هذه المؤتمرات. فمنذ المؤتمر الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب الذي عقد في الجزائر عام 1981م إلى المؤتمر الثاني عشر الذي عقد في بيروت عام 2009م ، ومنذ المؤتمر الأول لوزراء التربية

العرب الذي عقد في طرابلس عام 1998م حتى المؤتمر السابع الذي عقد في الشهر الثالث عام 2010م في مسقط وعى الرغم من تنوعها ، كان المشاركون فيها يعترفون بتخلف المنظومة التربوية التعليمية العربية ، ويلحّون على ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل تطويرها والانتقال بها إلى مواقع متقدمة.

ولما لم يتغيّر واقع هذه المنظومة وبقي على حالة التخلّف حتى موعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في دمشق عام 2008م فقد اتخذ القادة العرب فيها قراراً يقضي بضرورة الشروع بتنفيذ خطةٍ لتطوير التعليم في الوطن العربي ويؤكد السيد محمد العزيز بن عاشور مدير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) أن هذه الخطة التي تتسم بالشمولية وتكامل العناصر "... ليست بديلا لمشاريع التطوير التربوي الجارية في كلّ بلدٍ عربيٍّ ، وإنما تشكّل إطاراً مرجعياً وتوجهات إستراتيجية تسير في اتجاه دعم التنسيق بين هذه المشاريع والتأليف بين الرؤى "* والسؤال الملّح هنا يتعلق بالعراقيل التي تقف في طريق التربية والتعليم في الوطن العربي والأسباب التي تحول دون شروع المسؤولين عن هذا القطاع بوضع برامج عملية لتنفيذ توصيات المؤتمرات ومقرراتها ولا سيّما ما يتصّل بمضمون التعليم وتحسين نوعيته.

وتقتضي مشروعية هذا السؤال البحث عن إجابة موضوعية له بهدف إزالة مقوّمات حركة التعليم في وطننا العربي نحو الأمام وتوفير ما تتطلبه هذه الحركة من شروط باعتبار أن ذلك يؤلف في رأينا ، الخطوط الضرورية الأولى لتحقيق الهدف الذي نريد. ومع الإشارة إلى أنّ الوصول إلى هذه الإجابة تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً بسبب تعدّد الزوايا التي يتم النظر من خلالها إلى تلك المعوقات وتباين المواقع بالنسبة لها والأدوار والوظائف في المنظومة ككل ، فإننا نرى أداء هذه المهمة هنا يبعدنا كثيراً عن هدفنا من هذا المقال.ومهما يكن من أمر المعوقات والأسباب التي تكمن وراء موقف المسؤولين فإنّ من مقتضيات تقوية إرادة التغيير وتدعيم النزعة

---

* انظر كلمة المدير العام للالكسو محمد العزيز بن عاشور في افتتاح المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب المنعقد في مسقط في 2010/3/7م. تحت عنوان " التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي)، وتطويره وتنويع مساراته ".

إلى تحسين واقع التعليم وتطويره في بلداننا أن نلزم أنفسنا بتأمل تجارب الغير في هذا المجال واتخاذها جميعها أو بعضها، مثلاً يحتذى به ونموذجاً يحاكى ليس من حيث مضامينه وإنما من حيث دوافعه ومراميه. وبمقدور المهتم بالشأن التربوي في العالم أن يستعرض العديد من هذه التجارب.ولعلّ أول ما يرد إلى ذهنه في هذا الصدد تلك السلسلة من التغيرات الهامة التي عرفها النشاط التربوي والتعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي والتدابير الدورية التي اتخذتها السلطات التربوية في اليابان خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية والتحولات الجذرية التي عرفها النظام التربوي والتعليمي في الصين في نفس الفترة، والمراجعات المستمرة لمناهج التعليم في الاتحاد السوفيتي السابق وإعادة النظر في مبادئها ومحتوياتها. والانتقادات التي وجهت إلى واقع التربية والتعليم في أوربة، ولا سيّما في فرنسا وهولندا الدول الاسكندينافية ونتائجها المتمثلة في تحسين هذا الواقع لكي يستجيب للمتغيرات التي شملت كافة مناحي الحياة في تلك البلدان وغيرها، ولا تتوقف معرفة الباحث المهتم عند حدود تجارب الدول الصناعية فقط، بل وتتعداها إلى دول تعرف تحولات إيجابية هامة في العقود الثلاثة الأخيرة بفضل تجويد هذا الحقل وزيادة الاهتمام به كالبرازيل وتركيا وإيران والهند.

وعلى الرغم من عمق وشمولية هذه الإجراءات ووزنها النوعي في التاريخ التربوي والتعليمي العالمي، فإنّ ثمة في تلك البلدان من يرتاب في إمكانيتها على الوفاء بالوعود التي أطلقتها وتحقيق الأهداف التي اتخذت من أجلها. وقد يكون ما أبرزته اللجنة الوطنية للتميز في التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقريرها الصادر عام 1983م وما أعقبه من مناقشاتٍ وحواراتٍ استمرت سنواتٍ عديدةً التعبير الأصدق عن ذلك الوقت والبرهان الأقوى على تزايد عدد ممثليه واتساع مساحة الخوف على مستقبل التربية التعليم في العقود القادمة. وهذا ما أكدت عليه دونا أوتشيدا وزميلتاها بالقول: " ربما نسمع صيحةً أعلى من تلك التي أطلقها تقرير" أمة في خطر: ضرورة الإصلاح التعليمي" الذي أصدرته اللجنة القومية للتميز في التعليم سنة 1983م. وقد استمر الاستشهاد بما ورد في هذا لتقرير عدّة سنواتٍ في الجدل الدّائر حول كفاءة التعليم في خدمة المجتمع الأمريكي وعلى الرغم من جهود الإصلاح كبيرة والصغيرة، ما تزال غالبية الناس غير متأكدةٍ من

أن أوضاع التعليم، كما وُصفت في هذا التقرير، قد تغيرت بشكلٍ جذري" (1، 15). ولئن كان هذا هو موقف الرسميين وغير الرسميين في العديد من بلدان العالم، ومنها بلدنا، عبر المؤتمرات والمنتديات العربية والإقليمية على نحو ما أسلفنا، فإننا نجد في الكثير مما يجري على الساحة الدولية من محاولاتٍ جادةٍ في حقل التربية والتعليم على وجه التحديد بالنظر إلى قيمته ودلالاته الايجابية على الصعيدين النظري والعملي راهناً ومستقبلاً ما يتجاوز المثل والنموذج الذين يثيران تصوراتنا وأفكارنا حول الأهمية الاستثنائية التي تكتسيها منظومة التكوين في حركة المجتمع إلى اعتباره محركاً وموجهاً لعمنا في سبيل التحسين المستمر لتلك المنظومة ورفع مستواها ومضاعفة قدرتها على تسريع الخطى في المجتمع العربي للّحاق بالّذين سبقونا واحتلال الموقع الذي ننشد كطرفٍ فاعلٍ في تدعيم ونشر القيم العليا لحضارة الإنسانية وفيما يتعلّق بما يجري في حقل التربية والتعليم على الساحة العربية فإنّ الأمانة والموضوعية تقتضيان التنويه بما تقوم به بعض وزارات التربية والتعليم ومنها وزارة التربية في سورية عقب مؤتمر القمة العربية الذي عقد في دمشق عام 2008م. فقد علمنا منذ بضعة أشهر أن الوزارة شرعت منذ عام تقريباً بتطبيق مناهج جديدة في التعليم الأساسي والصف الأول من التعليم الثانوي على تلاميذ أربع مدارس تجريبية في أربع محافظات سورية. ومن المقرر أن تقوم الآن بمساعدة منظماتٍ دوليةٍ بتقويم تلك المناهج قبل تعميمها ولما لم نتمكن من الإطلاع على طبيعة هذا الإجراء ومداه، فإننا سوف نُرجئ الحديث في هذا الموضوع ومناقشته حتى تتوافر المعطيات الكافية حوله. لقد ألمحنا إلى أن عملية تطوير التعليم تشمل كافة شروطه المادية والبشرية (الأبنية، الوسائل والأدوات، مضمون التعليم، المعلم، الإدارة..) وينبغي التأكيد هنا على ضرورة متابعتها وتقويمها باستمرار بغية التأكد من أهليتها وكفاءتها وتوفير ما تستدعي الأهداف التعليمية من خصائص وصفاء فيها. على أن الاهتمام الأساسي في هذا الشأن يجب أن يوجّه نحو تحسين نوعية التعليم وتجويد محتواه.

وما يحمل الباحثين على التشديد على أهمية مناهج التعليم هو أنها تؤلّف في نظرهم، المصدر الهام الذي ينهل منه الدارس جلّ معارفه والمحدّد الرئيس، في اعتقاد الكثير منهم، لشخصيته وتكوين قدراته العقلية ومشاعره وتوجهاته الفكرية

ودوافعه الثقافية والروحية ولذا تراهم، والعرب منهم بشكل خاص، يدعون إلى إعادة النظر بالفلسفة التي تقوم عليها استجابةً لمتطلبات النهوض العربي ودواعيه وأهدافه. ونحن نميل إلى الاعتقاد بغياب هذه الفلسفة تماماً في المنظومة التربوية التعليمية العربية. فمناهج التعليم فيها هي نتاج نقلٍ مشوّهٍ لمناهج أجنبيةٍ أو محاولة للتوفيق بين عدد منها بمعزلٍ عن المبادئ الفلسفة التي بنيت عليها ومعطيات علم النفس التي استدعتها والأهداف القريبة والبعيدة التي وجدت من أجل تحقيقها. وفي هذا الوقت ما انفكت أصوات بعض الرسميين تتعالى عبر الحوارات المبرمجة وغير المبرمجة، المفتوحة والمغلقة، مطالبةً باعتماد مناهج تراعي خصائص الدارسين إلا أن الانتقال إلى الميدان والأخذ باقتراحات الباحثين في الممارسة العملية مهمة مؤجلة.

وهذه الفكرة التي وُلدت منذ زمنٍ بعيدٍ نسبياً كتعبير عن الاتجاه الذي يدعو إلى " سيكلجة " التربية التقطها هؤلاء كما التقطناها نحن في وقتٍ متأخر لم تجد طريقها إلى التطبيق. وبقيت في بلداننا على الأقل كما هو حال صياغة فلسفة للتربية العربية مجرّد أمنية أو شعار نردده في محاضراتنا وحواراتنا ونخصّص له حيزاً من كتاباتنا بسبب ضعف إرادتنا على التغيير الفعلي والحقيقي إن لم نقل غيابها تماماً.

وهكذا فإن عدم وضوح الأهداف التربوية والتعبير عنها بعبارات فضفاضة يجعلان حركتنا ارتجالية وعشوائية ويفقداننا إمكانية التعرف على الأدوات والوسائل التي تساعدنا لدى تلمسنا الطريق نحوها. كتب د. عبد الله عبد الدائم في هذا الموضوع يقول: " إن هناك خللاً أساسياً في التسلسل المنطقي للمقومات الأساسية للنظام التربوي في البلدان العربية يتجلى بوجهٍ خاص في غموض الفلسفة التربوية وما وراءها من فلسفة اجتماعية، وبالتالي في ضعف الأهداف وتسلسلها. هذا الخلل هو الذي يفكك الروابط بين التربية وحاجات التنمية الشاملة ويجعل التربية في معظم البلدان العربية عاجزةً عن أن تضطلع بدورها الأساسي في تكوين القوى العاملة اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي في بناها المستجدة والمتطوّرة " (12، 222 ـ 223).

· إن من يقف أمام ما يودّ المربون (الأم، الأب، المعلم...) نقله إلى الطفل ويتعرّف على مضمونه، فإنه سوف يجد أن الخبرة الاجتماعية والإنسانية التي

تراكمت على مر العصور هي موضوع تلك العلاقة وغايتها بل وإنها هي ما تقوم عليه شخصيّة الإنسان، ويؤلف ما تتمتع به من قدرات ويتقنه من مهارات ويملكه من معلومات.

من هنا يأتي الحرص على مشاركة الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمناطقة إلى جانب علماء النفس والمربين في صياغة أهداف التربية لتكون منارة يهتدى بها في وضع مناهج التعليم ومضمونه واختيار أدواته وتقنياته، وتوجّه عملية تطويره والارتقاء بنوعيته بوصفها الجانب الأهم من حركة المجتمع نحو الأعلى وإلى الأمام.

ونظراً لتعدّد محاور ومراحل عملية تقديم تلك الخبرة الثقافية للأجيال في ضوء أهداف محدّدة وعلى مبادئ جديدة واضحة، وبمضمون يراعي القواعد العلمية المنطقية ومعطيات علم الاجتماع وعلم النفس، فإنه بات من الملحّ إشراك المختصين والخبراء في تلك المحاور من فلاسفة وسوسيولوجين وسيكولوجين وتربويين على اختلاف المؤسسات التي يعملون فيها أو ينتمون إليها (عام، خاصة، حكومية، مجتمع مدني...).

إننا ننظر إلى الثقافة، أي ثقافة، من خلال تفاعلها مع الثقافات الأخرى، ونسلم بالتالي، بوجود ما هو مشترك بين معظم ثقافات الأرض. وإن مساحة هذا المشترك تزيد تبعاً لتزايد قنوات الاتصال بينها. ومن الجانب الآخر ثمة خصوصية يتعين التشديد عليها عند الحديث عن أيّ ثقافة. وتستقي هذه الخصوصية عناصرها ومقوّماتها من البعد التاريخي للجماعة البشرية أو المجتمع وأوجه النشاطات المادية والروحية التي مارسها على مدى هذا البعد.

ومن المعروف أن المؤرخين يصنفون ثقافتنا ضمن الثقافات الأولى التي عرفتها البشرية على هذا الكوكب. ومن منطقتنا شرع الإنسان بوضع الركائز الأولى والمتينة للحضارة الإنسانية حيث عرف منذ آلاف السنين الحياة الاجتماعي المستقرّة، فبنى القرى واشتغل بالرعي والصيد والزراعة وطوّر أدواته ووسائله في التعامل مع بيئته الطبيعيّة لتسخيرها في إشباع حاجاته المتنامية. وكان عبر نشاطه هذا يقوم بتنظيم علاقاته الاجتماعية وتطوير قدراته العقلية ومهاراته الحركية والحسية. وبفضل ذلك نشأت لديه مشاعر إنسانية تجسد نزعته إلى التعاون مع أبناء جلدته وأواصر الإلفة

والمحبة والتوادد والتراحم والتعاطف والإيثار زيادة على تطوّر ما لديه من معارف وقدرات يدوية وذهنية.

وكانت هذه الظواهر النفسية تغتني وتمنح عبيرها الإنساني تدريجيا مع تطور الحياة الاجتماعية وظهور نواظم وضوابط لها وأعراف وتقاليد فيها وامتثال كافة أفراد الجماعة لها وخضوعهم لسلطاتها. وعلى هذا النحو ظهرت القيم الخلقية والاجتماعية كالفضيلة والعدل والحق والمساواة والمحبة والإخاء وحسن الجوار. بينما كان قانون الغاب يحكم العلاقات بين الناس في كثيرٍ من المجتمعات الأخرى.

إننا أردنا من خلال الكلام عما تحتويه ثقافتنا من قيم إنسانية عليا وعن جذورها الضاربة في عمق التاريخ البشري إبراز أهمية تجسيد هذه القيم في الأهداف التربوية العربية والتأكيد على أن تحتل خلفية الشخصية العربية لما لها من دورٍ إيجابيٍّ في علاقة الإنسان بذاته وبالآخر وتقويم ما يصدر عنها وعنه من تصرفات وأفعال.

وما دامت ثقافة المجتمع هي التي تملي على التعليم مضمونه وأهدافه وتحدد تقنيات وأدوات ووسائل تحقيقها، فإننا نعتقد، في ضوء ما شهدته وتشهده الساحة الفكرية العربية من حوارات وسجالات أن تتضمّن أهداف التعليم ومناهجه ما في تراثنا من إيجابيات. وإذا كان تكوين المشاعر السامية والانفعالات الإيجابية التي تجسد القيم المتوارثة في ثقافتنا جانباً من تلك الأهداف، فإن السعي إلى تكوين الميول المعرفية والاتجاهات الفكرية والاجتماعية الإيجابية الفاعلة ينبغي أن يكون محوراً آخر من الأهداف التربوية يستمد أهميته وضرورته كأحد أبرز دعائم تلك الثقافة عبر حثّها على طلب العلم وتحصيل المعرفة وتطوير العقل والإيمان بقدرته على توسيع آفاق تطور الفرد والمجتمع، إضافةً إلى تشجيعها على اكتساب المهارات التي تستدعيها ممارسة النشاطات المنتجة والإبداعية.

ولدى صياغة الأهداف التربويّة لا بدّ من ربط الجوانب الإيجابية من ثقافتنا بمنجزات العصر العلميّة والتقنيّة والفنيّة والأدبيّة ومضافرتها مع ما ينسجم ويتناغم معها وبصورةٍ مبتكرةٍ تجعلهما قادرين سوياً على التأثير والفعل الإيجابيين في حياة الدارسين.

هذا ويجب أن تُصاغ أهداف التربية والتعليم بصورةٍ واضحةٍ ومختصرةٍ وبمفرداتٍ لا تثير الالتباس أو اللغط أو التباين في الفهم والتداعيات. وللخروج من

دائرة العموميات ـ واستعمال الكلمات الفضفاضة وما يماثلها مما نقرأ أو نسمع في باب الأهداف يتعين ـ كخطوةٍ ثانيةٍ في هذا السبيل ـ صياغة تلك الأهداف صياغة إجرائية يستطيع المعنيون بالمتابعة عند الاطلاع عليها تلمس أبعاد كلّ هدفٍ وحدوده ومساحته ومن ثمّ نمذجته ووضع أدوات قياس ما أُنجز منه ووضع اليد على الثغرات والأخطاء التي أدت إلى الانحراف عن السبيل لتحقيقه.

وتتزايد الحاجة إلى هذه الصياغة الإجرائية والقيمة العملية لنمذجتها ووضع تصورٍ لما تجسّمه مع الانتقال التدريجي من دائرةٍ كبيرةٍ إلى دائرةٍ أصغر؛ أي الانتقال من صياغة أهداف المنظومة ككل إلى صياغة أهداف كلّ طورٍ أو سنةٍ فيها إلى صياغة أهداف كلّ مادةٍ دراسيةٍ.. الخ.

ولا يخفى أن الاضطلاع بهذه المهمة هو وثيق الصّلة بالفلسفة التربوية فعلى وضوح التصورات والأفكار والمبادئ الفلسفية التي تنطلق منها التربية تتوقف جودة ذلك الأداء. والقول ذاته يصحّ، وبدرجة أكبر، على علاقة مضمون التعليم وتقنياته وأدواته بتلك الفلسفة. وعندما نتحدث عن غياب فلسفةٍ محددةٍ وواضحةٍ في منظوماتنا التربوية مع وجود مناهج ومضامين تربوية وتعليمية، فإننا لا نغفل الفلسفات التربوية التي بنيت عليها المناهج الأجنبيّة التي جاءت مناهجنا محاكاةً لها أو نتاجاً للتوفيق بين بعضها.

ويقودنا تحليل النشاط التربوي والتعليمي في البلدان الأوروبية ومن يحذو حذوها إلى أن الفلسفة الإمبيريقية هي الفلسفة التي يستمد منها بناؤه ومضامينه وأساليبه. وتتخذ هذه الفلسفة أشكالاً متعددة كالحسية والتصورية والترابطية. والحقيقة أن هذه الأشكال التي اعتمدت عليها غالبية النظريات السيكلوجية ترتبط بصلة قرابة النسغ؛ فهي جميعها تعود إلى جذرٍ واحدٍ تستمدّ منه مدخلها إلى دراسة الظواهر النفسية التي يتمّ التعامل معها في حقل التربية.

ومعروف أن هذه النظريات تعدّ الحسّ مصدراً وحيداً للمعرفة. وهذا هو في الواقع، أساس المذاهب المادية على الإطلاق. ولكنّ أيّاً منها يقع في خطأ الأحادية وعجزها عن تقديم تفسير للمعرفة بإغفالها التغيرات التي تطرأ على موضوع المعرفة عبر مراحل النشاط الفكري إلى أن تصبح معرفتنا بالشيء يقينيةً. فالحسيّة

ترى أن ما يتغيّر لدى الانتقال من المستوى الحسي إلى مستوى التفكير هو الصورة الذاتية وأسلوب التعبير عن المعطيات الأولية وليس مضمونها. وفي هذا نفي لخصوصية مضمون الفكر بالمقارنة مع مضمون الإدراك والتصور. وإذا كان هناك فرق بين المضمونين فإنه يقتصر، في رأي ممثلي هذا المذهب، على أن التعميم الذهني يسمح بفصل أو تجزئة محتوى الموضوعات من صفاتٍ خارجيةٍ أوليّةٍ تستقبلها الحواس بصورةٍ مباشرةٍ عن الصفات الخاصة الأخرى. وعلى أساس الصفات الظاهرية للموضوعات أو صورها تتمّ مقارنتها بعضها ببعض ومنها يقوم الفكر لاحقاً بتصنيفها إلى فئات. ومن الواضح أن المقارنة في مثل هذه الحالة تكتسي طابعاً صورياً وأن تصنيف الموضوعات وفق ما يقف عليه الإدراك للمباشر من صفات عامة بينها هو فعل شكلي لأنهما يستبعدان الصفات الجوهرية التي تجعل من أشياء العالم الخارجي مترابطة. ولذا فإننا نجد أن التعليم الذي يقوم على المذهب الحسي يحرص على تطوير الملاحظة الخارجية لدى التلاميذ عن طريق عرض الأشياء أو عرض نماذج أو صور عنها وتوجيههم نحو مقارنة ما يدركونه فيها من صفات خارجية (الألوان، الأشكال، الحجوم...) وحفظها واستذكارها عن طريق الإعادة والتكرار وصولاً إلى التعبير عمّا هو مشترك بينها أو ما يجعلها مختلفةً بعضها عن البعض الآخر اعتقاداً من أن هذه الخلاصات أو الاستنتاجات الكلامية هي الخطوة الأخيرة التي يدلّل حفظ التلميذ لها على القدرة على التجريد.

لقد أشارت دراسات نظرية عديدة، ودلّلت أُخرى عملية أن هذه النظريات هي التي تطبع غالبية النظريات النفسية والتعليمية في العالم بطابعها وتمهر ببصماتها المواقف التربوية والتعليمية الميدانية، وأنّ قصارى ما يمكن للتعليم الذي يقوم عليها فعله على مستوى التطور العقلي عند الدارسين هو تكوين ما يسمى التفكير الإمبريقي (الخِبري) لديهم. وهذا يعني أن ثمة نقصاً ما زالت منظومات التربية والتعليم تعاني منه ويتجسد في عجزها عن تكوين التفكير النظري العلمي المجرد عند هؤلاء الدارسين (5).

وربما يواجهنا البعض بالدرجات العالية التي يحصل عليها الدارسون في المدارس والجامعات العربية والأجنبية كإثبات يدحض رأي من يذهب إلى أن مضمون التعليم في جميع هذه البلدان قاصرة عن تنمية الذكاء العالي ولقدرات

العقلية الرفيعة التي تشير إلى وجود المستوى العلمي المجرد من التفكير. ويأتي الردّ على هذا الاعتراض بالرجوع إلى أساليب التقويم المتبعة وما يتعلق منها بطبيعة واتجاه الأسئلة التي تتضمنها الامتحانات الشفهية والكتابية لتي تطبّق في بلداننا العربية وغيرها. فمن يتفحّص هذه الأسئلة يدرك الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن ما تسعى إليه ليس معرفة طرائق وأساليب تفكير الدارس ومتابعة سوية قدرته على التحليل والتركيب والاستدلال وسواها من العمليات العقلية، وإنما هو تحريض ذاكرته على استعادة ما اختزنته من معارف ومعلومات في هذه المادة الدراسية أو تلك. وتتساوى في ذلك كافة المواد الدراسية في مختلف مراحل التعليم. فالدارس يجد نفسه خلال سنوات دراسته مطالباً بحفظ ما تحتويه الكتب المدرسية عملاً بتوجيهات معلميه وأساتذته والتي أثبتت تجربته صحتها وعزّزت لديه الحرص على احترام مبدأ "هذه بضاعتكم ردّت إليكم!!". وهذا أمر يعرفه الجميع من خلال معايشتهم له وتفاعل الأكثرية معه باعتبارها طرفاً معنياً به.

ومع ذلك فإن الموضوعية تقتضي الاعتراف بأن هناك من يتعلّم وفق المناهج التي تدعو إلى إعادة النظر فيها، ويستطيع أن يقوم بالعمليات العقلية التي تميز التفكير المنطقي والمجرد منذ سنواته الدراسية الأولى. ولكن مثل هذه الحالات ما زالت قليلةً وتحمل خصوصيّةً معيّنةً تستحق المتابعة والبحث للتعرف على طبيعتها والكشف عن شروطها الداخلية والخارجية ووضع ما يسفر عنه هذا المسعى من نتائج في خدمة العملية التعليمية.

وإذا كان لنا أن نتفاءل بمستقبل هذه العملية، فإن علينا أن نعدّ لحالة التفاؤل هذه أسباب بقائها ومسوغ ألقها. ولعلّ أهم هذه الأسباب يكمن في الأخذ بنظرية للمعرفة تجد موقعها المناسب في الفلسفة التربوية الجديدة. ومن الضروري في تصورنا، أن تؤمن الإنساني والقوانين التي يخضعان لها، وتؤكد على العلاقة الجدلية بين نشاط الإنسان ووعيه، وبين فعله وتصوره عن الواقع. وآية ذلك أن تجاوز سلبيات النشاط التعليمي التقليدي بسبب سيطرة النظرية الإمبريقية يمرّ عبر فسح المجال لتلاميذ ليقوموا بالأفعال التي تستدعيها إعادة التكوين المادي للأشياء بدلاً من الملاحظة الحسية التي لا تتعدى سطحها، والتعرّف على صفاتها الجوهرية الداخلية إلى جانب صفاتها الثانوية الخارجية. والقيام بتحليلها وتركيبها بغية

الكشف عن علاقاتها الحقيقية وتفاعلاتها بدل الاقتصار على مقارنتها، واستعمال الأنظمة الإشارية الرمزية (اللغة في المقام الأول) في التعبير عن النشاط العقلي عوض حصر دورها في تثبيت المعرفة فقط والاكتفاء، من زاوية النظر هذه باستعمالها في نهاية النشاط. ونودّ هنا أن نبدي خشيتنا جراء ما تتخذه الإدارة التربوية والتعليمية في بعض البلدان العربية من إجراءات تأتي في سياق مسعاها إلى تحسين مضمون التعليم لتجنح نحو الأخذ أكثر فأكثر بالنظرية البراغماتية والعمل وفق تعاليم أحد روادها في حق التربية والتعليم المربي جون ديوي، ولا سيّما ما يتعلق منها بضرورة أن يكون إشباع حاجات التلاميذ هدفاً محورياً للنشاط التربوي للمدرسة، ومع أن العديد من علماء النفس والمربين والكثير من مؤسسات التربية والتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وجها انتقاداتٍ عنيفةٍ إلى المبادئ التي تضمنتها فلسفة التربية التي وضعها ديوي وحمّله البعض إلى جانب السلوكية مسؤولية ما آل إليه وضع التربية وتراجع القدرات العقلية عند الطالب الأمريكي في خمسينيات القرن الماضي، فإن عدداً غير قليل ممن يعيشون معنا يجد في تلك الفلسفة والنظرية التربوية التي أقامها ديوي عليها ضالته المنشودة، ولا يرى غضاضة في التأكيد على ضرورة النظر إليها كمخرج نجاة مّما تعانيه التربية في بلداننا من مشكلات (5).

ومن واجبنا أن نذكّر بسلبيات مبادئ التربية عند ديوي ـــ كما حددها الأمريكيون في أعمالهم التي نشرت خلال العقد السادس من القرن العشرين وما طرحوه من بدائل.

قد وجد هؤلاء أن هناك حاجاتٍ اجتماعيةٍ يتعين على التربية أن تراعيها وتحرص على المشاركة في تلبيتها وتعمل على تكوين الدوافع الايجابية لدى الدارسين نحوها وإكسابهم شعور الالتزام بها.

وتفتح هذه الملاحظة التي قدمناها بلبوس التحذير باب الحديث عن مضمون التعليم الجامعي. فقد أصبح التوجه واضحاً في العقدين الأخيرين بشكل خاص نحو 134 اختزال هذا المضمون بعددٍ من المحاضرات التي تتولى طباعتها وتوزيعها مكتبات قلّما تخضع لرقابة ومراجعة أساتذة المقررات مما يعرّض المعلومات والأفكار التي تحتوي عليها إلى التشويه ويجعلها غامضةً ومبهمةً.

ويعدّ هذا الأسلوب، في نظرنا، أحد أسباب عزوف الطالب الجامعي عن طلب المعلومة أو الفكرة أو الرأي من الكتب والكفّ عن البحث عن المراجع التي تغني تصوراته حتى بات اقتناء الكتاب وشراؤه أو مجرد التفكير في الوصول إليه بهدف الإطلاع على محتوياته أو بعض منها وتوظيفه في كتابة بحثٍ من تقاليد الماضي. ومّما يشجع الطالب على هذا السلوك السلبي غياب المتابعة الهادفة والتقويم الموضوعي من جانب الهيئة التدريسية في القسم أو الكلية لأسباب قد تكون في جانبٍ منها مسوّغةً ومقبولةً ولكنها في جانبها الأهم تبدو لنا أقرب إلى الذرائع والمبررات. ويزداد هذا الواقع قتامةً عندما نقف على الحجم الضئيل الذي يقارب الصفر لمشاركة الجامعات العربية في الإنتاج العلمي والمعرفي العالمي بسبب ضعف الاهتمام بالبحث العلميّ في مختلف ميادينه وقلة ما يرصد له من إمكانياتٍ ماديةٍ وبشريةٍ. وإن هذه التقديرات والإحصاءات لا تغيّرها معرفتنا بما يقوم به طلاب الدراسات العليا من بحوث لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه. ذلك لأن موضوعات هذه البحوث لا تتحدّد وفق برنامج يعدّه المجلس العلمي في الكلية المعنيّة في ضوء أهداف مرسومة بقدر ما تمليها رغبة الطالب التي تقترن بموافقة المشرف العلمي. ولذا فإنه من باب توصيف واقع التعليم العالي في البلدان العربية أن نتساءل عن جدوى ومصير أهداف هذا المستوى التعليمي التي تتحدث عن الإنسان العارف المبدع القادر على المشاركة في التخطيط والتسيير من أجل التقدم الاجتماعي.

ويكتسب هذا التساؤل مشروعيته وصدقه أكثر حينما نميط اللثام عن سلبيات هذا الواقع ونقائصه. فتوزيع المقررات على سنوات الدراسة في القسم أو الكلية يثير دهشتنا واستغرابنا بسبب عشوائيته وعدم خضوعه لقوانين تطور العلوم وبعده عن المنطق الذي يحكم ظهور فروع أي علم وأقسامه وشعبه. وتبعاً لهذا التوزيع نجد، للمثال، أن طالب السنة الأولى في فرع علمي ما يطالب بمقرراتٍ دقيقةٍ. بينما تؤجل المواد ذات الطابع العام إلى السنوات التالية. وهذا يعني أن الروابط القائمة بين المقررات داخل الفرع من جهة، وبين الفرع والفروع المجاورة من جهةٍ ثانيةٍ مهمة لا تناط بالمنهج ورتبويّة المقررات الدراسية، وعلى الطالب وحده يقع واجب أدائها، وهنا نقف، مرةً أخرى أمام واحدةٍ من نتائج التعليم الخبْري ـــ الشكلي. وإلى

نقائص التعليم العالي التي عرضنا بعضاً منها بإيجاز شديدٍ أشار التقرير الختامي لندوة التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية بوضوح حيث جاء فيه: "إن التعليم العالي في البلدان العربية يتسم بالقصور والتقصير عن متطلبات النهضة في مدى انتشاره وبالأخص من حيث نوعيته والمساهمة في رقيِّ المعرفة وتوظيفها خدمةً للتنمية. بل الأخطر أن استمرار الاتجاهات الراهنة في ميدان التعليم العالي ينذر بازدياد نخبويته وتكريس تردِّي نوعيته. ومن ثمَّ فقد صار ملماً أن يقدم العرب على إصلاحٍ جذريٍّ للتعليم العالي (خط التشديد لنا – ب. ع –) في سياق نهضةٍ تعليميةٍ عامةٍ أمست ضروريةً لمستقبلٍ أفضل في الوطن العربي " (9، 58).

وتستدعي هذه النهضة التعليمية العامة، في رأينا، إحداث معهدٍ ذي صبغةٍ علميةٍ بحثيةٍ بحتةٍ في كلِّ بلدٍ عربيٍّ يتبع إدارياً لمجلس الوزراء مباشرة ويعمل على التنسيق بين جهود وزارتي التربية والتعليم العالي وكليات التربية والفلسفة وعلم الاجتماع بهدف وضع فلسفةٍ تربويةٍ للتعليم في مختلف مراحله وأنواعه، وصياغة أهدافه في ضوء تلك الفلسفة، وإحداث تغييرٍ جذريٍّ في مضامينه ومناهجه، ومتابعة مردودية ذلك التغيير ميدانياً على صعيد بنية شخصية الدارس ولا سيّما الجانب العقلي والمعرفي منها، وتقويم جدواه، والسعي الدائم والدؤوب نحو زيادة فعاليته وآثاره الايجابية عن طريق تدعيم ايجابياته وتجاوز سلبياته وتصحيح أخطائه واستدراك نقائصه في الوقت المناسب.

المراجع

1ـ أوتشيدا، دونا وآخرون. إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين. ترجمة د. محمد نبيل نوفل. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ إدارة التربية، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1998م.

2ـ الجابري، محمد عابد. التربية ومستقبل التحولات المجتمعيّة في الوطن العربي. حلقة دراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسات المستقبلية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 1996 م.

3ـ جوهر، صلاح الدين أحمد، أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصال والمعلومات. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج، تونس، 2000م.

4ـ السنبل، عبد العزيز عبد الله. التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين. وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004م.

5ـ عامود، بدر الدين، التعلم والتعليم والتطور العقلي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2008م.

6ـ عبد الدائم، عبد الله. نحو فلسفة تربوية عربية. الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م

7ـ عبد الدائم، عبد الله. بحث مقارنة الاتجاهات السائدة في البلاد العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1993م.

8ـ مجلة المعرفة الأرشيفية، العدد 58. المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع. تقييم السنوات العشر الماضية. القاهرة، 2000 م.

9ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. التقرير الختامي لندوة التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية. تونس، 1998م.

10 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. رؤية مستقبلية لتطوير التربية في الوطن العربي الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الفكري العربي لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب. طرابلس، 1998م.

11 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. التقرير الختامي للمؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب. طرابلس، 5ـ6 ديسمبر (كانون الأول) 1998م.

12 ـ الميلي، محمد. حق المعرفة وحق الأمل. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000 م

13 ـ نوفل، محمد نبيل. تأملات في مستقبل التعليم العالي. مركز ابن خلدون، القاهرة 1992م.

14 ـ يماني، محمد عبده. عصر المعلومات والمعارف والتعليم. مجلة المعرفة، العدد 35، وزراء المعارف ن الرياض، 1998م.

15 ـ اليونسكو. التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية. القاهرة، 24ـ27 يناير (كانون الثاني) 2000 م.

المحور الخامس

طرائق التدريس ومناهج البحث والبحث العلمي

في البلاد العربية

(عرض ونقد وتحليل)

• د . محمد علي جمعه

المقدمة

من السخف التصوّر بأنّ الأمور تعود إلى الحدوث في تماثل. كلمة قالها أرسطو منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وهذه المقولة تنطبق على التربية التي يُعبر الإنسان عنها عملياً بثلاثة مواضيع رئيسة تُعَدُّ قبل غيرها أهم الأساليب التي يمكن بواسطتها نقل الإنسان من حال إلى حال وتعمل على تغيير طرق حياته وأساليب تفكيره، وتتمثّل بـ: طرائق التدريس ومناهج البحث والبحث العلمي من حيث هي الإطار الذي يعبّر عن نفسه وعن والهيئة التي يأمل بأن يكون عليها مستقبلاً في حياته وتفكيره، وليس من شك في أنّ التربية بمجالاتها المتعدّدة هي العامل الأهم الذي يُعبّر الإنسان به عن نفسه وعن الواقع والمستقبل اللذين يأمل في أن يكون عليهما، وهذه المهمة ليست منوطة التحقق بمجال التعليم العالي كالجامعات فقط، وإنما بكل ما في القطاع التربوي من مؤسسات، ولذلك ستتوسع في البحث في المواضيع التربوية المذكورة رغبة في تعميم الفائدة قدر الإمكان، لأنّ المناهج وطرائق التدريس لا تقتصر على التعليم الجامعي فقط وإنما تُمارس في مراحل التعليم كافة، فالإنسان عندما ينطلق للبحث في تلك المواضيع يجد أنّ قضاياها متجددة دائماً ومرافقة تاريخ البشرية جمعاء كونها تُظهر الوجه العلني للتربية التي هي عمل وبحث في الإنسان عقلاً وجسداً لمرافقتها له منذ بدء وجوده وحتى نهايته، وذلك لأنه يولد عاجزاً تماماً بخلاف بقية الكائنات التي ترافقه في الوجود ولا تحتاج إلى ذات الرعاية والاهتمام اللذين يحتاجهما الإنسان، فهو بحاجة دائمة إلى العناية الاهتمام الفائقين ليتمّ نموه بشكل سليم ويكتسب الخبرات اللازمة لمتابعة ذلك النمو، وهذا ما تقوم به الأسرة نيابة عن المجتمع مدة من الزمن حتى إذا وصل نموّه إلى المرحلة التي يُدرك فيها ذاته يأخذ المجتمع دوره في التربية والتعليم ليشكّل منه عضواً فيه، (9 -21) من خلال التربية التي هي العملية الأساسية التي يؤديها المجتمع للفرد بزرع قيمه وأهدافه وعاداته وتقاليده وطريقة حياته، وتكوين وتهذيب قدراته الجسمية والعقلية بغاية إعداده للمستقبل والحياة بكليتها بما فيها من أنشطة،

والمجتمع إنما يقوم بذلك من خلال من يكلفه بتنفيذ ما يريد تغييره وفي مقدمة المكلّفين المعلمون الذين يصنعون التغيير في حياة الفرد والجماعة، وهو التغيير الذي يريد المجتمع إحداثه ويأمل في تحقيقه في سلوك المتعلمين وتفكيرهم العام والشخصي باختلاف مستوياتهم العمرية. (14 -27) والمجتمع إذ يريد ذلك إنما يهدف بشكل مباشر وغير مباشر إلى تربية أعضائه الجدد نفسياً ذهنياً وجسدياً واجتماعياً حتى يصبحوا في وضع يمكنهم فيه العناية بأنفسه وبغيرهم، ويتمكّن المجتمع الانتقال من حاله الأول الذي هو عليه إلى حال أفضل مرغوبة ومبتغاة. وذلك اعتماداً على طريقين أو أسلوبين أساسيين هما:

1 ـ الطريق المباشر، وهو المدروس والمخطط له، وفيه يتمّ التغيير عن وعي وقصد.

2 ـ الطريق غير المباشر، وفيه يتم التغيير عفواً ولكن بوعي وإدراك.

وهذان الطريقان يؤدّيهما المدرسون والمعلمون في الجامعات والمعاهد والمدارس بالنيابة عن المجتمع؛ مستندين إلى مناهج تربوية ومباحث علمية مختلفة يعتمد الباحثون في وتطبيقها عملياً على أساليب متعدّدة أهمها طرائق التدريس والتعليم المختلفة أثناء أدائهم لعملهم التربوي لنقل المباحث من النطاق النظري إلى النطاق العملي التطبيقي مُظهرين محتوياتها، وتلك البحوث وأنواعها تُعدّ أساساً بناءً على مناهج بحثية متعددة تساعد على تحقيق أهداف عامة وتربوية من أجل إعداد الإنسان للحياة بشكل جيّد ليصبح عضواً فاعلاً في المجتمع.

إن ما ذكرناه من عوامل أو أساليب تربوية هي العناصر الأساسية لبحثنا هذا تقع بين هذه المقدمة والخاتمة، وتضيء إضاءة أولية حول التربية والعمل التربوي ما بين واقعهما وآفاقهما المستقبلية من حيث هما إعداد للحياة بالحياة؛ إعداد للحياة التي هي واقع يؤسّس إلى حياة هي هدف يُوضع بواسطة التخطيط العلمي؛ الذي كلما أدّى واحداً من أدواره التربوية كلما انتقل إلى آفاق جديدة؛ كلما جدّد الحياة وما فيها عبر دراسة الحوادث وأشكال النشاط الاجتماعي التي منها ما يدوم طوال حياة الفرد كالقراءة والكتابة، ومنها ما يتجدّد ويتغيّر عبر سيرورة تاريخية لا تنقطع ولا تتوقف، وهي بذلك تُحقق نفسها جدلياً باعتبار أن الماضي والحاضر واقعان،

وأن المستقبل ممكن الحدوث بصور متعددة يمكن التخطيط لها، والذات الإنسانية هي من تجمع بينهما. وهي إذ تفعل ذلك فإنما تفعله من خلال التربية وعملياتها التي هي عملية تعليم وتعلّم فيها نوع من التهديد البسيط للذات يمكن قبولها بيسر وسهولة ويتمّ استيعابها من المتعلّم. (1 -158).

وهكذا يتمّ خلق الذات بالذات ووعيها، فهدف التربية الأول العمل على تحقيق وعي الذات ووعي واقع الآخرين. بمعنى أنه ينبغي أن نتعلّم قراءة عقولهم ليس بهدف امتلاك خبرات ومهارات استراتيجية لتلافي ردود أفعالهم واستباقها وتسخيرها لتكون لصالحنا، بل لإكسابهم صفات عقلية تُشبه صفات عقول المعلمين، وينبغي أن يُعدّ المتعلمون ليكونوا فاعلين وليس منفعلين، وأبطالاً حقيقين لأفلام حياتهم وليسوا كومبارساً لأفلامنا نحن. (10 -34) فالوعي من حيث الأساس هو حضور للذات في الذات حضوراً كلياً، وحضور في الآخر ووعي للمحيطين الإنساني والمادي. فعمل الوعي هو أن يلاحق نفسه والواقع المحيط به إلى ما لا نهاية، فهو لا يدرك نفسه إلاّ ليلتقي بنفسه خارج نفسه من أجل يعود إلى إدراكها مباشرة بواسطة ذاته والآخرين معاً. وتلك هي العملية التي تتشكل عبر أسسها المنهجية المختلفة، وأولها طرائق نقل المعرفة من جيل إلى آخر، والاستفادة من الأبحاث العلمية بأنواعها المختلفة من حيث هي واقع قائم يفتح آفاقاً جديدة، ويحمل التصورات المناسبة لتلك الآفاق.

ولاستكمال هذا البحث سنتبع الخطوات التالية:

أولاً ـ الواقع التاريخي وآفاق تطوره:

إن جميع الفلاسفة والمفكرين والباحثين والمصلحين على اختلاف اختصاصاتهم العلمية وانتماءاتهم الفكرية ومشاريعهم الإثنية ومنابتهم الوطنية هم أكثر من يعبّر عن الواقع الاجتماعي، ويرسمون صورة له وللمستقبل الذي يتصوّرونه. وهم بذلك التعبير يؤدون مهامهم الفكرية والاجتماعية الإصلاحية والتغييرية سعياً منهم للوصول بمجتمعاتهم إلى المستويات العليا التي يتصورونها ويخططون لها ؛ لتصبح في أفضل صورة يرغبون أن تكون عليها من خلال العملية التربوية. وقد أدرك المثقفون تاريخياً وأوّلهم المعلمون المجتهدون الملتزمون بالعمل

وفق تلك التصوّرات أنّ من لا يعاني جهل الآخرين لا يستطيع أن يصبح معلّماً مهما كانت درجة ثقافته ومهما كانت درجته العلمية. (10 -28) كما أدركوا أنّ الجامعات هي المكان الطبيعي الأول والأنسب لتكوين الحاملين للمذاهب الفكرية وعلماء المستقبل، وبالآن نفسه شحذ الفكر والتفكير بالمعارف الجديدة. وذلك لوجود أكبر شريحة احتماعية ممثلة لمحيطها وتتلقى التعليم بوعي أكاديمي حقيقي، ففيها يتعرّف الطلبة كيف مرّ الإنسان خلال تطوره التاريخي الذهني والفكري بمرحلتين رئيستين هما: مرحلة إبداع وتشكيل اللغة ومرحلة إبداع الكتابة، وما هو دورهما بنقل المجتمعات من حال هي عليه إلى حال آخر مرغوب ومطلوب. وما يلزم الإشارة إليه هنا أنّ الباحثين في تاريخ الإنسان أكدوا أن اللغة ظهرت في زمن أسبق تاريخياً من ظهور الكتابة، إذْ أخذت في التشكّل مع ظهور النوع البشري بأشكالها الأولى التي كانت عبارة عن أصوات كما لدى الحيوانات الأخرى. ولكنها نتيجة لاكتساب الإنسان العقل الذي ميّزه عن بقية الحيوانات، ونموّ الخبرات مع الزمن اتخذت تلك الأصوات معانٍ اتُفق عليها عبر ما أُنشيء من علاقات بين الجماعات البشرية على اختلاف توضّعاتها الجغرافية وبحسبها وارتقاء أشكال وعيها، كتفسيرات ودلالات لما يدور ويحدث في الطبيعة ولحركات الجسد وتعبيرات الوجه، ومن ثمّ للتعبير عن الإنسان نفسه وعن حاجاته ورغباته في التغيير والتطوير، وعن والأصوات الصادرة عن الطبيعة وظواهرها ومحتوياتهما وأشكالهما خلال مرور السنين عبر المعاني التي حُقنت لها والتفسيرات التي اُتفق عليها. وإذا كانت لغة الجسد لم تتطوّر لدى الإنسان بنفس القوة والاتساع الذي تطوّرت فيه اللغة الناتجة عن الأصوات ومعانيها التي اُتفق عليها، لتصبح أداة التعبير الأساسية ووعاءً فعلياً للوعي كما اللغة، فذلك لأن الكتابة ومعها القراءة فعل أنتجه الإنسان نتيجة تطوّره بعد أن طوّع الأصوات بإكسابها معان كثيرة جداً؛ لتُصبح من ثمّ ومع مرور الزمن قوالب وأدوات ساهمت في تكوين وإظهار لغاتٍ عديدة اختلفت من منطقة جغرافية إلى أخرى كالهيروغلفية والآرامية والصينية والفارسية واللاتينية.. . إلخ وإذا كانت اللغات قد تطوّرت تاريخياً نتيجة للكثير من الأسباب كالتي ذكرنا بعضاً منها، فإن الكتابة والقراءة كأهم إبداعين للجنس

البشري قد تطوّرتا كثيراً كتعبير عن العقل البشري والواقع معاً وكأداتين رئيستين للتواصل.

إذن إن أدوات التواصل العديدة وأهمها اللغات التي اتفقت الجماعات البشرية فيما بينها على اعتمادها ؛ قد استمرت على حالها كأدوات أولية مدّة طويلة من الزمن. ثمّ أخذت تتحول من شكلها غير المباشر تدريجياً ومن خلال الأصوات لتصل إلى مرحلة الشكل المباشر والمؤطر والدقيق باتفاق كل جماعة بشرية باستقلال عن الأخرى، وبعد الوصول إلى مستوى متقدم من الوعي تمثّل باختراع والكتابة وتعلّم القراءة من حيث أنهما أرقى أنواع الأفعال والسلوك الإنسانية ؛ التي تُعبّر عن الإنسان وحاجاته ورغباته وأشكال تفكيره وكل شيء فيه، وعن الطبيعة ومحتوياتها وحوادثها جميعاً. فقد ظهرت الكتابة بأشكالها الأولى كرسوم أداة للتواصل، وأخذت تتحول إلى رمزية شيئاً فشيئاً مع تطوّر ونمو العقل البشري ومع أشكال تفكيره. والباحث في أصول اللغات القديمة ومكوّناتها الأصل كالمصرية والهيروغليفية والآرامية والكلدانية والكنعانية.. إلخ لا يجد كبير اختلاف من حيث شكل الرسوم للدلالة عن المعاني في كثيرٍ من الحضارات التي دُرست للتقارب الشديد في مستوى التفكير الإنساني نفسه. فمن العودة إلى المواقع والأحداث التاريخية القديمة بعد ظهور الكتابة التي كانت حروفها وهيآتها تحتوي على الكثير من الشبه في أدواتها وتعبيراتها، فاليونانيون والمصريون وغيرهم ممن ظهرت آثارهم مكتوبة على الألواح الحجرية أو الطينية أو على أوراق البردي. إنما تعرّفنا على طرق حياتهم وأشكال تفكيرهم المختلفة من خلالها، لتظهر لنا بأشكالها الأسطورية والخيالية إضافةً إلى تصويرها للواقع المُعاش آنذاك. ويمكن التأكيد بأن الكتابة قد تطوّرت كثيراً ونمت في شكلها أولاً لتتحول من رسوم إلى حروف تشكّل باجتماع بعضها ضمن تنسيق معيّن كلمات ذات معنى. وتزايدت تلك الكلمات ومعانيها مع تطوّر الجنس البشري عموماً. كما ازداد عدد اللغات مع تفرّع هذا الجنس إلى أقوام مختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة أيضاً. وهو ما أدّى إلى ازدياد عدد الحضارات وازدياد التقدم المعرفي والعلمي، وكان للكتابة التي تطوّرت ضمن السياق الحضاري العام الأثر الكبير في تحقيق ذلك الازدياد والتقدم، وبخاصةٍ بعد تطوّر التعليم وتخلّيه عن شكله الأسطوري الديني، لتظهر معه المؤلفات

الإبداعية التي ابتكرت الكثير من الأدوات. ومن متابعةٍ وتقصٍّ لتاريخ الجنس البشري نجد أن الفروق تتزايد بمرور الزمن وتتباعد كثيراً بدءاً من الألف الرابع قبل الميلاد مع بدء التشكّل الحضاري وحتى العصور الحديثة لتتسارع بعدها خطوات التطوير والتحديث في شُعب الحياة كلها، حتى في مجال اللغات. فهناك لغات دُثرت كالآرامية مثلاً، ولغات أُبدعت من رحم اللغات الأم كاللغة اللاتينية التي حوّل أبناء أهلها لهجاتهم إلى لغاتٍ عدّة وبديلة عنا، كما أبدعوا إلى جانب ذلك فكرياً وعلمياً. وبالمقابل توحّدت عدّة لغات في لغة واحدة كالذي حدث في الصين بلغاتها المتشابهة والكثيرة العدد ؛ فأحرفها كانت تزيد عن الألف وعبارة عن رسوم لها معان. وذلك وغيره تغيّر وتطوّر بفعل الإنسان رغبة منه في التجديد والانتقال إلى أوضاع أفضل. وهو ما بدأ فعله الأوروبيون منذ مطلع القرن الرابع عشر بهروعهم إلى الحداثة بسرعة شبه فائقة.

الأمر المذكور لم يفعله العرب في ذات الزمن الذي تعرّف الأوروبيون فيه على معالم النهضة التي رسمها مفكروهم ليحافظوا بجهلهم على تخلّفهم قروناً عديدة، وذلك لعدم توافر مفكرين وعلماء صنّاع للنهضة فيفعلوا ذات الفعل الذي فعله المفكرون الأوروبيون الذين ساهموا في صنع النهضة الأوروبية وتغيير الواقع الذي كانت عليه بلادهم. ومنهم بيكون وكبلر وغاليله وديكارت وهيجل وغوته وغيرهم. وإذا كان العرب قد أخذوا بالاستيقاظ في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلا أنهم لم يدخلوا حقول المعرفة التحديثية بنفس القوة التي دخلها الأوروبيون الذين فتحوا آفاقاً جديدة في مجالات الحياة كافة، وطوّروا فكرهم وطهّروه من كثير من الخرافات والأساطير والأوهام بابتكاراتهم واكتشافاتهم العلمية وإبداعاتهم الفكرية المجدّدة، فأسسوا بذلك واقعاً جديداً تمكنوا من السيطرة على الواقع وفتح أبواب المستقبل متجاوزين ما كانوا فيه من جهلٍ وتخلفٍ.

إنّ الواقع السيّء الذي أشرنا إليه آنفاً لم يكن سائداً في المنطقة العربية ومجتمعاتها فقط، بل في المناطق والمجتمعات المماثلة في أوضاعها في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. إذ لم تقم مجتمعات المناطق المذكورة ومتنوّريها بذات الدور الذي قامته بعض المجتمعات الأوروبية من استيقاظ وتطلّع إلى التغيير

والتحديث، وتنهض مثلها بما حققته بفعل أنظمتها التربوية التي ساهمت إلى حدٍّ بعيد في صنع التغيير فيها.

إنّ ما حدث في المناطق التي بقيت متخلفة لم يكن ليحدث لولا عواملها الداخلية وأنظمتها المغلقة والتقليدية والمحلية الخاصة التي عرّضتها للاستعمار والاحتلال تباعاً منذ القرن الثامن عشر من الدول الأوروبية التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التطوّر، وسعت لتوسيع سلطانها وأسواقها ولتأمين المواد الأولية لتطوير صناعتها باستمرار عاملة بالوقت نفسه للمحافظة على تخلف المتخلف لاستمرار تقدمها، ومتابعة التطوّر السريع وفتح الآفاق الجديدة للتطوّر والتحديث آنذاك وأخذت كثيراً من الأبعاد العلمية كواقعٍ جديدٍ ومتطوّرٍ في تلك لحضارات التي صارت الآن قديمة وربما تراثية؛ ولكن بعضها ما تزال تلعب أدواراً حضارية في وارثيها وفي غيرهم باستلهام ما كان فيها من مسائل تبعث عل الفخر والاعتزاز، وأشهرها الحضارة اليونانية التي أظهرت عدداً من الفلاسفة المبدعين بدءاً من القرن السادس قبل الميلاد من أمثال طاليس وفيثاغورث وأفلاطون وأرسطو.

ويرى الكثير من المؤرخين والمفكرين أن **أرسطو** أهم مبدعٍ في التاريخ الفكري القديم بسبب إبداعه القوانين المنظّمة لعمل عقل البشري عامة وتفكيره الفلسفي بخاصة؛ إضافة إلى إبداعه الفلسفي والاجتماعي العام، كان له فعله التربوي كمعلم بدعوته إلى الاهتمام بالتربية نفسها كنشاطٍ اجتماعي حين قال: إنّ التربية جزءٌ من سياسة المجتمع ليحقق غاياته، وكي ينجح الفرد في تكوين حياةٍ عائلية ويستخدم أوقات فراغه بحكمة. (17 -246) ومعلوم أن **أرسطو** سُمّي بالمعلم الأول وسُمّي تلاميذه **بالمشّائين** لأنه كان يعطي دروسه في الحديقة وهو يمشي بين تلاميذه. وهو نفسه لم يكن له الوصول إلى ما وصل إليه لولا التراكم العلمي والمعرفي الذي وصل إليه عصره، ولم يكن أستاذه **أفلاطون** أقل أثراً منه في الفكر الإنساني اللاحق، حتى إنّ البعض يراه أفضل من **أرسطو** معرفياً.

لقد أثبتت الدراسات المعاصرة أن التعليم والتعلّم إذا تمّا في الأجواء الطبيعية فإنه ذلك يساعد المتعلم أكثر على استيعاب المادة موضوع التعلم، وهذه الطريقة في

التدريس أُعتمدت قديماً المدارس الهندية في الريف. (5 -28) وهو ما كان أرسطو يمارسه عملياً في مدرسته وهو ما كان سائداً غالباً في اليونان وفي روما، فمن زيارة إلى أثنا في مرحلة سقراط وفيثاغورث وأفلاطون وأرسطو.. إلخ نشهد تعليماً للكبار والصغار في الساحات، كما مورست طريقة التعليم في الصين القديمة وغيرها، وذلك لأسباب لا مجال لذكرها هنا، في العصر الحديث ظهرت لها تسميات دعوات لتطبيقها ومورست تحت اسم المدرسة المفتوحة: وهي المدرسة التي تحتوي حدائق وأماكن للأنشطة وكأنها لا جدران لها ليمارس الطالب فيها هواياته بحرية كاملة، ويختلف هذا المصطلح عن مصطلح الجامعة المفتوحة التي يتخرّج الطلبة منها بمجرّد إنهاء مقررات المرحلة الجامعية بنجاح دون التزام بالسنوات الزمنية كسنوات دراسية. ويمكن اعتبار المشاريع الجامعية الميدانية التي ينشئها الطلبة بإشراف أساتذتهم وتتضمن دراسات للطبيعة مثالاً عنها. ومن المتفق عليه أن أرسطو بعبقريته الفذّة أثّر أكثر من غيره في تنظيم الفكر لحماية العقل البشري من الوقوع في الخطأ، وكان له التأثير الكبير في تشكّل المذاهب الفلسفية اللاحقة وتياراتها؛ وفي سيرورتها التاريخية وفي تطوّرها عامة، حتى إن الفكر الإنساني اللاحق برسمه الأساليب والطرق التي عليه العمل بموجبها، إذ وسم طرق عمل العقل البشري ونظّم آلياته بإبداعه القوانين المنطقية كقواعد للفكر والتفكير البشري عامة والفلسفي منه بخاصة، وظلّ ذلك الفكر زمناً طويلاً متأثراً بأرسطو وقوانينه المنطقية. وهذا التأثير ما يزال مستمراً حتى عصرنا الحالي على الرغم من التطور الهائل الذي وصل إليه الفكر البشري منذ عصر الحداثة مع مفكرين تحديثين كبيكون وغيره ممن أحدثوا ثورة في آليات التفكير، عندما أكدوا على وجوب إتباع قواعد علمية وضعوها للحماية من الوقوع في الأخطاء في التفكير وتحرير الذهن البشري من الأوهام والخرافات، وبخاصة بيكون داعية المنطق الحديث. وهو وغيره دعوا إلى اتباع قواعد منهجية للتفكير والبحث العلمي أهمها: الاستقراء والاستنتاج والواقعية والموضوعية والدقة العلمية. وهو ما يعتبر من أهمّ أسس إلى انطلاق العصور الحديثة ليُظهر التفكير البشري إبداعاته الجديدة إلى الواقع ويسعى ليغيّره باستمرار، وينتقل إلى أشكالٍ متطورةٍ وجديدةٍ ماراً بأسس نظرية قعّدت له ليستطيع صنع ذلك التطور. وهو بذلك يمنح الطاقة اللازمة للدارسين والباحثين

لكشف ذلك الواقع وقراءة المستقبل من خلال البحوث الإبداعية في فروع العلم عامةً منتقلاً من واقع إلى آخر جديد وهكذا.

ونحن إذا تتبّعنا النتاج الفكري بكل ألوانه المذهبية الفكرية وآفاقه العامة وانتماءاته المختلفة تاريخياً، لوجدنا أنه يختلف كثيرا عن أشكال الواقع الفكري والاجتماعي الأخرى في القرون الثمانية الأخيرة تقريباً. وبخاصة في أوروبا التي توالى فيها النهوض حيث سعت إلى تحقيق الأهداف التربوية التي رسمها المفكرون؛ وأولها إعداد المواطن للنجاح في حياته الأولى بينما كان هدف التعليم تحقيق النجاح في المجال المهني، ورأوا أن هدف التربية بشكل عام بناء الروح وتنمية القيم الوطنية والأخلاقية. (10 -46) في الوقت الذي زاد فيه التخلّف في المنطقة العربية وأمثالها وتوقّفت، بل وتراجعت قبل بدء العصور الحديثة بعدة قرون كان الأوروبيون فيها يتابعون انطلاقتهم. ولم يتعرّف العرب على بعض ملامح الحداثة إلاّ مع مطلع القرن التاسع عشر بواسطة متنوريهم وبتأثير الأوروبيين أنفسهم، وبشكلٍ خجولٍ جداً! وكانت تلك المعرفة نظرية غالباً وغير علمية تماماً، لأنها لم تؤدِّ إلى فتح تلك الآفاق الجديدة كالتي قعّد لها المفكرون الغربيون الذين استندوا في بناء النهضة إلى إبداعات المفكرين السابقين من أبناء أجناسهم الذين تعملقوا بهم كأفلاطون وأرسطو وبيكون وديكارت وهيجل... إلخ واستفادوا كثيراً من غيرهم وتنكّروا لهم. ولكنهم كانت لهم أهدافهم الواضحة في خلق تلك النهضة، وفتح أبواب جديدةٍ في جميع مجالات الحياة غيّرت التفكير الإنساني جملة وتفصيلاً. وهو الفعل الذي احتجناه وما زلنا بحاجة إليه لفعل ما فعلوه، وعلى المثقفين العمل لإيجاده وتحقيقه!

ثانياً – طرائق التدريس / التعليم:

إن أول ما يخطر على بال الكثير من غير العاملين في الحقل التربوي وغير الخبراء في البحث العلمي والكثير من الطلبة الجامعيين عند ذكر كلمة أو مصطلح المنهج مصطلحاً آخر هو (طريقة التدريس). ولكن الفارق يصبح كبيراً جداً عندما تذكر هذه المصطلحات أمام المختصين في الحقل العلمي سواءً في العليم بمراحله كافة أو العاملين في البحث العلمي بأنواعه المختلفة، فالمنهج يبقى لديهم الدليل والمرجع

عند إعدادهم لأي بحث أو دراسة أو الحكم بتقييم أيّ منهما. فطريقة التدريس / تعريفاً / عبارة عن أسلوب يُمارسه التربويون لتزويد غيرهم بخبرات جديدة عليهم، فهم يصنعون المعارف وينقلونها من جيل إلى آخر، ومعلوم أنّ المعارف والعلوم تنتشر عبر وسائل تنفيذية ويستخدمها المعلمون في العمليات التعليمية. وقد رأى سبنسر أنه يجب قيادة المتعلم لتعليمه كيف يتعلّم وكيف يستكشف وكيف يعي وكيف يسلك وكيف يتكيف وكيف يتغيّر، بمعنى آخر كيف يكتسب حركة عقلية وجسمية وسلوكية. (1 -16) ومن المتفق عليه أن الطريقة تتضح مراميها من خلال مُتقنيها جماعياً وفردياً. وهؤلاء المُتقنون سواء كانوا باحثين أو مدرسين ومعلمين، يجب أنْ لا ينظروا للمتعلم كزبون أو كموضوع، فعندما ينظرون إليه كذلك سيفشلون حتماً. أما إذا كانت لديهم النظرة في أنهم مربّون، فإنهم سيؤدّون مهامّهم ورسالاتهم التربوية والتثقيفية بالشكل الأمثل المؤدي للتطوّر من خلال المقررات التعليمية المعتمدة في الكليات والمدارس على اختلاف مستوياتها بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر بنشر الأفكار مكتوبة ليتلقفّها ويتعلّمها المدرسون والمعلمون ويطبّقونها في المدارس عند تأديتهم لدورهم التربوي والتعليمي. وذلك الانتشار وتلك الجهود إنما تنتقل إلى المتعلمين صغاراً وكباراً لتصلهم بطرق عديدة تسمى طرائق التدريس أو التعليم، والتسمية ليست مشكلة، فلا فرق بين التعليم والتدريس. فما يهمّنا هو أن المعارف تنتقل وتنتشر بين أبناء المجتمعات سواء القديمة منها أو الحديثة بواسطة التعليم الذي هو خلق لمواقف شخصية ذاتية واستعمالها لاكتساب خبرات جديدة. ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض الآثار التربوية التي وصلت إلينا ولغيرنا وانتشرت معلنة عمّا فيها من معارف ومعلومات من خلال العملية التعليمية التي تتمّ بواسطة المعلمين المربّين عن شعور وإرادة ووعي كأنشطة أساسية للعقل. فقد أدرك الأوروبيون قبل غيرهم أن التربية تعدّ دائماً أسمى من التعليم الذي يهدف إلى تزويد المتعلمين بالمهارات التقانية والنظريات العلمية، بينما التربية تعلّمه الحياة ككلّ. (10 -46)

إنّ ما يعلمه الكثير من الباحثين التربويين والمطلعين على تاريخ التربية وعلومها أن طرائق التدريس قد تطوّرت كثيراً في العصور الحديثة، وبخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وصارت أكثر ما كانته في العصور القديمة عدداً

ودوراً ونوعاً وفعلاً من الطرائق القديمة التي ما تزال تمارس ويستفاد منها ؛ ويُعتمد عليها حتى تاريخه إلى جانب الطرق التي ظهرت في الأزمنة الحديثة كخططٍ تعليمية وتدريسية يستخدمها المعلمون ويرجعون إليها قبل دخولهم الصفوف والقاعات للتعليم والتدريس ؛ للوصول إلى الأهداف التربوية التي يريدون تحقيقها من تعليمهم لطلبتهم. وهذه الأهداف متضمّنة في جميع طرائق التدريس القديمة والحديثة وإن اختلفت خطواتها وبرامجها، لأنها جميعاً تقوم على ساقين لتحقق غاياتها كما وصفها المربي / كلباتريك **Kalbatrik** /. وهذان الساقان هما الطريقة والمنهج، والأهداف تُتوخّى من تعليم مادة ما في أي مرحلة تعليمة، فالتزويد بالمعرفة واكتسابها يحتاج إلى طرق تعليمية لتحقيقها. والذي لا بدّ من بيانه أن طرق التدريس تظهر في المرحلة الجامعية وتمارس بشكل أوضح من غيرها من المراحل. ومما لا شك فيه أن الطرق التدريسية تتأثر بالأهداف المرسومة للمادة التعليمية في أي مستوىً تعليمي كانت، وقد تعّددت الطرق التعليمية كثيراً. وأفيدها الطرق الحديثة والمعاصرة التي انتفعت من بعضها كثيراً وتطورت تطوراً نوعياً.

أما الطرق القديمة فقليلة جداً ولا تزيد عن طريقتين هما:

1 ـ الطريقة الإلقائية:

تعدّ هذه الطريقة الأقدم اتباعاً حيث كان الكهنة أوّل من مارسها بشكل عفوي لتلقين أتباعهم تعليماتهم، وجاء بعدهم المعلمون ليعلّموا تلامذتهم المعارف والمعلومات اللازم منهم حفظها، وتسميتها هي وغيرها من الطرق كأسلوب تعليمي اصطلاحاً باسم (طريقة) لم يكن إلاّ بعد بدء العصور الحديثة، ويعدّ / فروبل **Frobel** / أوّل من بدأ إطلاق هذا اللفظ كمصطلح عندما بدأ على يديه علم الطرائق بالتشكل والظهور.

وهذه الطريقة لا تحتاج لغير الصوت لنقل التعليم أو أي معلومة إلى الطرف الآخر، وليس للمتلّقي أو المتعلم من دورٍ سوى الاستماع والحفظ لما يُلقى علية من المعارف والمعلومات وكأنه وعاء ليس إلاّ. (13 -36) ومع ذلك بقيت الأكثر اعتماداً في مختلف المجتمعات يعود إليها المعلّم وكأنه يقدّم وجبة جاهزة للمتعلم. وظلّت هذه الطريقة محل نقدٍ دائمٍ نظراً لإبقائها المتعلم في حال استقبال فقط مما

يجعله كثير الشرود وقليل الفاعلية والتقبّل لما يُلقى إليه من معلومات من المعلّم الذي كثيراً ما يكون زمن درسه طويلاً ومّملاً وخاصة في الجامعات، ومخيفاً بالوقت نفسه في المراحل الأدنى. (11 -18 /19) فالتلقينية لا تعتمد إلاّ الرواية والوصف الشفاهي يؤديهما المعلّم أثناء دروسه، وهي بذلك لا تُثير التشويق اللازم ولا تُحرّض ذهن المتعلّم، بل تُبقيه شاهداً ومستمعاً وتفرض عليه الالتزام بحفظ غيبي للمادة التي تُلقى عليه ليبقى منفعلا بشكل دائم. وهذا ما كان قائماً وسائداً في البلاد العربية برمّتها وما يزال حتى الآن الأسلوب الأكثر استخداماً من معلمين كُثر لأسباب عدّة منها: الأعداد الكبيرة للتلاميذ الموجودة في القاعة أمام المعلّم ووضع بعض المعلمين الذين لم يتأهلوا تربوياً كما يجب حتى في الجامعات، وهو الأمر الذي ما يزال يُشكّل عامل تخلّف، وهو الأمر الذي ما يزال يُشكّل للمتعلم حالة من عدم التفاعل مع المدّرس ولا مع المادة التعليمية، مما يؤدّي إلى محدودية استيعابه للمعلومات الكثيرة التي في أكثرها تبعث على الملل في نفس المتعلّم، فالتلقينية كطريقة تعليم تقليدية محورها ومركزها ذاك المعلّم الذي يتباهى ويتفاخر بكثرة الشرح، وبفرضه الصمت وحفظه للنظام لأساليب شتّى أولها العقاب بأنواعه المادية والمعنوية. ولا قيمة ولا أهمية تُذكر للمتعلّم الذي لا تُثار حواسه ومشاعره ولا ذهنه. وهذا ما يؤخر التعليم ويقزّم دوره ويحول دون إحراز التقدم الذي حققته الأمم الأخرى التي انتبهت لدور طرائق التعليم وأهميتها فمنعت تواجد الأعداد الكبيرة للمتعلمين أمام المعلم ورفعت من مستواه المعرفي ووفرت التجهيزات اللازمة. (12 ـ 19) وهذه أمور ما تزال تُشكّل عوامل تخلّف، وتحطُّ من مستوى المتعلمين والمجتمعات، وتحول دون إحراز النهوض والتقدّم والتحديث الذي حققته الأمم الأخرى.

2ـ الطريقة الحوارية :

طريقة قديمة الممارسة تاريخياً كما الإلقائية، وهناك من يرى أنها الثانية في الظهور كطريقة تعليمية بعد الطريقة الإلقائية، ويروق لبعض المؤرخين والباحثين نسبها إلى الفيلسوف اليوناني سقراط لأنه هذبها وأطّرها عندما كان يُوصل الحقائق التي يريدها للآخرين عبر محاورتهم ومناقشتهم، وهو أسلوبه الشهير الذي كان

يمارسه عندما كان يحاور السفسطائيين بإلقاء الأسئلة عليهم لإيصالهم إلى ما كان يريد أنْ يصل إليه. وقد عبّر هو نفسه عن طريقته فأُسميت بالتوليدية أخذاً من قوله : أنا أولّد الأفكار كما كانت أمي تولّد النساء. وهذه الطريقة بالرغم من أنها أفضل من الإلقائية نوعياً لأنها تسمح بمشاركة الطرفين وفيها اعتراف بالآخر لكنها لا تمارس إلا مع الكبار فقط وبأعدادٍ قليلةٍ لإقناعهم بحقائق يريدها أحدهم لنقلهم من حال الشك إلى اليقين أو لدحض آرائهم. (8 -251) وهذا الأسلوب يمكن للمعلمين اعتماده كطريقة في التدريس ويمارس في الندوات والمحاضرات العامة والتخصصية.

الطريقتان الآنفتان ذكرا وتمّ شرحهما شرحاً أولياً، كانتا الطريقتين الأساسيتين اللتين كان المعلمون والمربون والمفكرون يعتمدانهما كمرجع لممارسة التعليم قديماً، وما تزالان تعتمدان حتى العصور الحديثة، وهناك بعض الطرائق الحديثة تعود في بعض أساسياتها إلى العصور القديمة كطريقة المناقشة التي تشترك مع الحوارية في عدد من أسسها.

أمّا الطرق التي ظهرت في الأزمنة الحديثة فكثيرة وأهمها :

1 ـ الطريقة التنقيبية:

عادة ما يذكرها التربويون على أنها أول طريقة تربوية حديثة يمكن التعامل بواسطتها مع المتعلمين والمادة التعليمية بشكل علمي يساعد على الابتعاد عن الخطأ، وتُنسب هذه الطريقة لمبدع أسلوبها / بيكون **bacon Francis** / صاحب الأرغانون الجديد الذي دعا إلى وضع منطق حديث يتناسب مع التقدم الذي وصلته المعرفة في زمنه لأن منطق أرسطو فيه قصورٌ يجب تجاوزه / برأيه/. ولذلك وضع كتابه المذكور الذي أكد فيه على قواعد لإعداد المعارف العملية والحقيقية والدقيقة الخالية من المعلومات والمعارف الخرافية والأسطورية ؛ باتباع أساليب جديدة لإبداع تفكير جديد كلياً في جميع فروع المعرفة والتخلّص من جميع الأوهام المسيطرة على التفكير البشري كأوهام والجنس وأوهام الكهف وأوهام المسرح وأوهام السوق وغيرها، بإخضاع الذهن والمعرفة للفحص الدقيق لحذف الخاطئ وتطهير الأذهان من كل ما هو غير علمي للوصول إلى ما هو صحيح

ودقيق علمياً. وبيكون لم يسمّ هذه الطريقة بالاسم المذكور وإنما نُسب إلى أسلوبه وطريقته ولما دعا إلى تطبيقه منطقياً ومنهجياً. وما يمكن تسجيله لبيكون هو أنّه أحدث ثورة على التفكير الخرافي والأسطوري مثلما أحدث /كبلر **Kepler** / في زمنه ثوره في علم الفلك.

2ـ طريقة المناقشة:

طريقة قديمة حديثة بآن واحد وفيها الكثير من الشبه بالحوارية ، ويسميها البعض بـ: **التسميعية** ؛ لأن كل الأطراف المشاركين يستمعون إلى الطرف الذي أعدّ موضوعاً ما حتى ينتهي كلامه ليبدأ كلٌ منهم بكلامه ومحاورته بما عرضه من أفكار. وفي هذه الطريقة الكثير من الطريقتين القديمتين من إلقائية وحوار ، وهي تمارس غالباً في المحاضرات العامة والندوات ، وبخاصة عندما تكون الأعداد قليلة ، ومنها ما يتمّ بشكل مباشر بين الطرفين بحضورهما معاً ، ومنها ما يتمّ بشكل غير مباشر ومن أمكنة متباعدة بالمشاركة فيها عبر الأجهزة التقنية الحديثة كما يحدث في التلفاز وعبر الإنترنت. وفي كل الأحوال فإنّ المشاركين جميعاً يبقون بانتظار المعدّ أو المحاضر حتى ينتهي من محاضرته أو عرض موضوعه ليشارك كلٌ منهم بمناقشة عنصر من الموضوع المطروح الذي أُعدّ مسبقاً. وفي كل الأحوال لكل مشارك وقت محدد لمشاركته تحدده الجهة المشرفة على الندوة. وهذه الطريقة تمارس في وقتنا كثيراً ومن الكبار أكثر من الصغار ؛ مع إمكانية ممارستها بأسلوب مبسّط لإيصال المعلومات بيسر وسهولة للمتعلّم. ومن الميزات الحسنة لهذه الطريقة إعطاء الحرية لمن يريد الحوار والمناقشة ، كما أنها تغني الموضوع إغناءً كبيراً .

3– الطريقة الاستقرائية:

يوحي اسم هذه الطريق بأسلوبها ، إذ ليس هناك من عمل علمي إلا ويمكن إنجازه أو تفسيره وشرحه بواسطة التحليل ، فهي واحد من أهم الأساليب البحثية ؛ والاستقراء يعتد كلياً أو جزئياً سواءً في البحوث أو في التعليم والتدريس. وليس موضوع البحث وحده أو المحاضرة أو الدرس ووقته من يحدّد استخدام الاستقراء كأسلوب أو كطريقة ، وإن كان أحياناً ما يفرض نفسه. فالاستقراء كطريقة تدريس أو كأسلوب علمي يرافق كل عمل علمي ، فليس هناك من منهج بحثي إلا

والاستقراء ركن أو خطوة أساسية من خطواته. وكذلك الحال في طرق التدريس بأنواعها كافة، ولكن أحياناً ما يكون الاستقراء شمولياً ويأخذ كامل عناصر الموضوع وبخاصة عندما يكون معقّداً ويحتاج تبسيطٍ لإيصاله إلى أذهان المتلقين بيُسر وسهولة؛ وتُسمى أيضاً بالاستنباطية أو الاستنتاجية. وفي ذلك تسرّع لأن الاستنباط أو الاستنتاج لا يمكن أن يذكر عناصر الموضوع كافة كما في الاستقراء الشامل مثلاً، ففي الاستقراء يقوم المدّرس تفصيل الموضوع إلى عناصره الأساسية ثمّ يعطي الأمثلة المناسبة على المادة من توضيحها تمهيداً للوصول إلى النتائج والحقائق ويقارن بينها. وهي طريقة تستلزم التركيب وتقوم عليه في أحيان كثيرة، وذلك ما يُطبّق في كثيرٍ من المحاضرات الجامعية وفي المدارس لتنمية قدرات المتعلم. ويفضّل استخدام الألوان للتوضيح أكثر في دروس الأطفال خاصة لزيادة قدرتهم على التعلم. وكثيراً ما تستخدم هذه الطريقة في الجامعات وقاعات المحاضرات لتواجد أعداد كبيرة من المتلقين والمشاركين فيها؛ أو المتعلمين في القاعات الدراسية.

4ـ الطريقة القياسية:

وهذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة الاستقرائية في عدد من خطواتها، لاعتمادها كما في الاستقرائية على التحليل وضرب الأمثلة، واستخدام التشبيهات بين المجهول والمعلوم، وقياس الغائب على الحاضر، و... لإيصال المعلومة الصحيحة للمتعلّم. وهي تعتبر تحليلية لبدئها النتائج أو القواعد للوصول إلى أجزائها كعمل استقرائي، ومن ثمّ تعرض كافة التفاصيل الناتجة مع استخدام الأمثلة اللازمة قياساً على المفردات الأصل لتوضيحها. ونجد في الدروس العملية في الجامعات ومدارس التعليم المهني خير مثال على تطبيق هذه الطريقة، لأنها تعتمد كثيراً قياس المجرد على المحسوس والعكس والبعيد على القريب. وتتصف هذه الطريقة بسهولتها فلا تحتاج إلى مجهود عقلي كبير من المعلم؛ وهي تساعد المتعلم بالوقت نفسه كما تصلح للمارسة في المحاضرات الجامعية وفي الدروس العملية كثيراً، وكثيراً ما يلجأ المعلّم للاستعانة بالرسوم وتحريض خيال الطلاب عند عدم توافر التجهيزات. وهذه الطريقة تناسب طلبة المدارس في التعليم الأساسي بشكل أكبر إذا استخدمها المدرسون بإتقان، لكنها لا تناسب تعليم الأطفال لقصور

تفكيرهم في هذه الناحية، أي بالقياس وبخاصة ما هو غير محسوس. ولتطبيقها في المدارس على المدرس إشراك التلاميذ فعلياً في الدروس 0 (8 -248)

5ـ طريقة حل المشكلات:

تُنسب هذه الطريقة للمفكر والمربي الأمريكي / جون ديوي dewey john / وهناك كثير من المفكرين ينظرون إليها على أنها تعبير عن الفلسفة البراغماتية التي يعتبر ديوي نفسه واحداً من روادها المحدثين، وفي طريقته هذه يؤكد على وجوب اتباع خطوات أساسية إن في البحث أو في التدريس ليتم بواسطتها تحديد المشكلة والتعرّف عليها، ثم تكوين الافتراضات للوصول إلى الحلول الصحيحة بعد أن يتم التحليل اللازم، ومن ثم التقويم للافتراضات.. . ويراها كثير من المربّين بأنها ناجحة ومفيدة جداً سواء في التدريس أو في البحث العلمي، فهي تمثّل خطوات بحثية تُعتمد في العملين العلميين بنوعيهما: النظري والتطبيقي. كما تعتمد أيضاً كطريقة للتدريس عند كثير من المدرسين لأنها تؤدي إلى نتائج طيبة من التعليم لأنها تؤدي إلى إعمال العقل وتحريضه لاكتشاف الحلول المناسبة. فعند اتباع خطواتها يمكن أن يستفيد كل من الباحثين وأطراف العملية التعليمية على حد سواء، وأوّل تلك الخطوات تحديد المشكلة وتسميتها ليتم التمكن من تقصّي المادة البحثية أو التعليمية بشكل علمي سليم للوصول إلى نتائجها، ويجب أن تكون المشكلة موضوع البحث مناسبة لمستوى الباحث أو المتعلم ؛ بحيث تُنظّم المعلومات المراد تعليمها أو بحثها وتُعرّف تمهيداً للانتقال إلى المراحل التالية بحيث ينتقل الباحثون أو المعلمون بعد تحديد المشكلة وتعريفها ؛ إلى وضع الفروض أو التساؤلات الخاصة بها، وتنفيذ ذلك يتمّ من خلال الدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى البراهين والنتائج لإثبات الفروض أو نفيها، ومن ثمّ اتخاذ القرار العلمي المناسب. فهناك إذن مراحل أساسية لا بدّ منها ليتمّ تطبيق القرارات كنتائج علمية. (12 -140) أو للإجابة على التساؤلات التي طُرحت من المتعلم أو المعلم أو الباحث، وعمل المعلم أسهل من عمل الباحث لأن مرجعيته أصلاً موجودة في المقرر التدريسي بخلاف الباحث الذي عليه عبء اختيار / المشكلة / والبحث فيها والانتقال بدقة وانتظام ومرحلياً وليس اعتباطاً.

ومما لا شك فيه أن جون ديوي استفاد كثيراً من سابقيه وحتى معاصريه من المربّين في ابتكاراته وخاصة قواعده التي وضعها للبحث العلمي. ونتحفّظ على بعض السلبيات في طريقة ديوي وبخاصة مسألة الإشباع وإهمالها للبعد التاريخي غيرهما رغم علميتها.

6 ـ الطريقة الاستقصائية:

وتعني البحثية، وفي هذه الطريقة يقوم المعلم أو الباحث بتقصّي المادة التعليمية حتى آخرها اعتماداً على الشك الموضوعي في معطياتها مع تقديرٍ كاملٍ للأسباب والعوامل المشكّلة لها ومن ثمّ تحديد النتائج الآيلة إليها اعتماداً على الأدلة والبراهين المؤدية إليها حتى يتمّ إقناع المتعلمين بعد شرحها لفهمها تماماً بإتباع خطوات لا بدّ من إتباعها ليتم الوصول للحلول بإثبات الفروض التي وضعت للمادة موضوع التعليم. (12 -158) وتشبه هذه الطريقة أسلوب ديكارت في إعداده لبحوثه التي اعتمدت الشك المنهجي، وفي هذه الطريقة تركيز كبير على الفهم أكثر من الحفظ.

7 ـ طريقة التفاعل اللفظي الصفي:

من الطرق التي ظهرت في القرن العشرين، وتعتمد أسلوب التحليل لموضوع الدرس داخل القاعة التدريسية بمحاولة إشراك جميع الدارسين أو المتعلمين بحيث يتفاعلون عملياً مع الدرس والمدرس، وبالمشاركة الفعلية بفقرات الدرس عبر استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب. ومن أساسياتها العمل على تقييم أدوار الأفراد بتحليل ما يقدّمونه حول عنصرٍ ما من الموضوع المحدّد مسبقاً للدرس أو المحاضرة، ومن ثم يتمّ قياس التفاعل الناتج ووصف الأداء للعمل الذي تمّ إنجازه، ثمّ توضع درجة تقييمية لأداء كل واحد منهم خلال ثلاث ثوانٍ. وهكذا لكل موقف تعليمي حتى يتمّ الانتهاء من كافة أبواب الدرس أو عناصره. ولهذه الطريقة عدّة تصنيفات أهمها تصنيف / فلاندرز **Falandar** /1970، الذي رأى أن أنشطة المعلم والمتعلمين، وأشكال التفاعل اللفظي تتحقق على نوعين مباشر وغير مباشر بحسب مواقف التدريس التي تتوزّع عملياً إلى عشرة نقاط كل عملية لها رقم فمن (1 -4) غير المباشرة وهي تقبّل التلميذ وشعوره والثناء عليه وقبول أفكاره.

ثمّ الأسئلة (5 ـ 6 ـ 7) للشرح والتعليمات والنقد السلطة وهي غير مباشرة، أمّا(8 و9) فمشتركتان وفيهما الاستجابة والمبادرة. و10 وهي للفوضى، ولتقييم أداء المعلم والمتعلم طريقة خاصة. وفي كل الأحوال فإن هذا الأسلوب مفيد جداً في التعليم. (11 -162) بسبب تفاعل جميع الدارسين أو المشاركين في الموضوع، وهي من الطرائق الحديثة وتطبّق على الكبار أكثر مما تطبّق على الأطفال الصغار وإن كانت قد أخذت طريقها إليهم حالياً، وتشبه طريقة الندوة، ومن شروطها أن يكون حجم المدرسة صغيراً وكذلك أعداد المتعلمين في الصفوف، فالجماعة المتعلمة يجب أن لا تزيد عن / 6 / ستة أفراد، ويعدّ / سبنسر Sbenser / المؤسس الأول لهذه الطريقة عندما أكد على وجوب مشاركة المتعلمين في إعداد موضوعات الدروس والدور الأساسي للمعلم قيادتهم ليقوموا ببسط استفساراتهم ويستخلصوا استنتاجاتهم، كما يجب إعدادهم بأقلّ ما يمكن من المعلومات وتقديمهم ليكتشفوا أكثر ما يستطيعون من المعلومات اللازمة لحياتهم 0(1 -20)

8ـ طريقة الندوة:

طريقة مشهورة وكثيرة الاعتماد من الباحثين في مجالات علمية مختلفة فيها الكثير من تطبيقات الطرق: القياسية والحوارية والمناقشة، وهناك من يرى أنّ الطريقة الحوارية تتطابق مع هذه الطريقة في أسلوبها العام. ومن أساسيات هذه الطريقة مشاركة عدّة أفراد في عمل علمي أو فكري ما. وهؤلاء يختارون رئيساً لهم، ويختار كل منهم بنداً من الموضوع ليقدّم ملخصاً أو شرحاً يعرض فيه رؤيته عنه ويناقشه الآخرون في الفقرات أو في الآراء التي أعلن عنها. وهكذا يفعله بقية أعضاء الجماعة للوصول إلى أفضل أشكال الفهم للموضوع وإلى النتائج الصحيحة للإجابة على الأسئلة أو الشرح لما يأتي من المداخلين على المحاضر. وكلّ ذلك بعد أن يتمّ اعتماد الأسئلة المناسبة لكل فردٍ حسب البند المحدّد من الموضوع المكلّف به. وكثيراً ما تعقد ندوات فكرية يشارك فيها مفكرون وكتاب يقدّم كل منهم جزءاً منها ويناقشه فيه المشاركون قلّ عددهم أم كثُر. وغالباً ما يحدّد الوقت لكل مُداخل أو مُشارك يعرض أثناءه لموضوعه أو رأيه. ونشهد في المحاضرات الجامعية من بعض الأساتذة الكثير من الممارسات الشبيهة للندوات.

إنّ الطرائق التي ذكرنا ليست الوحيدة التي أبدعها المربّون تاريخياً، وبخاصة الأوروبيين منهم. ففي العصور الحديثة ظهرت طرائق تعليم أخرى عديدة، وبخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان لها الدور المهم في الارتقاء بالتعليم والبحث العلمي معاً إذ أبدعها مربّون أكفاء، ومن أهمها: طريقة منتسوري Montesory وطريقة / دالتون أو هيلين باركهرست Dalton / وطريقة / ماسون Mason / وطريقة /ساندرسون Sanderson / وطريقة دوكرولي Docroli / والطريقة الاستجوابية.. . إلخ وقد استفاد الجميع من إبداعات بعضهم بعضاً في إعداد وإبداع طرق جديدة، فساندرسون الانكليزي مثلاً استفاد من طريقة الندوة التي وضع دوكرولي أُسسها الأولى/ وقد مرّ شرحها / ودعا لإحلال سلطة الجماعة محل سلطة المعلم. (2 -661) فدوكرولي يركّز كما منتسوري على طفل الروضة ؛ بأن يكون اللعب دون أيّ قسرٍ لأن فيه إعداد كبير للحياة الاجتماعية والمستقبلية لطفل الروضة، ويجب منح الطفل كامل الحرية لاختيار النشاط لتتدرّب حواسّه تدريباً حسناً ومناسباً. (7 -62) ولكن الطفل يظلّ في روضتها معزولاً عن الخارج وبدون أي توجيه، كما يُؤخذ عليها إهمالها لخيال الطفل. أمّا عند دوكرولي فلا يوجد اهتمام بالحياة الروحية كما هو عند منتسوري التي خصصت أماكن للعبادة ليمارس المتعلم الشعائر الدينية كغيره من أبناء المجتمع؛ وركزت على المعرفة المباشرة للأشكال الهندسية عبر المحسوسات، وعلى حرية الطفل وأن يعتمد على العلاقة المتكاملة مع بيئته وما تحتويه من أناس وأشياء، حيث أنه من خلال التفاعل معهما يتمكن من فهم نفسه والتعرّف على محدودية عالمة وبالتالي يحقق تكاملاً في ذاتيته. (1 -34) وتدريب حواسه بخاصة حاسة اللمس، كما ركزت على معرفة الكيفية التي يتم للطفل بها تعلّم الكتابة كسلوك مكتسب وليس الكتابة نفسها كعملية آلية، وجعلت السنة السابعة سنّ الدخول للمدرسة، وقد أيّد/ ديوي / منتسوري واعتبرها ملهماً تربوياً، بينما ركزّت طريقة / ماسون / على دور أولياء الأمور في خلق الجوّ الطبيعي للطفل في المنزل وتهيئه جيّداً للمدرسة، وأكّدت على خلق الجوّ الطبيعي بعرض الأفكار الحية له مع مساعدته بتعليمه ما يُناسبه، وتعليمه القراءة والألعاب الرياضية الملائمة لسنّه ولرغباته التي يتكوّن لديه الحس بالفوز عند تعلّمه الجديد والمفيد، وقد ظهرت تطبيقاتها /1911/ إذ جعلت

سنّ المدرسة يبدأ من السنة الثامنة ولمدة أربع سنوات وليس من السابعة كغيرها من المربين وحثت على أن يحسّ الطفل من القراءة بالقدر الذي يحُسه عندما يفوز بالألعاب الرياضية وركزّت على حاجات التلميذ وعلى حريته كمبدأ تربوي أساسي ، وأن يستخدم الأجهزة المختلفة والمستعملة بشكل جيّد مع ضرورة التركيز على تلك التي تُفيده في حياته العامة وفي التعلّم بالوقت عينه ، وأن تكون المدرسة كالمنزل ، وذلك لخلق الاهتمام الكافي لديه. وقسّمت المتعلمين إلى مجموعات يتعلمون بعرض الأفكار الحيّة ؛ مع التأكيد على تعليم الخبرة المناسبة لسن المتعلم ، وركّزت على أن تكون الأولى ثقافية مهمتها الإعداد للحياة. والثانية مالكة لحرية التعلم لما يدور في الحياة من معاملات كالعقود. والثالثة فيها العمل على إرضاء الميول والرغبات كالفنون والموسيقى ولعب الرياضة ، وأكدت على إلغاء الاستبداد نهائياً في المدرسة. واتفقت في ذلك مع فروبل الذي أكد على مبدأ الحرية الموجهة والاختيار الحر بدلاً من القسر والمحاكاة والتقليد لرغبات الكبار ، لأنّ مبدأ التعلّم يتحقق عن طريق الخبرة والعمل والحياة النشطة. (1 ـ 32) وأن تكون المدرسة ممتعة وأن تأتي الدروس مبرمجة ومجدولة بحسب الموضوعات المحدّدة في الكتب أو المقررات الدراسية ومركزة على الجوانب العملية ليعوّد التلميذ على فرص الحياة ويتحمل المسؤولية ويحترم النظم والتقاليد. (8 -88) وكأنه يتعلم الحياة نفسها بحسب تعبير ديوي.

أما طريقة المربّية الأمريكية / ونيتكا **wanitka** / فمن الطرق التي صارت عالمية لتلبيتها متطلبات التعلم العصري من حيث الإمكانية بالارتقاء بمستوى المتعلمين ، ولذلك كُيّفت في عدد من المجتمعات. وهذه الطريقة جعلت التعليم على ثلاث مراحل هي :

1 ـ مرحلة الرياض 2 ـ مرحلة الابتدائي 3 ـ المرحلة المتوسطة

ففي المرحلتين الأولى والثانية يجب أن يكون عمر الطفل ما بين / 5 — 11 / وعمره في المرحلة الثالثة ما بين السنتين /12و13 /. وأكدت على وجوب أن تكون المدارس شاملة لأبناء المجتمع كافةً من أغبياء ومتوسطي الذكاء والأذكياء. كما جعلت السنة الدراسية تعليمية لا زمنية ، وتتألف من عدّة وحدات تعليمية حيث يمكن لكل متعلّم بحسب مستواه التقدم بسرعة أو ببطء الانتقال إلى المرحلة التالية

عند إتمامه الوحدات التعليمية المقررة، ثمّ ينتقل تدريجياً حتى يتّم وحدات كلّ سنة دراسية / زمنية وهكذا..

أمّا المنهاج الدراسي فقُسّم أيضاً إلى ثلاثة أقسام يسمّى الأول: قسم المعلومات الأساسية المرتبطة باحتياجات التلميذ في حياته العامة والتعليمية كالقراءة والكتابة والحس. وأمّا الثاني ففيه أبواب عدّة من الأنشطة العامة والجماعية منها بخاصة كأنشطة التعاون البيني ومع المدرسة والعلاقة بالآخرين. أمّا الثالث فجاء ليضمّ أبواباً من الأنشطة الابتكارية كالموسيقى وفي المسائل العملية، ويُخضع المتعلم لاختبارات دقيقة أهمها اختبارات العالم / جراني / **Grani** وهي المخصّصة للتعليم الشفاهي. وكذلك اختبارات / برجس ـــ ستانفورد / **Bargas + Stanford** المخصّصة للمطالعة والكتابة سواء في القاعة الدرسية أو في المنزل. وهناك نقاط تشابه بين هذه الطريقة وطريقة / دوكرولي **Docroli** / الفرنسي في كثيرٍ من المعطيات التي ارتكزت على تلبية احتياجات المتعلم التعليمية سواء في المدرسة أو في الحياة، ودفع كل أشكال العدوان والمخاطر عنه، وتعليمه أداء أشكالٍ من الأنشطة والتعاون الاجتماعي الإيجابية، وتحفيزه باستمرار على تعلّم المسائلٍ ذات النفع الحيوي له، وأن يتعلم عمليتي التحليل والتركيب في جميع الأنشطة التي يقوم بها داخل المدرسة وخارجها. أمّا أعداد التلاميذ في الصف فيجب أن لا يزيد عن / 25 / تلميذاً وأن يكون حجم المدارس صغيراً بلا اكتظاظ عددي وتحتوي على كافة مستلزمات التعليم اللازمة وبخاصة الملاعب والمخابر، ويكون فيها التركيز كبيراً على الحاجات الإنسانية الأساسية الأربع من غذاء وصحة وترويح ونشاط وتعليم، باختصار إن الهدف التربوي الأهم هو تعليم التلميذ الحياة بالحياة من خلال المدرسة. (5 -557) إن المدرس أو المعلم في الوقت الحالي وفي أي مرحلة تعليمية كانت لا يمكن أن يقوم بتعليم مادة ما إذا لم يكن مؤمناً بحقائق هذه المادة وبأهمية تعلّمها. فالتربية أصبحت هي المكلفة بتطوير الاستعدادات الذاتية لدى كل الفرد وفي أيّ سن كان للاستفادة من المواهب المكتسبة والموروثة لصالحها وصالح المجتمع كله أيضاً مهما كانت الطريقة التعليمية المعتمدة. (10 - 152) والطرق التي ذُكرت هي الأكثر شهرة وليست الوحيدة فهناك طرق أخرى تُتبع كطريقة المشروع التي تُلبّي الحاجة الحركية للمتعلّم وطريقة المحاولة والخطأ

لثورندايك المساعدة على التعلّم الذاتي ، وطريقة فروبل التي أكد فيها على قيادة المتعلم نحو النمو المتكامل الذي يشمل جسمه وعقله ووجدانه وروحه من حيث أن النمو الوسيلة الأهم في العملية التربوية هي النشاط الذاتي الذي ينبع من الدوافع والرغبات والميول الداخلية. (1 -32) وهناك عدد من الطرق الأخرى التي أبدعها الأوروبيون للارتقاء بالتعليم بعد أن جعلوا المدارس شاملة لأبناء المجتمع كافةً. ونحن ما زلنا نفتقر كثيراً من مقوماتها وما زلنا ناقلين لتطبيقاتها ومقلّدين وناقلين للمعرفة أكثر من أن نكون مبدعين لها ، فالتربية الآن لم تعد على مسافة من التعليم ولا يصعب التمييز بينهما فلا هذه دون تلك والعكس صحيح . وكما رأى / برونر **Bruner** / فقد أصبحت المؤسسة التعليمية وخاصة المدرسة تتنافس مع معارضيها من الشرائح لمنح المتعلم الهوية والتقدير الذاتي. (10 -74) وليس ذلك فقط بل تقدير الآخرين أيضاً مما يساعده على فهم الآخرين والتقدير الفعلي لذاته ولهم.

إنّ طرائق التدريس كأسلوب تنفيذي تربوي لم يصل إلى تلك الأبعاد المفيدة جداً والمساعدة على اكتساب العلوم والمعارف لولا جهود وإبداعات مفكرين كبار من أمثال روسو وكانط وفيخته ، وجاءت دعواتهم التربوية قواعد ومرجعيات وأطر لطرائق التدريس الموضوعة بعدهم. ويمكن أنْ تظهر طرق تدريس لاحقاً استناداً بالاعتماد على الطرق والأطر التربوية النظرة السابقة والحالية.

ثالثاً– المنهج ومناهج البحث

عندما نقول كلمة منهج فأول ما يتبادر للذهن كلمة طريق. وفي هذا القول شيء من الصحّة ، لأنّ علم المناهج مثل أيّ علم عبارة عن مجموعة منظّمة من المبادئ العامة التي تدور حول موضوع معين. والمواضيع عبارة عن طرق يسير وفقها الباحثون أثناء إعدادهم لبحوثهم. ومما لا بدّ من الإشارة إليه هنا أن علم المناهج نطلق عليه لفظ علم اظطراراً بسبب من أنّه لا يمكن لأيّ علم مهما كان نوعه إلاّ يعتمد على أسس عامة يشترك فيها مع غيره من العلوم حتى يكون علماً وهذه الأسس هي المنهج. ومن هنا فإنّ المنهج مثل المنطق لا يمكن وضعه في قائمة العلوم رغم أنّ أيّ معرفة مهما كانت صفتها أنْ لا تصبح علماً إلاّ بالمنهج ، فالمنهج كما المنطق علم تجاوزاً أو هو علم العلم؟ فهو الذي يجعل

المعارف علماً / وسنفصّل في هذا بعض الشئ لاحقاً /. ونعود إلى البحث في الجانب العملي من هذا / العلم / فقد أشرنا بسرعة في بداية عرضنا لطرائق التدريس بأن هناك من يخلط بين طرق التدريس أو التعليم وبين المناهج بل ويجهل عنهما الكثير، وخاصة البعض من طلاب الجامعات. وللتأكد أكثر من هذه المعلومة ميدانياً قمنا بإجراء مقابلات مع (40) طالب وطالبة من السنوات ما بين الثانية والخامسة بمعدّل (10) طلاب من كليات الآداب والحقوق والاقتصاد والتربية بالتساوي عددياً بين الجنسين واستبعدنا لقاء طلاب من السنة الأولى. ورداً على سؤال يقول: ما هي طريقة التدريس التي تجدونها مناسبة أكثر؟ فإنّ (23) ثلاثة وعشرون طالباً وطالبة جاءت إجاباتهم الخاطئة كما يلي: (8) ثمانية قالوا: طريقة الدكتور (س). و(5) خمسة قالوا الطريقة القانونية. و(1) واحد التاريخية. و(7) أربعة قالوا الاقتصادية. و(2) اثنان قالوا الأدبية. وكانت إجابات الباقي سليمة بسبب من أنّ طلبة كلية التربية العشر (10) كانوا من السنة الخامسة في قسم معلّم الصف / كلية التربية وتعلّموا مقداراً مقبولاً من مقرري مناهج البحث وطرق التدريس. والسبعة الآخرون كان (3) ثلاثة منهم من قسم علم الاجتماع وفي هذا القسم مقرر للمناهج. وكانت إجابة اثنين (2) من السنة الرابعة في قسم اللغة العربية سليمة. و(1) واحد فقط من كلية الحقوق. و(1) من كلية الاقتصاد. وإجابة على السؤال: عندما يكلّفكم أساتذكم بكتابة بحث فما هو المنهج الذي تتبعونه؟ وقد جاءت الإجابة الصحيحة من (21) واحداً وعشرين طالباً منهم (10) عشر من قسم معلم الصف في كلية التربية. و(2) اثنان من قسم اللغة العربية، و(3) ثلاثة من قسم علم الاجتماع، و(2) اثنان من قسم التاريخ. و(1) واحد من قسم الجغرافية، و(2) من الاقتصاد، و(1) من الحقوق، والبقية توزعت إجاباتهم بين الأشكال التالية:

1 ـ أعتمد على منهج السنة (ويذكرون عدد المقررات التي يدرسونها).

2 ـ أعتمد منهج فلان (ويذكر اسم مفكر أو أديب كآدم سميث وطه حسين ومنهم من قال: أُحبّ منهج فلان مع ذكر اسم معيّن).

3 ـ أعتمد المنهج: الأدبي، أعتمد المنهج القانوني، أعتمد المنهج الاقتصادي...

ويحددون الكلية أو القسم الذي ينتمون إليه) وفي هكذا إجابات إشارة لمعنى المنهج.

4 ـ وهناك من كانت إجاباتهم كما يلي : أعتمد المنهج الحديث، أعتمد المنهج القديم، كمنهاج أي مقرر، أعتمد المنهج الإسلامي، اعتمد المنهج الماركسي، أستعين بكتابة البحث بزملاء ذوي خبرة.

وكانت أكثر الإجابات الخاطئة من طلبة السنتين الثانية والثالثة.

وجواباً على السؤال: ما الفرق برأيك بين التعليم الجامعي والتعليم الثانوي (21) واحداً وعشرين طالبا وطالبة فضلوا الثانوي على الجامعي بسبب الأعداد الكبيرة في الجامعة وعدم الحصول على المعلومات اللازمة في أكثر المقررات وعدم قدرتهم على تغطية مقررات كل فصل دراسي لضيق الوقت قبل الامتحانات، وأبدوا عدم الرضى عن البيئة الفيزيقية من إضاءة وبرد وحرارة وتجهيزات / وهذه مؤشرات على أنّ النظام الفصلي المعتمد لا يمكّن الطلبة زمنياً من الإحاطة بالمقررات دراسياً وامتحانياً وما تتطلبه دراسة من نفقات رغم مجانية التعليم وشكوى من البيئة / وإجابة على السؤال: ما هي المراحل الرئيسية في أي بحث تقوم بإعداده فإنّ (19) تسعة عشر طالباً أجاب: هي المقدمة والموضوع والخاتمة. و(21) واحداً وعشرين منهم أجاب بشكل صحيح بنسبة كبيرة. أمّا الجواب على: لماذا اخترت القسم الذي أنت فيه فإن (13) ثلاثة عشر قالوا: توافق مع رغبتي، والباقي جوابهم: لم أتمكن من الدخول للكلية أو القسم الذي أرغب فيه.

إن المقابلات المستقاة منها المعلومات آنفاً كانت في كليات تعتبر نظرية؟ فما بالك لو توسعنا في البحث / وهذا مطلب نقترح تنفيذه / وقابلنا طلبة من كليات فيها أقسام عملية كالزراعة والفيزياء والهندسة الذين غالباً ما يشكون من نقص التجهيزات، وهو ما يشكو منه الأساتذة قبلهم وسألناهم بعض أسئلة هذه المقابلة، فإذا كانت إجابات طلبة الكليات النظرية تجعلنا نقفز عن الأرض مرتين فربما تدفعنا إجابات طلبة الكليات العملية كالمذكورة إلى نسيان المشي الطبيعي والقفز الدائم كالأرانب!

وإذا عدنا إلى ما بدأناه في هذه الفقرة من بيان أنّ مناهج البحث عند الخبراء في العلوم التربوية والاجتماعية والمتخصصين بعلم المنهج لوجدنا أنهم لم يصلوا بعد إلى حال من التوافق النهائي بين بعض من المسميات الاصطلاحية ما بين طرقٍ ومناهج ومن ذلك إطلاق لفظ منهج وطريقة على محتوىً واحد في علم معين، وإطلاق لفظ أسلوب ومنهج على الأسلوب المتبع في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، أو إطلاق لفظ المسح تحت مصطلح طريقة أو منهج في البحوث الاجتماعية والنفسية. إلا أن ذلك لا يؤدي إلى أي تناقض بين الأهداف المبتغاة من تحويل المعارف إلى علوم عندما يتمّ ذلك استناداً إلى المبادئ المنهجية اللازمة لأي بحث علمي. فكيف بطلبة المرحلة الجامعية الأولى ومن في حكمهم امتلاك المعرفة الكافية بالبحث العلمي وأساسياته. ولكنّه من الضروري أن يتعرفوا على الملامح الأوّليه حتى يُنشئوا بحوثاً أوّلية وهو ما يفرض تدريس علم المناهج في جميع الكليّات بلا استثناء. وقبل أن نمضي قُدماً لا بدّ من التوضيح بأن العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية هي العلوم الأكثر قدرة على خلق التواصل بين المؤسسات التربوية والمجتمع، لأنها تبحث في أدورهما وفي أنشطة كلٍ منهما ؛ وفي علاقاتهما بشكل علمي وفقاً لقوانين وقواعد متفق عليها. فالمعلّم يعمل على منح المتعلّم قوةً للنشاط الذاتي تمكّنه من الوصول إلى حالٍ من التوازن والتوافق النفسي والاجتماعي، ومن ثمّ تُحقق الذات من خلالٌ اكتسابها خبراتٍ جديدةٍ بدءاً من مرحلة الطفولة الأولى التي يتعلّم الطفل بها خبراته الأولى من أسرته ومعلميه بالتعرّف على المشكلات وطبيعتها والعمل على وضع الفروض اللازمة أو الاحتمالات الممكن حدوثها، ثمّ تحليلها والبرهنة عليها للوصول إلى نتائجها. وكل ذلك بشكل مخطط له ومدروس. وهذا الشكل المخطط والمدروس وموضوعه الدقيق والقابل للتعميم والكمي الصفة والممكن اختباره والمنسق في أجزائه يُمكنه أنْ يُعلن عن المنهج بوضوح، وإنْ كان المنهج لا تُعلن خطواته في ثنايا البحوث إلاّ الجامعية منها كالماجستير والدكتوراه، وهي / المناهج / تُعبّر عن نفسها بشكل غير مباشر أثناء سير البحوث العامة في سياقاتها لحضورها دائماً كفيلة لعقول الباحثين وإماماً للمعلمين كي لا يقعوا في الزلل والخطأ. من المتفق عليه بين أهل العلم المعرفة جميعاً أن المنهج هو الدليل والأساس الموجّه لأعمالهم البحثية عموماً قبل أي سمة أو تسمية أخرى.

وعليه فإن المنهج واجب الاتباع في جميع البحوث والأعمال العلمية في كل فروع العلم انسجاماً مع القاعدة التي تقول : **كل ما هو منهجي علمي ، وكل ما هو علمي منطقي إذن كل ما هو منهجي منطقي** ، فالمنطق يأخذ الرقم (1) قبل كل العلوم لأنّه أوسعها تعميماً ، فإنّ المنهج يقف قبالته وظلاً له ، وكأنّه ذات يأخذ ذات الرقم مكرراً لأنّ أيّ علم لا يتحقق من غيره من حيث هو مقياسه العلمي أو كما يوصف بأنّه / **علم العلم** / وإنْ وُصف تاريخياً بتسميتين أساسيتين إضافة للمعنى العام المشترك في العلوم وهو (الطريقة) أما التسمية الأولى فما فصّلناه آنفاً ، وأما الثانية فهي المقرر الدراسي الذي يُدّرس في أيّ فصل (صف) تعليمي في أي مؤسسة تعليمية مهما كان مستواها ودرجتها من مرحلة الحضانة وحتى المرحلة الجامعية ، وهذا المعنى الأخير هو علم ولكنّه لا يدخل في المعنى الأساسي للمنهج أي : **علم العلم**.

إن المنهج بتسميتيه اللتين اُعتمدتا للقيام بالعمل العلمي عامة وللبحث العلمي بخاصة سواءً كخطة أو كمستند يجب الالتزام بالخطوات التي تقود إلى النتائج وفق المنهج المعتمد في أي عمل علمي يقوم به المعلمون والباحثون سواء في الجامعات ومراكز البحث والمدارس. لأنه الحارس العلمي لهم ولعملهم البحثي وللمقررات الدراسية في أي مرحلة تعليمية ليحول دونهم من الوقوع في الخطأ ، فالمنهج في الأعمال العلمية والتعليمية يبقى ماثلاً بخطواته بحسب نوعه في عقول الباحثين مذكّراً بنفسه دائماً ، وبها يمكن للمعلم والباحث أداء أدوارهما بشكلٍ صحيح من حيث أن المنهج خطة معتمدة وضعت في الزمن الماضي ومن حيث هو مقرر تعليمي كتعبير عن منهاج تنفيذي 0 (12 -74)

إذن المنهج تسميتان لعملين ماثلين دائماً إنْ كمقرر أو كخطة للدرس أو للبحث العلمي اللذين هما بالوقت ذاته أسلوب وهدف يُسعى إلى تحقيقهما لإنجاح العمل الذي يتصدّى الباحث أو المدرّس للقيام به ، وبذلك ليس لكل من المعلم أو الباحث من قدرة على الوثوق من علمية أيّ معرفة إلاّ بالمنهج إنْ في البحث أو في الدرس أو عند قراءة وتقييم أي عمل ، كما أنّه ليس من مهامهما تعليم المتعلم التفكير بل تعليمه أموراً يفكر أو يبحث بها ، فعندما يُراد تقييم عمل علمي نظري أو عملي ؛ أو أي إنتاج من فروع المعرفة المقروءة أو المسموعة. لا بدّ من الاحتكام

إلى المنهج انسجاماً مع القاعدة التي تقول: إنّ كل ما هو منهجي علمي /كما ذكرنا / ولا يمكن لأي إنسان يعمل على كتابة موضوع ما أو شرحه، أو عند الممارسة الميدانية والعملية في أي تخصّص ثقافي كان أم تطبيقي، وبخاصة المعدّة من قبل المدرسين ومن الطلبة الجامعيين أن يجعل من المنهج خطة وهدفاً بالوقت نفسه. ولا تخرج الأعمال الأدبية ولا العملية في أيّ بحث عن هذا الإطلاق، وإذا كنا نرى أو نسمع أو نقرأ أعمالاً يدعي أصحابها صفة العلمية أو العملية أو الأدبية أو الثقافية، فهي وأصحابها سريعة السقوط إذا لم تكن ملتزمة بمنهج معيّن، وعدم علميتها ينتج عن فقدانها المرجعية التي لا بدّ منها. فعند تقييم أعمال الباحثين أو كتاب ما بعد الاطلاع على العمل أو المحتوى يُحكم عليه إمّا بأنه منهجي وعلمي أو لا؛ بعد أن يتمّ تحديد المنهج من النظر بالعمل نفسه مهما نوعه ومهما كان تاريخ البحث أو المنتج العلمي. وأي مطلع على علوم المنهج ويملك الخبرة الأولية فيها يمكنه الحكم على منهجية أي إنتاج ذهني. وكذلك يفعل المحكّمون على الأبحاث الأكاديمية بعد اطلاعهم على البحوث العلمية؛ ومنها تلك المقدّمة للحصول على الدرجات الأكاديمية كالماجستير والدكتوراه. والسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار يقول: من الذي أبدع علم المناهج؟ وللإجابة لا بدّ من العودة إلى التراث الفكري العالمي لنجد أن القواعد الأولى قد وضعها فلاسفة كبار كأفلاطون وأرسطو. وكان للأخير الدور الأهم والأساسي بوضعه مبادئ وأسس المنطق بأشكالها الأساسية والمعروفة والمتبعة حتى الآن، وهو لم يسمّه علماً بل عرّفه بأنه: آلة تعصم العقل من الوقوع في الخطأ، وكأنه وضع مقياساً وميزاناً للعقل وتفكيره، وهو كذلك تعريفاً.

والمتابع يجد أنّ تطوّراً كبيراً قد حدث على المنطق فصارت له أنواع أساسية هي الصوري والرمزي والرياضي. والنوع الأول (الصوري) يُسمّى المنطق الأرسطي والذي كان المصدر والملهم الرئيس للباحثين في إبداع أنواع المنطق الأخرى كالرمزي والرياضي وعلم المناهج بالوقت نفسه. فمن المنطق الصوري وُلدت أنواعه الأخرى؛ ثمّ المنهج الذي ولّد أنواعاً متعدّدة بخاصة منذ انطلاقة العصور الحديثة مع بيكون وغيره. وقبل أن نتابع من الضروري أن نشير إلى خطأ شائع لدى الكثيرين عندما يخلطون بين الأسلوب والمنهج بوصفهم أسلوب إنتاج فكري أو أدبي ما، إذْ يُطلق بعضهم لفظ منهج على الأسلوب أو الطريقة عندما يجدون إنتاج

كاتب أو مفكّر أو أديب ما مشابهاً لأسلوب كاتب آخر كديكارت أو ابن رشد أو غوته أو شكسبير أو برغسون، فيقولون: منهج ديكارتي أو منهج رشدي أو غوتوي أو شكسبيري أو برغسوني. ومثال ذلك وصف أسلوب طه حسين بالمنهج الديكارتي، لأن ديكارت وضع المعارف تحت الشك للوصول إلى الحقائق وما كان يفعله أسلوب وليس منهجاً، وهو وأمثاله ليسوا علماء مناهج ولا أبدعوا طرائق للتدريس، وإنما هُم وأمثالهم مفكرون كبار أثّروا على غيرهم بإبداعاتهم وطرائق تفكيرهم فأعجبوا بهم وبأساليبهم وأفكارهم واستفادوا منهم.

وقد طوّر العلماء اللاحقون لبيكون المنهج ليصبح المقياس الذي تقاس عليه الأعمال العقلية، وفي مقدّمتها البحوث العلمية، فمثلما المنطق مقياس للتفكير، فإنّ المنهج مقياس للعمل الفكري كناتج للتفكير. وهذا يُفيد بأن المنطق هو الأساس الأول للمنهج لأن وظيفتيهما تلتقيان في الهدف الأساس للعمل العلمي الذي هو إنتاج ذهني قبل أي اعتبار آخر. وبذلك لا يمكن الفصل التام بين أدوارهما، فالمنطق منهج في مضمونه والمنهج منطق في شكله ضرورة. وهذا يؤدي إلى الإقرار بأن الأعمال العلمية والدراسات الإنسانية المنسجمة مع القواعد المنطقية منهجية إلى حدٍ بعيد، فالمنهج يُعرّف بأنه: الطريق الواضح الذي يسلكه العمل العلمي ليستطيع الوصول إلى النتائج العلمية وفق تسلسل منطقي، وكأن المنطق الوجه النظري للتفكير والمنهج وجهه العملي، وفي كل الأحوال يظلّ المنهج عبارة عن جملة خبرات علمية يخطّط لها من قبل المعلمين في المدرسة أو في أي مؤسسة تعليمية أخرى من أجل بلوغ الأهداف التربوية والعلمية. (12 -74/75)كما قال / تايلور **Tailor** /.

والذي لا بدّ من التذكير به دائماً أنّ المنهج كالمنطق علمٌ محدود الوجوه والفروع عندما نأخذه حاكماً ومقياساً ومرجعاً للبحوث العلمية. أما إذا أخذناه بمعنى المقرر الدراسي فهو في تكاثر وتغيرٍ مستمرين مع الزمن بتطوّر العلوم، وإذا كان قد بدأ محدود العدد في الفنون السبعة عند اليونانيين، فإنه اليوم أكثر من أن يُحصى حيث نجد أن لكل صفٍ مدرسي مقرراته المختلفة المحتوى عن الصف الذي يليه، كما تختلف المقررات من بلد إلى آخر، وربما من مدرسة إلى أخرى. وما لا بدّ من تأكيده لكل مثقف أن المنهج ليس حاكماً وميزاناً أو مقياساً ومرجعاً للبحث

وللمقرر التعليمي فقط، بل هو للمتعلم أيضاً. والذي يتوجّب ذكره أيضاً أن جميع المقررات أينما كانت تعود إلى علوم محدّدة وتستند إلى مناهج هي ذاتها هنا أو هناك.

أنّ المنهاج بالمعنى الضيق خاص بأي مقرر دراسي يتغير سريعاً، وأمّا بالمعنى أي: العام الخطة والمرجع للبحوث والمواد الدراسية بآن واحد، فهو قليل العدد وقليل التغيّر؛ لأنه أشبه بمبادئ أساسية للمفكّر والتفكير معاً.

قديماً قالها أرسطو: إن المتعلم حيٌّ والجاهل ميّتٌ. والحقيقة كذلك، فمن يدخل المؤسسات التعليمية ليتعلّم فيها ويتخرّج منها ويمارس ما تعلّمه هو الحيّ فعلاً، ومع أنّ المتعلمين يتشابهون كثيراً قبل التعلّم لاشتراكهم بجهلهم ولكنّهم باكتساب العلم والمعرفة يُصبح لكل منهم شخصية وهُويتة التي يشير بها لنفسه ويعرفه بها الآخرون، والفيلسوف /هيجل Hegel / قال: أن يكون الإنسان حراً ليس بشيء أمّا أن يصبح حرّاً فهذا كل شيء، والحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بالتربية والتعليم.

ونحن في بداية هذا البحث أشرنا إلى اللغة كأداة أساسية للتواصل، وكذلك كإنتاج للعقل البشري عبر تطوّره التاريخي نجد أنّ منه ما هو حي وفاعل لأنه منهجي وعلمي ويحقق التواصل بين البشر. ومنه ما يموت رغم حياة حامله لافتقاده للمنهج الذي هو المقياس والروح للعمل العلمي والفكري وللحرية في التفكير والبحث. والمعلمون الحقيقيون ومعهم الباحثون من الفخورين بالحياة لا بالموت. ومن المؤكّد علمياً أن المعلمين الناجحين هم الذين يستخدمون طرق التدريس المناسبة في دروسهم بحرية كاملة وبقناعة كاملة ويستطيعون إلى جانب ذلك التفكير في الأمور بكامل الحرية أيضاً. وكذا حال الباحثين وطلبة العلم يكونون ناجحين حين يعتمدون على المناهج المناسبة لأبحاثهم وأفكارهم عند إعدادهم للبحوث والدراسات العلمية وأحراراً بالوقت ذاته في اختيارها، لأن البحث العلمي لا يمكن أن ينجح إلاّ في جو كاملٍ من الحرية.

أمّا أنواع المناهج الرئيسية فمعروفة لدى أصحاب الأعمال العلمية وأهمها: المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي ودراسة الحالة، لأن أغلب الدراسات والبحوث العلمية تستند إليها، وإن كانت هناك مناهج أخرى مثل المنهج

المادي ودراسة الحالة. وهذا الأخير خاص بعلم النفس وفروعه التطبيقية فقط لاستناد الباحث إليها عند بحثه في موضوع نفسي معيّن كمرض نفسي أو سلوك ما إيجابي أو سلبي لمعرفة الأسباب والنتائج لوضع الحلول المناسبة لتعزيز الإيجابي ومعالجة السلبي ؛ أو لاكتشاف أشكال العلاج المفيدة للحالة المدروسة ولغيرها التي يمكن أن تتعرض لنفس المشكلة، ولن نتوسّع أكثر في هذا المنهج لخصوصيته من حيث إنّ بحوثه تتم على أفراد وحالات محدودة العدد ولكن يمكن تعميم نتائجها للاستفادة من نتائجها.

إنّ الباحثين في اختصاصاتهم كافةً يجب أن يشيروا إلى المناهج التي اُعتمدت بحوثهم ودراساتهم؛ وحين لا يُشار إليها فإنها تظهر من خلال سير البحث نفسه. كما لا يمكن للباحث دائماً أن يقتصر على منهج واحد من ألفه إلى يائه مهما كان نوع بحثه. فلا بدّ له أن يستعين بمنهج آخر في بعض أجزاء بحثه إلى جانب المنهج الرئيس وإن لم يذكره لأنّه يُمكن ملاحظته. فمثلاً يُستخدم المنهج التاريخي في الدراسات لاجتماعية وفي علم النفس الاجتماعي بشكل ثانوي ومحدود جداً حين دراسة الرأي العام أو في دراسة نفسية أو حتى في البحوث الاقتصادية الإحصائية مثلاً. لأنّ الباحثين يضطرون إلى البحث في تاريخ الحالة أو الموضوع المدروس وقس على ذلك. فالمنهج ضرورة حتمية للباحثين فيما يُعدّونه من أبحاث ودراسات يساعدهم باستمرار لتنظيم تفكيرهم وما يؤدّونه من أعمال سواءً كانت ذهنية تُقرأ أو تُلقى لتُسمع أو تُعلّم أو تُتعلّم، أو حتى تلك يُفكر التي بها. ففيه إجابات صحيحة ودقيقة إلى حد بعيد عن أسئلة جوهرية كثيرة مثل: كيف نفكر؟ كيف نُعلّم ونتعلّم؟ ماذا نقول وكيف نقول؟ ما هو البحث وكيف نُعدّه وما هو ترتيب خطواته... إلخ.

المنهج إذنْ يظلّ الفلسفة الحاكمة لأي نشاط قمنا أو نقم به أو سوف نقوم به عند القيام بأي عمل أو تفكير علمي؟ أمّا أنواع المناهج التي يستند إليها صنّاع العمل العلمي بمختلف اختصاصاتهم. فيمكن أن نذكر ببعضها كالتاريخي والتجريبي والاستردادي والوصفي والمقارن والإحصائي... إلخ

ولكننا سنتعرض لأكثرها اعتماداً وهي :

1 ـ المنهج التاريخي :

هذا المنهج عبارة عن خطط علمية وتصورات مسبقة يضعها الباحثون أو يتصوّرونها قبل بدئهم في البحث المنشود من أنفسهم أو المكلفين بها من غيرهم. وترافقهم أثناء السير فيه معلنة عن نفسها في كل خطوة لبحث المشكلات المثيرة لاهتماماتهم في علم من العلوم وبخاصة العلوم الإنسانية منها. وهذا المنهج يمكن ملاحظته كمنهج رئيس كما في البحوث الأخرى مهما كان نوعها. وفيه كما في غيره يبدأ الباحثون بوضع الفروض الملائمة بعد تحديد المشكلة المراد دراستها ثم يقومون بالبرهنة عليها للوصول إلى النتائج والحلول اللازمة لها. والمنهج التاريخي يختلف في خطواته عن غيره من المناهج كالوصفي في بعض العلوم كالتي أشرنا إليها، أو منهج ثانوي ومساعد أو التجريبي، لأنه يعتمد أساساً على التاريخ وتسلسله وأحداثه السابقة أو المعاصرة ابتداءً من نقاط محدّدة في زمن سابق ثمّ يسير باتجاه الأهداف المُراد تحقيقها وفي زمن محدّد أيضاً. وهو الأسلوب الذي يسلكه الباحث وكأنه يقوم بعلمية تركيبية تتوالى حلقاتها تصاعدياً للوصول إلى النتائج المتوقعة من فروضه. وهذا المنهج يتفق مع غيره في الشكل ويختلف في المحتوى.

ومما تلزم الإشارة إليه أن هذا المنهج كان الأقدم في ممارسته من قبل الباحثين والمعلمين في البحوث والعلوم كافةً لوصف أحداثها أو لتوثيقها أو سردها، وبخاصة التي جرت في الأزمنة القديمة. مع العلم أنّه لم يكن أيّاً من الكتاب أو المفكرين على دراية أو علم بهذا المنهج كما يسمى حالياً. وإنما كانوا يعتمدون على التناسق المنطقي والتسلسل التاريخي للأحداث في إعداد مؤلفاتهم ودراساتهم التي كثيراً ما أسموها رسالات، وخاصة الباحثون العرب والمسلمين منهم. وهذا المنهج ما يزال منهجاً رئيساً يُعتمد عليه في كثيرٍ من العلوم الإنسانية التي لا تجارب فيها وغير معاصرة ولا ضرورة للاعتماد على أدوات بحثية هي من أساسيات منهج آخر كالإستبانة أو المقابلة أو الملاحظة المباشرة. ولكن هناك أدوات بحثية رئيسية في منهج حديث كالوصفي يمكن الاستعانة بها في المنهج التاريخي كالعينة، فمثلاً نأخذ عينة من وثائق عهد أو عصر وندرسها ونحللّها إحصائياً أو نقارنها بقرائن لها ولكن يبقى

للمنهج التاريخي الدور الأساسي في إعداد البحوث التاريخية لأن التاريخ وأحداثه هي العامود الفقري فيها.

2 ـ المنهج التجريبي:

منهج تُستقى معرفته وممارسته من اسمه الذي يشي بخطواته، وهناك من يرفض إطلاق معنى منهج على بحث قوامه الأساسي التجربة كما في التجارب الكيميائية والفيزيائية وما شابه، ولكن آخرين يذهبون مذهباً آخر (ونحن منهم) حيث إنّ العلوم التجريبية موضوعية دائماً وليست ذاتية. وهو ما يجعلها أكثر انطباقاً مع الشروط المنهجية المختلفة وأهمها: الكمية والتعميم والاتساق المنطقي والصدق.

ويطيب للبعض من الباحثين تسميته بالمذهب المادي أو التخريبي ولا فرق لديهم بين الاسمين، لأنّ التجارب لا تتمّ إلا على المادة المحسوسة فقط.

وهناك باحثون آخرون يحصرون المنهج التجريبي بالعلوم الحسية الكمية من كيمياء وفيزياء وأحياء التي تتصف بإمكانية الحدوث وترابط الحقائق الجزئية.. إلخ بمعنى أن النتائج تتحقق انتقالاً من المحسوس إلى المعقول. ويعود الفضل إلى **غاليله** بجعل البحث العلمي في الحركة والمتحرك يحدثان على القائم فعلاً وليس على أساس تاريخي. وصار الماركسيون أكثر من غيرهم يعتمدون هذه التسمية بسبب من أنّ مواضيع بحوثهم تقوم أولاً على الوقائع المادية سواء كانت اجتماعية أم غير ذلك من العناصر المادية. لأن الوجود وما يحتويه وما يطرأ عليه من تغيّرات دائمة يتشكّل من المادة أولاً، ولا تتم التجارب إلاّ على أجزاء من المادة لمعرفة ما يطرأ عليها من تغيّرات. وهي بأنواعها المختلفة ممكنة على كلّ ما في هذا الوجود من أحياءٍ وجمادات ولم تعد بعيدة عن العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية، لأن كثيراً من الباحثين يجرون التجارب غير الضارة على البشر أفراداً وجماعات، فلمعرفة أثر موضوع ما يمكن استخدام عينات تجريبية وعينات ضابطة لقياس ذلك الأثر. وهو ما يقوم به الباحثون الاجتماعيون لمعرفة دور عاملٍ ما في حدوث ظاهرة اجتماعية، وكذا الأمر في العلوم التطبيقية وغيرها.

وإذا كان هناك كثير من الباحثين التطبيقيين الذين يقتصرون في أبحاثهم على العلوم التطبيقية كالكيمياء يفرقون بين المنهج التجريبي والمنهج المادي ؛ من حيث إن التجربة تنفذ على خطوات محددة لا بد منها في زمن معين أو موضوع محدد إما لإثبات فرضيات محددة أو لدحضها. وعادة ما يتم دراسة متغيرات ما تابعة أو مستقلة لمعرفة أدوار وأثر كل منها في الظاهرة المدروسة، أو دور وأثر المستقل على التابع أو العكس مع تحييد أثر المتغيرات الأخرى. (16 -95) أو لخلق ظروف مشابهة لظاهرة معينة تحدث في مكان ما بعيداً عن سيطرة الإنسان ولا يمكن التحكم بها كما يحدث عند دراسة ظواهر كونية طبيعية أو حتى إنسانية لا يمكن الإحاطة بها كحركات النجوم والأفلاك، أو بمجتمعها، أو متباعدة في زمن حدوثها عن الزمن الذي يعيشه الباحث حيث لكل عامل دوره في حدوث ظاهرة ما. ويكن أن يفترض الباحث فرضاً ما ول يظهر له أي دور، وليس الإنسان بعيداً عن التجربة ليخضعه لها أحياناً، وبالتالي لا بد من التجربة وخطاها المنهجية المحسوبة بدقة.

3 ـ المنهج الاستردادي:

وهذا المنهج حديث وهو الوحيد الذي يمكن أن ننسبه إلى العرب، إذ يعد المفكر العربي المصري (عبد الرحمن بدوي) هو من ابتدعه أساساً، وله تصورات في هذا المنهج حاول بواسطتها إخضاع أغلب العلوم الإنسانية لهذا المنهج، كما يمكن تطبيقه في بقية العلوم بتحديد العنوان أو الموضوع المراد بحثه ومن ثم العودة إلى تفصيلاتها. ولكننا من نظرة دقيقة في هذا المنهج نراه في خطواته يتشابه تشابهاً عكسياً في خطواته مع المنهج التاريخي التقليدي، وقد تعرفنا بأن التاريخي يبدأ من المرحلة الأقدم تاريخياً. أما هذا المنهج فيبدأ من اللحظات الراهنة بتحديد نقطة معينة ثم العودة تاريخياً باتجاه الهدف المحدد والمطلوب. فهو منهج تاريخي مقلوب. إذ يقوم الباحث بتحليل الحدث بشكل عكسي من أصوله إلى الفروع، والعملية أشبه بطريقة الخطف خلفاً المتبعة في أساليب بعض الروايات والمسرحيات والقصص في الأدب العربي وغيره من الآداب العالمية.كما يمكن اعتماده في كثير من الدراسات الفلسفية والقانونية والتاريخية، وفي رصد حوادث وحالات اجتماعية معينة بدلاً من الاعتماد على المنهج التاريخي. وفي هذا المنهج بعض التشابه في خطاه البحثية لما

في الطريقة الاستقرائية وكأن الباحث يقوم بتحليل الموضوع من خلال العودة من الأصول والمبادئ إلى التفاصيل، أو من الكليات إلى الأجزاء المكوّنة لها.

4 ـ المنهج الوصفي:

لهذا المنهج عدة تسميات تذهب إلى مجالات محتوى البحث، أي إلى موضوعاته الداخلية، سواء كان المحتوى من قضايا المجتمع عامة أو كان من القضايا التربوية خاصة. فالمنهج الوصفي يمتاز بالموضوعية والدقّة عند إعداد البحوث في أي علم من العلوم. وهو يقع تحت قول / سكنر / : بأنه عملية تكنولوجية تتضمن المُدخلات والمُخرجات التعليمية ليتمّ بها تقويم فاعلية والتعليم بالمقاييس الكيفية للمُدخلات والمُخرجات للمادة التعليمية. (8 -193/197) وهذا وصف دقيق للمنهج الوصفي الذي يعتمده الطلبة الجامعيون والأساتذة والباحثون في بحث ودراسة القضايا المشكلات الاجتماعية، وبخاصة عندما يعتمد في جميع تحليلاته التي يقوم بها وخطواته التي يسير عليها والقوانين والأساليب الإحصائية تمهيداً للوصول إلى نتائج البحث أو الدراسة، والبرهنة على صحة الفروض بإثباتها أو بنفيها، والإجابة على التساؤلات التي تُطرح قبل بدء في البحث. ويمكن التأكيد بأنّ هذا المنهج هو الأكثر اعتماداً في بحوث العلوم التربوية والاجتماعية في العصر الحالي، لأنه يتناسب بأدواته البحثية مع معطيات العلوم الحديثة . كما يمكن من خلاله البحث في كثير من فروعها وبخاصة الأكثر شمولاً واتساعاً وهي العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية، والأدوات العائدة غالباً لهذا المنهج وتؤدي للوصول إلى نتائج موثوقة وأكثر شمولية هي: الاستبانة والملاحظة والمقابلة والعينة إضافة للوسائل الإحصائية والقوانين الرياضية التي لا غنى عنها أثناء إعداد البحوث بأنواعها المختلفة، وتساعد على تحويل الكيفيات إلى كميات. فالمنهج الوصفي يظّل الأكثر اعتماداً والأكثر ملاءمة وموثوقية إلى جانب المنهج التجريبي في إعداد الدراسات الاجتماعية عامة والتربوية لأنّه يضع الكم أساساً للوصول للكيف.

والدراسات المستندة للمنهج الوصفي مواضيعها لا بدّ من أن تكون حيّة ومعاصرة يعيشها الباحث والمبحوث معاً، أو حتى المراقب لها والمشارك في إعدادها. والاستناد إلى هذا المنهج في إعداد البحوث الاجتماعية والتربوية يؤدي إلى تصحيح

الأخطاء بالتدقّق من صحة الفروض عند الوصول إلى نتائج البحث، والتنبؤ بعد ذلك بما سيكون في المستقبل بإعطاء معلومات دقيقة نسبياً بعد البرهنة على صحة الفروض أو خطئها، وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية المعتمدة على المنهج الوصفي تكافئ كمياً / تقريباً / المنشورات الأدبية بأنواعها المختلفة، وهما الأكثر إنتاجاً فكرياً للإنسان مع أنهما يعتمدان على مناهج مختلفة. فالاجتماعية والتربوية والنفسية غالباً ما تكون مسحية وواقعية وعناصرها حيّة ماثلة للعيان، وأقدر على دراسة الواقع الاجتماعي خلال فترة محددة وربما في مكان محدّد، هذا عدا عن دراسة الواقع ومعطياته للتعامل معهما بشكلٍ سليم للوصول إلى النتائج. أمّا البحوث والدراسات الأدبية فكيفية لا كمّية عموماً وغير مشروطة بالواقعية كالشعر أو الرواية في بعضٍ حالاتهما.

وقد مرّ الذكر لمنهجين هما المقارن والإحصائي، فالمقارن غالباً ما يظلّ مرتبطاً بالدراسات الأدبية، أما الإحصائي فأكثر اعتماداً في أبحاث الاقتصاد والرياضيات. وهناك كثير من البحوث تبقى في أروقة الكليات والمراكز والمعاهد والمدارس محبوسة بالمكتبات والأدراج وبالمقررات التدريسية التي أُعدت بها. وتبقى الأخيرة هي الأوفر حظاً بالتداول والقراءة نظراً لإلزاميتها من جانب وللحاجة إليها من جانب آخر. فهذا المنهج يبقى المحور الأساس الذي تتمحور حوله العملية التربوية برمّتها، وهو ما دفع بعض المفكرين التربويين لإطلاق بعض التسميات على المقررات الدراسية المتشابهة في محتوياتها لفظ منهج، كمنهاج المواد الدراسية التي تدرّس للطلبة في المؤسسات التعليمية المختلفة، تسمى منهاج مواد الخبرة العملية، ومنهج المادة، ومنهاج المجالات المتسعة، ومنهاج الخبرات الحية وغيرها، بحيث يقوم كل منهج على أساس أن لكل مادة تعليمية أسسها العلمية. (8 -96/100)

إنّ منهاج المادة ومنهاج المجالات المتسعة معروفان تماماً للمعلمين في المدارس، وبخاصة الأمريكية منها لاعتمادها عليها أكثر من غيرها، وصار بعض الباحثين والمختصين يُطلقون مصطلح منهج على شعبة من المواد التعليمية المتقاربة في المحتوى العلمي كالتي ذكرناها آنفاً، وهو حال منهاجي المادة والمجالات المتسعة اللذين يُستخدمان في عموم مدارس الولايات المتحدة الأمريكية بهدف زيادة معارف الطلبة ومهاراتهم من خلال دراسة المواد الاجتماعية عموماً. (7 -195)

أما منهاج الخبرات الحية فأحدث ثورة على الأوضاع التقليدية للبحوث العلمية وفي العملية التعليمية برمّتها، وخطواته تختلف من مدرسة إلى أخرى لكنه يبقى في سياقاته العامة مشتركاً بين المدارس عبر استخدام موضوعاته الأساسية المختارة بعناية فائقة لتعليمها للتلاميذ في المدارس، وأولها ما هو ضروري لهم عن الصحة العامة كقواعد النظافة والأطعمة الصحية والوقاية من الوقوع في الأمراض، وعن المنزل ومحتوياته وشروطه الصحية وطبيعة حياة سكانه ونوعية علاقاتهم وكيفية التعامل الإيجابي والحسن بينهم ومع غيرهم، وعن المسؤولية الفردية والجماعية بأنواعها، وعن تثقيف الطفل بالحياة المدنية في المجتمع وعلاقاتها، وعن عملية الترويح النفسي بواسطة الألعاب مثلاً وخاصة النافعة منها ومتى وأين. وغير ذلك مما يتصل بالحياة الاجتماعية، والفكرة الأساسية هي الوثوق بأن يحصل الطفل على الخبرات والمعارف المناسبة لسنّه، ورفع مستوى خبرته في التعامل مع المحيط الاجتماعي ومع بيئته بالاعتماد على دراسة جميع المواد التي تزيد من تلك الخبرة، وذلك ما يجب أن تنفذه وتحققه المدرسة ومعلميها. (8 -197)

إن منهاج الخبرات الحية يُقصد منه: المقررات التعليمية التي تكون موضوعاتها التدريسية معاشة من قبل المتعلمين. ويمكن الإحساس بها ومعرفتها وتتوجه إلى الواقع وما فيه وتحقق لهم الفائدة، وما هي الطموحات المستقبلية فردياً واجتماعياً بإعداد الإنسان للحياة بالحياة، على طريقة المربّي جون ديوي، قراءة للواقع لمعرفة ما فيه وما يحتاج إليه للعمل له وتغييره للوصول إلى ما هو أفضل. وهو ما أحدث ثورة على الأوضاع التقليدية في العملية التعليمية برمّتها، والعلوم ومنتجاتها العملية وما يتصل بالأمور الحياتية المعاشة، وهو في خطواته قد يختلف من مدرسة أو كلية إلى أخرى لكنه يبقى في سياقاته العامة ومحاوره الأساسية مشتركاً بين كل المدارس أو الكلّيات، وأهم المواضيع يجب أن تُختار من الطلبة قبل غيرهم، وأن تكون عند اختيار بعضها من قبل المعلمين في أيّ مرحلة تعليمية مرتبطة ومتلازمة مع ما يحدث في الحياة المعاصرة ومع احتياجاتها بعلومها وموضوعاتها ومتغيّراتهما، فالعلوم ليست ثابتة المقررات ولا ثابتة في موضوعاتها بسبب التغيّر الدائم في أساليب الحياة نتيجة لتطوّر العلوم ومنجاتها التقنية التي على الإنسان مهما كانت مرحلته العمرية أن يتعامل معها ويجيدها مثل الحاسوب والأجهزة التقانية الحديثة

والمستحدثة، وغير ذلك مما يتصل بالحياة الاجتماعية، والفكرة الأساسية من ذلك هي الوثوق من أن الأطفال / والمتعلمين عموماً / يجب أن يحصلوا على الخبرات المناسبة لسنهم ومدى نضجهم في الميادين المختلفة، والهدف الذي يرمى إليه في هذا المنهج هو التأكيد على توسيع خبرة الطفل المعرفية في الحياة. (8 -196) وهو ما يجب الإصرار على تزويده لطلبة المرحلة الجامعية وما قبلها من المراحل التعليمية في البلاد العربية.

وللتعرّف على المدى الذي يعرفه طلبة الجامعة بطرق التدريس ومناهج البحث أجرينا بعض المقابلات مع عيّنة عشوائية من طلبة جامعة دمشق مؤلّفة من (40) أربعين طالباً وطالبة من السنوات ما بين الثانية والخامسة بمعدّل (10) طلاب من كليات: الآداب والحقوق والاقتصاد والتربية بالتساوي عددياً بين الجنسين بتاريخ 7 و8و2011/11/9. واستبعدنا فيها لقاء طلاب السنة الأولى لحداثتهم ولعدم تكليفهم مسبقاً بإعداد البحوث الجامعية، وفيما يلي بعض الأسئلة وإجاباتها:

السؤال الأول: ما هي طريقة التدريس التي تجدونها في التدريس مناسبة أكثر؟ **الإجابات:** (23) ثلاثة وعشرون طالباً وطالبة جاءت إجاباتهم خاطئة على الشكل التالي: (8) ثمانية قالوا: طريقة الدكتور (س). و(5) خمسة قالوا الطريقة القانونية.

و (1) واحد قال التاريخية. و(7) أربعة قالوا الاقتصادية. و(2) اثنان قالوا الأدبية.

وكانت إجابات الباقي سليمة بسبب من أنّ طلبة كلية التربية العشر (10) كانوا من السنة الخامسة في قسم معلّم الصف / كلية التربية وتعلّموا مقداراً مقبولاً في مقرري مناهج البحث وطرق التدريس. والسبعة الآخرون كان (3) ثلاثة من قسم علم الاجتماع. واثنان (2) من قسم اللغة العربية. و(1) واحد من كلية الحقوق. و(1) واحد من كلية الاقتصاد.

السؤال الثاني: عندما يكلّفكم أساتذكم بكتابة بحث فما هو المنهج الذي تتبعونه؟

وجاءت **الإجابات** الصحيحة من (21) واحداً وعشرين طالباً، منهم (10) عشر من قسم معلم الصف في كلية التربية، و(2) اثنان من قسم اللغة العربية، و(3)

ثلاثة من قسم علم الاجتماع، و(2) اثنان من قسم التاريخ، و(1) واحد من قسم الجغرافية، و(2) من الاقتصاد، و(1) من الحقوق.

وجاءت إجابات البقية خاطئة كما يلي:

- أعتمد على منهج السنة (ويذكرون السنة التي يدرسونها)!
- أعتمد منهج فلان (ويذكر اسم مفكر أو أديب كآدم سميث وطه حسين ومنهم من قال: أحبّ منهج فلان مع ذكر اسم معيّن)!
- أعتمد المنهج: الأدبي، أعتمد المنهج القانوني، أعتد المنهج الاقتصادي...

ويحدّدون الكلية أو القسم الذي ينتمون إليه. وفي هكذا إجابات إشارة أوّلية لمعنى المنهج كمنهاج أي مقرر!

- وهناك من كانت إجاباتهم كالتالي: أعتمد المنهج الحديث، أعتمد المنهج القديم. أعتمد المنهج الإسلامي، اعتمد المنهج الماركسي!
- أستعين بكتابة البحث بزملاء ذوي خبرة!
- أكتب البحث كما يُكتب أيّ موضوع!

وجاءت أكثر الإجابات الخاطئة من طلبة السنتين الثانية والثالثة.

السؤال الثالث: ما الفرق برأيك بين التعليم الجامعي والتعليم الثانوي؟

أجاب (21) واحد وعشرون طالباً وطالبة: إنّ التعليم الثانوي أفضل من الجامعي بسبب الأعداد الكبيرة في الجامعة، وعدم الحصول على المعلومات اللازمة في أكثر المقررات وعدم قدرتهم على تغطيها لضيق الوقت قبل الامتحانات، وأبدوا عدم الرضى عن البيئة الفيزيقية من إضاءة وبرد وحرارة وتجهيزات. وهذه مؤشرات على أنّ النظام الفصلي المعتمد لا يمكّن الطلبة زمنياً من الإحاطة بالمقررات دراسياً وامتحانياً، وما تتطلبه الدراسة من نفقات رغم مجانية التعليم.

السؤال الرابع: ما هي المراحل الرئيسية في أي بحث تقوم بإعداده؟

أجاب (21) واحداً وعشرين منهم بشكل صحيح بنسبة كبيرة، وأجاب (19) تسعة عشر طالباً كما يلي: هي المقدمة والموضوع والخاتمة!.

السؤال الخامس: لماذا اخترت القسم الذي أنت فيه فإن (13) ثلاثة عشر قالوا: توافق مع رغبتي، والباقي جاء جوابهم: لم أتمكن من الدخول للكلية أو القسم الذي أرغب فيه.

السؤال السادس: ما الفرق بين لمنهج وطريقة التدريس؟

وكانت إجابة (22) اثنين وعشرين منهم صحيحة إلى حدٍّ كبير، التفريق، و(11) أحد عشر أجاب: الطريقة هي أسلوب التدريس والمنهج هو المقرّر الدراسي! و(7) وأجاب سبعة منهم: لا أرى فرقاً واضحاً بينهما!

كما طرحنا بعض الأسئلة الأخرى التي ساعدتنا في توسيع معرفتنا بمستوى طلبة الجامعة المعرفي في طرق التدريس ومناهج البحث والبحث العلمي نفسه.

إن المقابلات المستقاة منها المعلومات أعلاه كانت من طلبة في كليات تعتبر نظرية؟ فما بالك لو توسعنا في البحث / وهذا مطلب نقترح تنفيذه / وقابلنا طلبة من كليات فيها أقسام عملية كالزراعة والفيزياء والهندسة الذين غالبا ما يشكون من نقص التجهيزات وهو ما يشكو منه الأساتذة قبلهم وسألناهم بعض أسئلة هذه المقابلة، فإذا كانت إجابات طلبة الكليات النظرية تجعلنا نقفز عن الأرض مرتين فربما تدفعنا إجابات طلبة الكليات العملية كالمذكورة إلى نسيان المشي الطبيعي والقفز الدائم كالأرانب!

ولن نتوسع العرض والتحليل أكثر رغم الحاجة لذلك، فما أوردناه كافٍ إلى حدّ ما للتعرّف / ولو بسرعة / على معنى المنهج ودوره، هذا من جانب. ومن جانب آخر للاطلاع على مدى معرفة طلبة الجامعة / بشكل مبدئي / بالمناهج وطرائق التدريس لننتقل إلى الفقرة التالية في البحث.

رابعاً – البحث العلمي:

إن البحث العلمي ليس وليد العصور الحديثة، لأن هناك الكثير من الأبحاث العلمية القديمة التي ظهرت سواءً في الغرب أو الشرق وإن تخللّ بعضها شيء من الخطأ أو بعض الأوهام أو حتى بعض الأفكار الخرافية وفق معايير العصور الحديثة، فما كتبه أفلاطون أو أرسطو أو ابن سينا مثلاً تخلله بعضاً من ذلك بالرغم من أنهم كانوا مبدعين كلٌّ في مجاله، وما ورد عن المفكر العربي الكبير ابن خلدون

كذلك بالرغم من أنه رائد في علم الاجتماع، وفي وقتنا هذا نجد ونقرأ كثيراً من المطبوعات التي تحتوي على بين العلمي والخرافي والأسطوري، وقس على ذلك.

والذي لا بدّ من الإشارة إليه أن البحث العلمي غالباً ما يكتسب قيمته الأوليّة من عنوانه الدال عليه، وتثبت تلك القيمة من محتوياته من حيث هو كل نشاط ذهني إنساني يهدف للتغيير والتجديد والتطوير، ولا يمكن لأي بحث إلا أن يقترن بمنهج بحثي محدّد يرافقه من ألفه إلى يائه، وتتصف البحوث بأنها اختيارية ونظرية ومبنية على الملاحظة والتجريب، وتتصف بالعملية والتراكمية والموضوعية والواقعية، وللبحوث أنواع عديدة هي: الكمّية، والكيفية، والتطبيقية، والتجريبية، والأساسية، والمقارنة، والسببية، والتصنيفية، والوصفية، والاستكشافية، والتتّبعية، وبناء النظرية واختيارها شكلاً وموضوعاً، والتفسيرية أي أن هناك أكثر من اثني عشر نوعاً عاماً من الأبحاث النظرية والعملية التي ينشئها الباحثون في العلوم المختلفة، ولكل بحث خطوات أساسية وضرورية لا بدّ منها تقع بين المقدمة ونتائج البحث. (12 -35/34) من تحديد للمشكلة ثمّ الفروض... إلخ فالبحث العلمي هو من أرقى الأعمال الإنسانية سواءً النظرية أو الميدانية منها وفي أي فرع من فروع العلم، ومن يقوم بها هم الأشخاص الأكثر وعياً في المجتمع، حيث أنّ البحث هو نشاط هادف وقائم على أسس ومبادئ وقواعد دقيقة لا يمكن إنجازه من دونها. كما يجب أن يتجه إلى مسائل ومشاكل وقضايا في المجالين الإنساني والطبيعي لبحثها ووضع ما يناسبها من حلول تضيء الطريق أمام الإنسان لتجاوز جهله بها واستثمارها بشكل يناسبه في الحاضر والمستقبل بحيث يفتح آفاقاً جديدة من الرقي والتقدم، وللبحث العلمي شروط وظروف لا بدّ من توافرها، وأهمها الجامعات والمؤسسات العلمية الحقّيقية وحرية الباحث في بحثه اختياراً وأداءً، وتوافر كل الإمكانيات المادية الأزمة للبحث والباحث معاً من قبل ذاته ومن أي مؤسسة تقوم بتكليفه مع توفير شروط البحث الذاتية والموضوعية والمنهجية والرغبة وكفاءة الباحث والسيطرة على البحث ومعطياته والتوقيت. فالبحث العلمي ليس احتكاراً لأحد أو ترفاً لأحد، بل يتطلّب الأصالة العلمية والتمرّس بالعمل العلمي لخوض عباب البحث، فالعلوم لا تُكتسب فقط بالاقتباس والنقل

عن الآخرين، وإذا صحّ اللجوء والقبول بالنقل والاقتباس لعلوم ومعارف الآخرين من أصحاب الحضارات الأخرى في زمن ما كما كان حالنا في بداية عصر اليقظة أو (النهضة) كما يرغب بعض من المثقفين تسميتها تجاوزاً، إذ لا يصحّ حين السير في رحابها، وهو ما ينطبق علينا نحن العرب حين نقلنا واقتبسنا الكثير عن الحضارات ومنجزيها وما زلنا! ولكننا عملياً لم نزل إلى حدٍ كبير في ذات الموقع نؤدّي نفس الفعل الحضاري، فالنهضة الفعلية لم ننجزها حتى الآن لأسباب كثيرة منها ما هو ذاتي وقائم في المعلمين والباحثين معاً، وهم يتحمّلون الجزء الأعظم من المسؤولية، ومنها ما هو موضوعي تتحمّل القيادات الاجتماعية والسياسية والأكاديمية الجزء الآخر منه لأنها تعي كل ما يحيط بها! وهذا ليس مجال بحثنا.

إن الاستفادة من المفكرين والباحثين في فروع العلم والمعرفة المختلفة تؤكد أن المنهج يُشكّل دائماً قاعدة لانطلاق للبحث العلمي، كما يشكّل حكَماً لأي عملٍ أو بحثٍ أثناء عرضه أو بعد الانتهاء منه، وهذا ما يؤكده المدرسون في الجامعات والمعاهد ويطالبون طلبتهم الالتزام به، فالمنهج بالنسبة لطلبة الجامعات وأساتذتهم مقياس علمية أذهانهم وأعمالهم، والكثير منهم يقيّم عمله بمدى منهجيته، فالمناهج هي ما يُبنى عليها البحث في دراسة الظواهر المحيطة بالإنسان والقضايا البشرية نفسها لتحقيق الفهم لها بغاية حل المشكلات الناجمة عنها وليس مجرد الوصف والانفعال والتعجب. (12 -257) وهذا ما يدركه الباحثون تماماً، ويمكن الإقرار بأن المعرفة والعلم بالأشياء والحوادث والمشكلات الإنسانية يتمّان من خلال القيام بجملة من المواقف الفاعلة التي يشارك فيها الإنسان بيئتيه: الاجتماعية والطبيعية ويؤثّر فيهما مُحدثاً التحولات والتغييرات اللازمة، فالمعرفة والفعل بهما كونهما يتضمنان المواضيع بإدراكهما وخلق الإمكانات الجديدة فيهما لتنظيمها وتغييرهما بآن. فمن الصفات الأصيلة للبحث العلمي تنظيم الظروف استثمارها والتحكّم بها، والبحث العلمي ضدّ جميع الحلول والحقائق المطلقة أيّاً كان نوعها ومن كان قائلها. فليس هناك من حقائق مطلقة، فالمعرفة نسبية تتشكّل عبر عمليات تركيبية وتراكمية واجتماعية اعتماداً على الخبرات المكتسبة، والباحث يجب أن يتصف بقيمٍ تدفع التفكير العلمي للأمام تُشكّل ما يلي:

1 ـ القدرة على التمييز لمواجهة المشكلات المكتشفة.

2 ـ القدرة على خلق الأفكار والعمل على تحقيقها ومراجعتها بدقّة وموضوعية وممارسة التفكير العلمي الرصين بالوقت نفسه.

3 ـ القدرة على إدراك الكليات والمفاهيم اعتماداً على الذاكرة والإدراك الذهني والحسي. عبر عمليتي التحليل والتركيب.

4 ـ القدرة على مواجهة التغيّر، حيث إن خاصيّة الحياة هي : الاستمرار والتبدّل والتجدّد، وهو ما يفرض التفكير في محتوياتها وحوادثها.

5 ـ ربط التفكير بالعمل والنظرية بالتطبيق.

6 ـ تربية الرأي العام على أساس من الحرية والموضوعية.(12 -283)

مما سبق نتفهم بأن البحث العلمي والباحث يشتركان في الصفات العامة وفي المهام المنوطة بهما، فالبحث والباحث كلما ابتعدا عن الذاتية والقسرية كلما اقتربا من صفة العلمية، والذي لابدّ من التعريف به ؛ هو أن البحث العلمي عمل إنساني راقٍ يقوم به العقل البشري مستنداً إلى خطوات علمية لحل المشاكل التي تعترض الفرد أو الجماعة في الحياة، وقد أخذ البحث أبعاده الدقيقة وصارت له خطواته العلمية منذ بدء العصور الحديثة مع صاحب المنطق الجديد فرانسيس بيكون مؤلف الأرغانون الجديد، ومن جاء بعده من المفكرين كديكارت صاحب نظرية الشك، وهيجل هو المبدع لنظرية الجدل وأسسه وما يعنيه؛ ونيتشه صاحب النظرية النسبية، وفرويد صاحب الأنا الأعلى وغيرهم من المفكرين الذين بحثوا وأبدعوا في الفكر والمجتمع وأوضاعه، وسعوا باحثين عن أفضل الصور المستقبلية التي يأملون أن يصبح عليها. (15 -26) وهو أمر لا مراء فيه ولا خلاف عليه لأنه / أي البحث / هو الوسيلة الرئيسة التي تنتقل بالمجتمعات بواسطتها من حال إلى حال عند تطبيقها. فكلما ازدهر البحث العلمي كلما تقدّم المجتمع في جميع المجالات والقضايا التي تجري دراستها ويجري البحث فيها؛ ومن ثم الإفادة من نتائجها، والمجتمعات تتفاوت وتختلف في درجة دعمها للبحوث والباحثين، كما تتفاوت أيضاً في الدرجة التي تعتمد فيها عليهم وعلى بحوثهم ودراساتهم، وإذا دققّنا فيما تقدمه الدول المتقدمة للباحثين وتخصصه للبحث العلمي من أموال في ميزانياتها،

ثمّ دققنا فيما تقدمه وتخصصه الدول النامية لوجدنا الفارق مهولاً ، فالأموال التي تُنفق على البحوث العلمية ليست أموالاً تُهدر ، إنما هي استثمارات تنمو وتربو عندما يُحسن بها التصرف ، وتعود على البلاد ومؤسساتها أضعافاً مضاعفة علمياً واقتصادياً. (9 -357) ومن ينظر إلى واقع الدول المتقدمة يرى أنها غنية جداً بمراكز البحث العلمي سواء المرتبطة بالجامعات أو المستقلة عنها ، وتدرك بالوقت عينه دورها في صنع وخلق التقدّم والرقي اللازمين لمجتمعاتها في المجالات كافة ، وهما الأمران اللذان يعودان إيجابياً سواء في زيادة عدد الباحثين بمستواهم العلمي والاقتصادي ، أو في تحقيق الإبداعات العلمية المتتالية ، وفي علوّ مستوى البحوث العلمية التي تؤدي إلى تقدّم البلد كله واستمرار ازدهاره.

خامساً – تحليل ونقد وخاتمة

إذا كنا قد فصّلنا قليلاً في بحث طرق التدريس أكثر من الفقرات الأخرى التي تناولها البحث ، فذلك ما كان مقصوداً ، لأن الطرائق هي الجانب العملي الموضّح علنياً للظاهرة التربوية وعملياتها وبخاصة الحديثة منها. وهي / الطرق / تلعب الدور المهّم في تربية وتعليم الأجيال وتنمية مداركهم وتوعيبهم فكر السابقين والمعاصرين وإبداعاتهم ، وتحفّزهم على خلق كثير من الإبداعات الجديدة لتغيير الواقع وتطويره ، فما من مدرّس كفء إلاّ ويجب عليه الاعتماد على طريقة تدريس مناسبة لموضوع درسه. لأنّ التربية تكون ناجحة وحقيقية عندما تكون حصيلة طبيعية لأداء المدرسين والمختصين التربويين بطرق التدريس الناجحة ، لأنها ومعها المعلمون الناجحون الذين يؤدون واجبهم التربوي والتعليمي بامتياز فإنهم حتماً يحققون النموّ الذهني الممتاز للمتعلمين. فالطرق المؤثرة والمعلم المتقن لدوره التربوي يصلان بالمتعلمين إلى وضعية تُحقق لهم التكيّف مع المحيط الاجتماعي ؛ وإلى التواؤم مع البيئة الطبيعية بتطويعها لصالحهم. وقد استفدنا مما سبق أن نجاح النظام التربوي في أي مجتمع يتمثّل بمقدار ما يُحققه ذلك المجتمع من تمثّل أعضائه الجدد لذلك النظام ؛ بما يحتويه ويحمله من منظومة قيم أخلاقية واقتصادية واجتماعية وقانونية ، ويحقق لهم نموّ قابلياتهم استعداداتهم ، ويساهم في رفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم كافةً والذهنية منها بخاصة. فالنموّ الجسدي لا يسير

بصور صحيحة إلاّ بعد تلاؤم الفرد مع بيئته ومع البيئات التي يتصل بها، وأهمها البيئة الاجتماعية ثمّ البيئة الفيزيقية. (2 -154) ومن هذا التعايش وذاك الاتصال تتشكلّ الخبرات الثقافية والاجتماعية كتجسيد للفكر الإنساني برمّته، ونحن إذا ذهبنا إلى ماضي تاريخنا الحضاري نجد حالات كثيرة من حالات الانقطاع الحضاري التي رافقها حالات من انعدام للفعل الاجتماعي البنّاء، وحالات من الجمود الشديد والكمون المديدة التي كان بعضها لقرون متعددة، ولم تكن فترات الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي ولا حتى السياسي طويلة إلا في العهد العباسي الأول، ثمّ عاد التخلف والجمود ثانية رغم تخلل بعض حالات النهوض المؤقت، كما في المرحلة الأيوبية التي لم تستمر استفاقة العرب والمسلمون بعدها كثيراً، وهو ما شاب الحضارات الأخرى، وقد كانت لدينا في منطقتنا العربية بعض من الحضارات التي كانت ملهمة لكثير من مفكري الغرب، كالحضارة المصرية القديمة التي استفاد منها اليونانيون قديماً، ومما يُذكر تاريخياً أن أفلاطون نفسه زار مصر واطلع على حضارتها واستفاد منها، وكذلك استفاد الأوروبيون المحدثون من الحضارتين الفارسية والعربية / الإسلامية في العصر العباسي ولكننا حتى الآن لم نقم بذات الفعل الذي فعلوه بأن نستفيد مما وصلت إليه الحضارة الأوروبية من تقدّم نتيجة ما أبدعه أبناؤها المحدثون في كثير من المعارف والعلوم، وإذا كنا نعتزّ بمفكرين من أبناء جلدتنا عاشوا في زمن الحضارة العباسية أو في غيرها كابن سينا والفارابي وابن رشد وابن خلدون والبيروني وابن النفيس وابن حيان وغيرهم من الذين أبدعوا علماً وفكراً أضاؤوا المصابيح لعددٍ كبيرٍ من روّاد الفكر الأوروبي الكثيرين من الذين أناروا مصابيح النهضة في أوروبا وأيقظوها من السبات العميق الذي كانت فيه، وهو الفعل الذي يحتاجه العرب على الرغم مما هم فيه الآن من أشكال بسيطة من والنهوض. وإذا كان البعض من العرب يعتقد أن النهضة في البلاد العربية بدأت منذ أكثر من قرنين فذلك ليس صحيحاً تماماً. لأن أساسيات النهضة وأدواتها لم تكن حاضرة فعلاً كالمكتشفات العلمية والفكر الفلسفي والنمو الاقتصادي، ولكن الذي حدث كان بدء الاستيقاظ مع مدافع الحملة الفرنسية على مصر 1798 وما جاءت به. إضافة إلى عوامل أخرى كالتجارة والبعثات والرحلات بأنواعها والصحافة الأولية.

وذلك الاستيقاظ لم يتحوّل إلى يقظة فعلية لبقائه في بداياته التنموية والحضارية / بل استفاقته /الأولى قياساً على يقظة الأوروبيين التي بدأت نهضتها سريعاً بعد يقظتها واستغرقت وقتاً أقلّ بكثير مما استغرقته يقظة العرب، لأن عواملها الأساسية كانت أشمل وأعمق، وبخاصة التجارة والصناعة اللتين انتشرتا في أوروبا أولاً ثمّ خارجها ثانياً، ومعها الانتشار السريع للعلوم والمعارف اللذين وُظّفا لتلبية حاجات التجارة والصناعة من مواد أولية وأسواق واسعةٍ لتصريف الإنتاج.وهذا وعوامل أخرى أدىّ لظهور الحالة الاستعمارية.

وهو ما لم يتم حتى تاريخه في بلادنا العربية. وإذا كان العرب قد أخذوا بإنشاء الجامعات والمعاهد في النصف الأول من القرن الماضي، فإن تلك المؤسسات العلمية لم ترقَ إلى نفس المستوى الذي تتطلبه النهضة المأمولة لأنهم ما زالوا يفتقدون لأكثر أشكال البحث العلمي الذي يُمارس ويُعدّ في الجامعات والمعاهد الحديثة، وذلك لأسباب كثيرة ذاتية وموضوعية أبقتهم غير قادرين على الإحاطة بمشاكل بلدان الوطن العربي وأبنائه، لأنّ المؤسسات العلمية من جامعات ومعاهد لم تصلْ بعدُ إلى المرحلة التي تكون كمخابر ومعامل ومراكز للبحث الخلاّق القادر على كشف المشاكل القائمة وتشخيصها ووضع الحلول اللازمة لها، فما زالت / غالباً / شبه عاجزة وفاقدة لأداء عمليات مهمّة وكثيرة. فالأستاذ مثلاً بحاجة للاعتماد على المخابر في دروسه وما تزال القراءات خارجية، والنقاش العلمي والتتّبع المعرفي ما يزال قليلاً. (9 -433)

ونظام التدريس والتعليم ما يزال غير مواكب لما في الجامعات المتقدمة، عدا عن تلك الأوضاع غير المناسبة اقتصادياً ولا حتى أكاديمياً واجتماعياً لكلٍ من المدرسين والمتعلمين.

إنّ المدرسين وبخاصة في مراحل التعليم قبل الجامعي في أكثر البلاد العربية في وضع اقتصادي غير مناسب. (المدرسون الجامعيون في سورية تحسنت أوضاعهم المادية في العُشر الأخير من القرن العشرين) فهناك بعض من المدرسين يقرنون عطاءهم التربوي بدخلهم المالي الذي يُمنح لهم كراتب! كما أن بعضاً منهم لم يتأهّل التأهيل العلمي الذاتي المناسب إذ لم يبذل الجهد اللازم للارتقاء بمستواه العلمي لا أثناء دراسته ولا بعد تخرجه ودخل المجال التربوي مصادفة واعتباطاً.

والكثير من الخريجين الجامعيين ممن لا يحصل على فرصة عمل تعليمية يقبل العمل في مجالات مختلفة عن اختصاصه العلمي. كما يسعى كثير منهم العمل في بلد غير بلده الأصل تحت ظروف ربما تكون قاسية، وذلك بسبب البطالة وعدم توافر الفرص المناسبة كالذي يحدث في البلاد العربية غير النفطية. وهذا له تأثير سلبي كبير على المستوى التعليمي للمتعلمين والعطاء التربوي الذي يُعطيه في غالب الأحوال؛ ناهيك عن الأعداد الكبيرة التي يجب على المدرس التعامل معها في القاعات الدراسية الجامعية والصفية، وقلة التجهيزات وفقر المكتبات، وندرة الإلمام باللغات الأجنبية في المدارس والمعاهد والجامعات على اختلاف مستوياتها وشبه انعدام للمخابر والمعامل وأدواتهما وعلى الأخص في البلدان العربية غير النفطية. وذلك ما له دور كبير في تدّني المستوى المعرفي والأكاديمي.

إنّ هذه المشاكل قائمة ويجب تشخيصها بدقة وضع الحلول اللازمة لها فما تزال مؤسساتنا التعليمية شبه عاجزة ولم ترتق إلى مستوى مثيلاتها في أوروبا وأمريكا والصين واليابان لفقدانها الأداء العلمي والأكاديمي الذي يصنع التطوّر بكل مستلزماته والباحث في مقدمته. هذا عدا عما يتوافر في الجامعات المتقدمة من أساسيات تؤدي لمتابعة البحث العلمي من أدوات وتجهيزات إضافة للوضع الاقتصادي المناسب للمدرسين.

إذن المطلوب هو أن تكون مؤسساتنا العلمية وأولها الجامعات بأن تصبح قادرة على التواصل التام مع المجتمع، فتكون القائد والموجه له ولحياته بدراسة قضاياه ومشكلاته والعمل على حلّها، والتخطيط للمستقبل بالانخراط في الحياة الاجتماعية ورسم ما يمكن أنْ تكون عليه. فجامعاتنا ومعاهدنا العربية وباختلاف اختصاصاتها ما تزال مقصّرة عن أداء هذا الدور الذي عليها القيام به، لأنها في حياتها منعزلة عن مجتمعاتها. ونحن إذا تابعنا جامعات كثيرة في الوطن العربي لوجدناها نسخاً ممسوخة أو وهمية عن جامعات أجنبية.كما أن المدارس والكليات والمعاهد تقليدية جداًء وأعداد المتعلمين الكبيرة في الصفوف والقاعات تُعجز والمدرسين عن تعليمهم كما يجب، والمقصّرون من المدرسين والمعلمين عادة يبرِرون تقصيرهم بسبب تلك الأعداد الكثيرة في القاعات. كما أن الكثير منهم غالباً ما يعتمدون التلقين قصداً كطريقة تدريس لحشو أذهان طلبتهم وتحفيظهم معلومات

جافة. فهمّهم الأساسي الحفاظ على النظام بفرض الصمت والهدوء وعدم الحركة بسبب تلك الأعداد التي تُعجز المعلمين عن تعليمهم كما يجب.

هذا إضافة إلى حدوث بعض الحالات القاسية في تطبيق الأنظمة، وفي النهاية يتخرّج الكثير من الطلبة من المدارس والمعاهد والجامعات ضعفاء علمياً ومعرفياً، وغير مكافئين لأقرانهم في الدول المتقدمة إذ نتفوّق عليهم كمياً ويتفوقون علينا كيفياً. هذا عدا عن حدوث حالات من التسرب الدراسي في المراحل التعليمية كافة.

والحقيقة العلمية تؤكد أن التربية القادرة على صنع التقدم والتحديث لا توجد إلاّ في مجتمع ذي تراث اجتماعي وإدارة وقيادة اجتماعية وأكاديمية فاعلة تؤمن بالتغيير والتحديث بدءاً من مرحلة تعيين وتحديد المشكلات، من ثمّ التخطيط فالتحليل فالبرهان والعمل لحلها. فالمجتمع بأعضائه الواعين والفاعلين ومعهم كل ما يفيده من تاريخه وتراثه وقيمه وثقافته وتجاربه ينتقل بالأعضاء من مستوى الحياة الحيوانية الغريزية إلى مستوى الحضارة والحياة الإنسانية. (5 -323)

وعندما يؤخذ تعريف أرسطو للإنسان على أنه حيوان عاقل جزئياً، فهو كذلك في حالته قبل دخوله حقل التعليم الذي هو الفعل العملي الذي يُحقق ذلك الانتقال من الحيوانية الغريزية إلى الحالة الإنسانية، والمعلّمون والمربّون هم صنّاع ذلك الانتقال، وأولهم أساتذة الجامعات بالاعتماد على المناهج وطرق التدريس الفعالة. فالإنسان كلما ارتقت معرفته كلما ارتقت إنسانيته، ولكن كثيراً من المدرسين / للأسف / ينظرون إلى الطلبة بأنهم أوعية يجب ملؤها! وفي النهاية يتخرج المتعلمون من المدرسة أو الجامعة إلى الحياة العملية ليجدوا أنفسهم في مواقع مختلفة تمام الاختلاف عن المحيط الذي نشأوا فيه. (8 -216)

إن التعليم الحديث ونظمه ترفض حالياً أن يزيد عدد المتعلمين في المجموعات التي على المعلم أو المدرس تزويدها بالمعارف والعلوم اللازمة لهم من أجل صناعة مستقبلهم عمّا بين /20 ـ 30/ متعلماً سواء في المدارس باختلاف مراحلها، أو في القاعات الجامعية. ونظام المجموعات التعليمية هذا مفقودٌ لدينا، وهو ما نأمل في الوصول إليه في يوم من الأيام. ومن المعلوم للتربويين ما لأعداد المتعلمين من دور مهمّ وأثر كبيرٍ على العملية التربوية في كل المدارس والمعاهد والجامعات سواء

بالنسبة للمدرسين أو للطلاب لأن لها الدور الكبير في فرض طريقة التدريس التي على المدرّس اتباعها.

وهذا السبب وغيره من والأسباب التي مرّ ذكرها قبْلاً ؛ تُعطينا دليلا واضحاً على أن التعليم في البلاد العربية ما يزال دون المستوى المطلوب. فمن جولة سريعة على مدارسنا نتأكد من صدق هذا الوضع.

وإذا نحن زرنا جامعاتنا لوجدنا آمالنا تتناقض مع واقعها بشكل كبير جداً سواءً من حيث تجهيزاتها أو من حيث أعداد الطلبة الدارسين في القاعات أمام المدرسين ؛ وكذلك من طرائق التدريس التي يعتمدها الأساتذة في المدارس والجامعات وتتقدمها التلقينية التي تكاد تكون الوحيدة ؛ وبخاصة في الكليات التي تُسمى نظرية كالآداب والحقوق والتربية، وليس ذلك فقط، بل يمكننا معرفة تدنّي مستوى طلبتنا العلمي سواءً في الكليات التي تُسمىَ نظرية أو تُسمىَ عملية كالزراعة والهندسة والطب من خلال عوامل متعددة خلال دراسات متأنّية لواقعهم وللواقع التنظيمي وللنظام التعليمي الفصلي المعمول به ودوام الطلبة والأساتذة ونظام الامتحانات التقليدي. (13 -108/106) وهو ما أشارات إليه أجوبة الطلبة الذين قابلناهم، ومن العوامل الدالة بشكل واضح التفاوت الكبير بين أعداد الطلبة المسجلين في السنة الأولى في كل قسم من أقسام الكليات وبين أعداد المتخرجين من الذين سُجّلوا في بدء الدراسة، ففي السنة الأولى كانوا في بعض الكليات آلافاً بينما المتخرجون أحياناً بالمئات. وهذا أيضاً مؤشر على تدنّي مستوى طلبتنا العلمي سواءً في الكليات أو حتى في المدارس.

إنّ الضعف المعرفي عند بعض الطلبة وتسرّب آخرين ليس ذنبهم ولا من مسؤوليتهم لأنهم / للأسف / كثيراً ما يُرغمون على حفظ المقررات تمهيداً لتقديم الامتحانات ليس غير، وبذلك يكتسبون الكثير من المعارف اكتساباً آلياً مما يجعلها قليلة الفائدة، ويجعل التعليم عديم الأثر في تكوين الفكر والروح، وفي تكوين الإرادة. (14 -74/73)

وتلك عوامل تؤدي إلى الحد من الإبداع العلمي وأحياناً خنقه، وهو ما يخلق التخلف حتماً. لقد تعرفّنا / جزئياً / مما سبق بأن التربية هي: جملة من الأفعال

والآثار التي يُحدثها المربّي بإرادته أو حتى بالتكليف في كائن آخر صغيراً كان أم راشداً، وتنمية عقله وتربيته لتحصيل العلوم والمعارف واستيعابهما والسيطرة عليهما، ثمّ صناعتهما لجعلهما اجتماعيين بعد أن كانا طبيعيين في نقطة ابتدائهما للاستفادة منهما في صنع أشكال الحياة المستقبلية، وتعرفنا بالوقت عينه على كثير من الصور الإيجابية والسلبية للتعليم في المراحل الدراسية المختلفة.

وهي الرحلة المعرفية التي عاشتها البشرية ومجتمعاتها سعياً منها لتجاوز ما هي عليه لتصل إلى المقامات الأعلى، وذلك ما بدأ فعلاً منذ ظهور الحضارات القديمة والعديدة مستفيدة من ابتكارات بعضها من بعضها الآخر. ولم تكن السياقات الإيجابية لتلك الرحلة من إبداع وانجاز حضارة واحدة فقط هي الحضارة اليونانية كما يدعي البعض من الأوروبيين العنصريين، وهو الأمر الذي رفضه ودحضه مفكرون موضوعيون منهم /جورج سارتون **Sarton** / الذي اعترف بأدوار الحضارات الأخرى فقال: إن من سذاجة الأطفال أن نفترض أن العلم بدأ في بلاد الإغريق، لأن المعجزة الإغريقية سبقتها آلاف الجهود العلمية في بلاد عديدة منها مصر وبلاد ما وراء النهرين وبلاد الشام وغيرها في الشرق الغرب وأمريكا اللاتينية. (72- 14)

إذن / كما بيّن سارتون / إن جميع أنواع الحضارات استفادت من إبداعات بعضها بعضاً. فالحضارة اليونانية استفادت من غيرها منذ بدايتها بواسطة التقليد والاقتباس إلى أنْ وصلت إلى مرحلة الإبداع والابتكار. وذلك أيضاً ما كان من شأن الحضارات الرومانية والفارسية والحضارة العربية / الإسلامية في العصر العباسي التي استفادت واستعانت بأبناء الأقوام الأخرى واعترفت بذلك. ونحن نعتزّ بهذه الحضارة وبموضوعيتها وبأعلامها العلميين، فهي لا تختلف في بدايتها عن بداية الحضارة اليونانية التي طالب سارتون بوجوب التقييم الموضوعي لها ولما فعلته فقال: إن العلم اليوناني كان إحياء أكثر منه اختراعاً وكفانا سوءاً أننا أخفينا الأصول الشرقية المصرية والبابلية التي لم يكن التقدم الهيليني ممكناً بدونها. (73/72- 14)

وهذا الرأي علمي وموضوعي محترم مثله مثل المفكرين الموضوعيين المحترمين عالمياً ومنهم أعلامنا العلميين التاريخيين، فلا توجد حضارة غير قابلة للاندماج في

الحضارات الأخرى. ولا توجد حضارة نابعة من جوهر خاص بحيث يستحيل دمجها في الاستفادة منها مع الحضارات الأخرى. ونانج هذا التمازج الحضاري إضافة إلى الإنتاج الداخلي يمكن تسميته حضارة وفعل حضاري، والذي ينبغي أن تنقله التربية لا الثقافة فقط. (10 -155)

إنّ السابقين من العرب أو من غيرهم من الحضارات لا بدّ لنا من الاستفادة من عبقرياتهم وإبداعاتهم فهم يُعتبرون مثلاً أعلى يمكن حذوه والاقتداء به لصنع الحداثة المطلوبة اجتماعياً أحياناً ؛ ومن المثقفين والمفكرين في كل الأحيان. وهذا ما يتطلّب بذل الجهود المتتالية من تعليم مبرمج وتخطيط علمي ومدروس للمستقبل من المؤسسات كافة وأولها الجامعات للوصول إلى تحقيق الأهداف التربوية المأمولة. فالتخطيط يبدأ أولاً كعمل ذهني، وهو مالا بدّ منه، من حيث هو عملية تسبق القيام بأي فعل إنساني هادف.

ومن المؤكد أنّ فعل التخطيط لا يتوقف عند البدء بتنفيذه بل يرافق العمل حتى نهايته للتأكد من سلامة التنفيذ، وهو يرافق المنهج ودوره، ولا يمكن لأي إنسان القيام بأي عمل دون أن يضع له الخطة اللازمة والمناسبة واضعاً فيها تصوّره لأدائه وكيفية النجاح فيه، لأن التخطيط هو جهد علمي وعملي معاً يُنظّم ويُدبّر ويُرافق العمل العلمي النظري والعملي من أجل الوصول إلى الأغراض المنشودة ؛ ويتضمّن تحديداً للأهداف وتوضيح للطرق الموصلة إليها كأساليب تنفيذية. (52/50- 15)

وهذا ما يُوجب على الجماعات والأفراد القيام به وبذل أفضل الجهود العلمية في مجال التخطيط الذي يسبق أي عمل كان، فجميع الأعمال مهما كان نوعها أو مستواها ابتداءً من الأعمال اليدوية البسيطة حتى الأعمال العقلية المحض تحتاج إلى التخطيط، إذ لا يمكن لأي كان فرداً أو جماعة مهما كان نوعهم أو انتماؤهم القيام بأي عمل دون أن توضع له مُسبقاً الخطة العلمية الدقيقة واللازمة والمناسبة بحيث تحتوي أفضل التصوّرات السليمة والممكنة لأدائه وكيفية النجاح فيه ورسم النتائج الممكن تحقيقها.

إن التخطيط جهد علمي وعملي يقوم به المختصون من تنظيم وتدبير مدروسين للوصول إلى الأغراض المرسومة والمنشودة والطرق الموصلة إليها.

إن التربية بفروعها النظرية والتطبيقية من مناهج وأبحاث علمية وطرق تدريس قديمة وحديثة وخطط وأعمال مخبرية وتجارب.. إلخ تبقى معاً الميدان الأساسي الذي ينقل المجتمع بواسطتها من حال فطرية وطبيعية إلى آفاق جديدة اجتماعياً مخطط لها علمياً. والتربية من أهم المجالات الاجتماعية التي تستلزم التخطيط الدقيق، لأنها الأداة الرئيسة لتغيير الواقع، والوصيّة على المستقبل، أو هي الحياة باستمراريتها على حدّ تعبير جون ديوي، وكأنها معامل يصنع فيها الإنسان نفسه. فالعمل التربوي هو المجال الذي تتحقق الاستفادة فيه لأبناء المجتمع كافة. وهذا حال ما نزال نفتقده كثيراً، فالمسألة أولاً صراع بين الجمود والتغيّر والتحديث، ولا غلبة للتغيير والتجديد على الجمود إذا لم تخلق التربية الأفراد الذين يريدون التغيير ويقدرون على القيام به، بتيسيرها لهم سبل التفتح والتجدد وتطلق لدى الأفراد قوة الخلق والإبداع. (5 -324)

ونحن إن كنا قد ذكرّنا بحاجتنا لما ورد في سياق البحث وأكدّنا تكراراً على ضرورة تحقيقه، فإننا ما نزال بحاجة أيضاً إلى التخطيط العلمي الهادف الذي لا بد منه لأي جهد علمي أو عملي لتجاوز ما نحن فيه من أوضاع علمية ومعرفية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية لا يرضى عنها، ويراها الكثير من الباحثين بأنها يجب تغييرها للارتقاء إلى مقام الدول والمجتمعات المتقدمة التي تمتاز بالوضوح في أهدافها العلمية والمعرفية والفكرية إلى حدٍّ بعيد، وإدراكها التام للعلاقة بين الأهداف والوسائل المحققة لها بأقل جهد وأقل خسارة بعد اشتقاق الوسائل من طبيعة الأهداف. (4— 673)

إنّ التخطيط ليس خاصاً بمجتمع دون آخر، ولا بعمل أو بفرع علمي ما، لأنه يتقاطع مع جميع المهارات والخبرات العلمية والعملية وبخاصة في التربية ومجالاتها من حيث أن التربية تتجه إلى تحقيق أهداف مقصودة للمجتمع كله مهما كانت مرنة أو مهما كانت معقدة. والأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال العملية التربوية في جميع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات. أو حتى في المؤسسات الاجتماعية الأخرى الرسمية الحكومية أو الشعبية. وذلك عبر جهود

تُبذل للتحكم بمستقبل أي نشاط ما كان نوعه، ومحاولة توجيه حركة هذه الأنشطة نحو الأهداف ومراميها المرسومة والمقصودة لها أصلاً للوصول إلى أقصى درجة من الإنجاز الحضاري، وهذا ما نريده لمجتمعنا وغيره من المجتمعات المحبة للعلم والمعرفة المؤسسان للتقدم الاجتماعي بسياقاته العامة من معرفي وسياسي اقتصادي وصناعي وتربوي وثقافي.. إلخ

تلك كانت محاولتنا البحثية في وطرائق التدريس والمناهج والبحث العلمي في المؤسسات التربوية عامة والجامعية منها بخاصة، وحملت خطوطاً وملامح عامة عمّا هي عليه في البلاد العربية، وتضمّنت صوراً عنها في بلدنا بخاصة وفي العالم عامة، وهي التي ما يزال موضوع البحث فيها بحاجة إلى بذل جهود كثيرة بهدف تحقيق الأهداف المرجوة التي وصل إليها الآخرون وصاروا مثلاً ونموذجاً يُحتذى، كما غدوا من خلال إبداعاتهم التربوية وغيرها مواضيع للدراسة والتعلم عندنا وميداناً للتقليد والاقتباس، ومن ثمّ دافعاً للإبداع والابتكار.

إن المجتمعات التي حصّلت آفاقاً بعيدة من التقدم في جميع مجالات الحياة بفضل الفكر التربوي الذي أبدعه المفكرون والعلماء والتقنيون والأدباء.. إلخ، وأولهم التربويون صناع الحياة ممن ذكرنا بعضهم وبعضاً من آرائهم ونظرياتهم؛ ومع أن بعضهم ينطبق عليهم قول سارتون السابق ذكره. ولكن الأهم من كل ذلك أن نفعل ما فعلوه من تغيير وتطوير وتحديث، وننتقل من مرحلة التقليد والاقتباس التي طال أمدها للوصول إلى مرحلة الإبداع والابتكار لبناء واقع أفضل عبر دراسته علمياً، واستشراف مستقبل يؤسس لواقع آخر أفضل من السابق الذي سيصبح ماضٍ للّلاحقين بنا. والمطلوب ليس في المجال التربوي وحده، وإنما في مجالات الحياة كافة بحيث تصبح قيماً عامة وأشكال سلوك، بل أخلاقاً عامة لأبناء المجتمع كافة يتمّ اكتسابها من خلال النظام التعليمي ومن خلال سلوك المدرسين والمعلمين في المدارس والجامعات.

وأخيراً فإنّ بحثنا هذا قد جاء محاولة من ضمن المحاولات الكثيرة التي يحاولها وينفّذها المفكرون والمثقفون والكتاب العرب الساعية إلى صنع الحداثة التي تعيشها الأمم المتقدّمة من حيث هي وعي للذات وللآخر، ونوع من العلاقة مع هذه الذات وردّ للاعتبار إليها اعتماداً على إيجاد مجال ثقافي (إبداعي) متجانس لخلق التقدم

الـذي هـو فعـل الـسيطرة علـى الوجـود والواقـع والمـصير إزاء القـوى الخارجـية والداخلية. (1 -12/13)

إنّ المعاصرين وغير المعاصرين من السابقين الذين رغب ويرغب البعض منهم كالسلفيين بأنْ يكون الحاضر كذاك الماضي ومطابقاً له يدعون إلى التقليد ويرفضون التجديد مهما كان نوعه ومصدره.

وإذا كانت الدعـوة إلى التقلـيد فيها نـوع من المحافظة على الهوية وكان الماضي فيه الكثير من الصور الجيّدة فذاك مدعاة للفعل الجيد أحياناً، إلاّ أنّ التقليد يجب أن لا يؤخذ ويعتمد كسلوك كلّي بل كأسلوب جزئي للإعداد للمستقبل أمّا الدعوة إلى اعتماده نموذج حياة فـذلك ما على العرب وضـعه جانباً، وجعلـه وأشـكال التقـصير خلفنا والجلوس إلى جانب الأمم المتقدمة. وهو الهدف الذي دعا إلى تحقيه رأس هرمنا في سـورية لتحقيق الحداثة في المجالات كافةً وأولها مجال التربية والتعليم العالي لأنه المجال الأفسح والأهـم. ولا شـك من أن المعلمـين والمربّين في المدارس والمعاهد ومراكز البحث والجامعات ومعهـم المثقفون والباحثون والمفكرون في أيّ مكـان كانـوا وأيـاً كـان انـتماؤهم الـسياسي أو الـديني أو الإثـني ؛ هـم الـشريحة الاجتماعـية الأهـم التي يمكن من خلالها رسم وبناء الواقع السليم لتحقيق المستقبل الأسـلم والأفضل عبر موقعهـم الثقافي والمعرفي والوطني، وليس من خلال انتمائهم الـديني أو الإثـني. فعلـى عـاتقهم العبء الأكبر في تحقيق الانتقال بالمجتمع من واقعه الـتخلف وغـير المقـبول إلى الواقـع المطلـوب، والتحـضير المخطّط بعلـم وواقعـية للمـستقبل المأمول والممكن، والتخلّص من بعض أشكال الانفصام الشديد بين لغة العلـم والتعليـم ولغـة الحياة، ومـن كـل أشـكال الذهنـية المتخلّفة الـتي تنظـرُ دائمـاً للأمـور بشـكل تجزيئي زمانياً ومكانياً، ويتسم سلوكها بالتقلّب السريع والدائم بين التفاؤل والتشاؤم وبين الواقع والخيال بحسب اللحظة التي تعيش.

إنّ فعـل الـتحديث يتـضمن تجـاوزاً تامـاً لكـل أشـكال القـصور والتخلف بفعلٍ تـنموي مـدروس ومـستمر كمـا فعلـت الأمـم الأخرى الـتي حققـت تقدمـاً ملحوظاً كالأوروبـية وبعـض الأمريكية والآسيوية الـتي قطعـت أشـواطاً متقدمة من الرقّي والـنمو باسـتفادتها مـن تاريخهـا وتـراثها، وتـاريخ وتـراث وإنجـازات حـضارات

الآخرين، ومنها تاريخنا وحضاراتنا التي كانت لهم عوناً في صنع حداثتهم التي يرتعون فيها ويفخرون بها. ونأمل في أن تكون حداثتهم وحاضرهم معيناً لنا في تجديد حاضرنا وصنع حداثتنا التي يأمل بها قادة الرأي والفكر في سورية وفي البلاد العربية جميعها ومعهم كافة الواعين بما هو عليه الواقع وبما يجب أنْ يكون عليه. وفي نطاق هذا الهدف جاء بحثنا هذا.

الدكتور محمد علي جمعة

عضو اتحاد الكتاب العرب

أولاً ـ المصادر والمراجع

1 -أحمد الفنيش –التربية الإسقاطية – الهيئة القومية للبحث العلمي – ط3 – طرابلس 1992م.

2 ـ رونيه أوبير ـ التربية العامة – ترجمة عبد الله عبد الدايم – دار العلم للملايين ط8 ـ بيروت -1962م.

3 ـ عبد الله عبد الدايم – التربية عبر التاريخ – دار العلم للملايين ط6 ـ بيروت -1987م.

4 ـ عبد الله عبد الدايم – التخطيط التربوي – دار العلم للملايين ط3 ـ بيروت 1977م.

5– عبد الله عبد الدايم ـ التربية في الوطن العربي -حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ـ دار العلم للملايين ط2 – بيروت 1976 م.

6 ـ عمر التومي الشيباني – تطور النظريات والأفكار التربوية – الدار العربية للكتاب ط3 ـ طرابلس/ ليبيا ـ 1982 م.

7 ـ عواطف إبراهيم محمد – تعلم الطفل في دور الحضانة بين النظرية والتطبيق – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة 1990م.

8 ـ صالح عبد العزيز ـ التربية وطرق التدريس ـ ج2 ـ دار المعارف ط11 – القاهرة 1971م بيروت 1976م.

9 ـ فاخر عاقل – التربية قديمها وحديثها– دار العلم للملايين – بيروت1974م.

10 ـ فرناندو سبابتير – التعليم والقيم المعاصرة – (دراسة فكرية) ترجمة جمال سليمان + خوان خيمينيث – وزارة الثقافة السورية – دمشق 2000م.

11 ـ محمد عبد القادر أحمد – طرائق التدريس العامة – مطبعة دار النهضة المصرية ط3 ـ القاهرة 1998م.

12 ـ محمد السكران– أساليب تدريس الدراسات الاجتماعية – دار الشروق ط2 ـ عمّان 2000 م.

13 ـ محمد علي جمعه – مشكلات تربوية – مكتبة الشروق – دمشق 2008م.

14 ـ محمد منير موسى – تاريخ التربية في الشرق والغرب– عالم الكتب – القاهرة د.ت. -190.

15 ـ محمد الهادي عفيفي – الأصول الفلسفية للتربية – مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة 1974م.

16 ـ مصطفى عمر التير ـ مقدمة في مبادىء وأسس البحث الاجتماعي – الجامعة المفتوحة ط3 ـ طرابلس ليبيا 1995م.

17 ـ وهيب سمعان – الثقافة والتربية في العصور القديمة – دار المعارف – القاهرة 1962 م.

ثانياً ـ المقابلات

تمّ إجراء مقابلات مع عيّنة عشوائية صغيرة من طلبة في كليات الآداب والتربية والاقتصاد والحقوق في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ضمّت /40 / أربعين طالباً وطالبة بالتساوي بين الجنسين بتاريخ 7 و8 /11 /2010 .

ملحق رقم (1)

أسئلة المقابلات التي أُجريت في كليات الآداب والحقوق والاقتصاد والتربية.

1 ـ في أي قسم أنت وأي سنة وما الاختصاص؟

2 ـ هل التعليم الجامعي أفضل بالنسبة إليك من التعليم الثانوي؟

3 ـ لماذا اخترت هذا الاختصاص؟

4 ـ برأيك ما الفرق بين طريقة التدريس والمنهج؟

5 ـ أيّ طريقة تدريس ترونها مناسبة أكثر من غيرها في المحاضرات؟

6 ـ كيف ترون المدرجات والقاعات الدراسية؟

7 ـ عندما يكلفكم مدرس ما بإعداد بحث ما، ما هو المنهج الذي المناسب لك؟

8 ـ ما هي الخطوات الأساسية في البحوث التي تكتبونها؟

9 ـ ما هي الوظيفة التي ترغب في الحصول عليها بعد التخرّج؟

الفهرس

واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي: ندوة الفكر العربي/ مجموعة باحثين ــ دمشق:
اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١١ ــ ٢٠١ ص؛ ٢٥ سم ــ (سلسلة الدراسات؛ ٥).

عقدت الندوة في دمشق، ١٤/١٢/٢٠١٠.
١ــ ٣٠٣,٤٠٩٥٦ و ا ع و ٢ــ العنوان ٣ــ السلسلة

مكتبة الأسد








9 789933 210434

مطبعة اتحاد الكتاب العرب

دمشق

السعر : داخل القطر (210) ل . س

خارج القطر (300) ل . س